No. 37924

Multilateral

Agreement for the Implementation of the Provisions of the United Nations Convention on the Law of the Sea of 10 December 1982 relating to the Conservation and Management of Straddling Fisb Stocks and Highly Migratory Fish Stocks (with annexes). New York, 4 August 1995

Entry into force: *11 December 2001, in accordance with article 40 (1) (see following page)*

Authentic texts: *Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *ex officio, 11 December 2001*

Multilatéral

Accord aux fins de l'application des dispositions de la Couvention des Nations Unies sur le droit de la mer du 10 décembre 1982 relatives à la conservation et à la gestion des stocks de poissons dont les déplacements s'effectuent tant à l'intérieur qu'au delà de zones économiques exclusives (stocks chevauchants) et des stocks de poissons grands migrateurs (avec annexes). New York, 4 août 1995

Entrée en vigueur : *11 décembre 2001, conformément au paragraphe 1 de l'article 40 (voir la page suivante)*

Textes authentiques : *arabe, chinois, anglais, français, russe et espagnol*

Enregistremeut auprès du Secrétariat des Nations Unies : *d'office, 11 décembre 2001*

Participant[1]	Ratification and Accession (a)
Australia	23 Dec 1999
Bahamas	16 Jan 1997 a
Barbados	22 Sep 2000 a
Brazil	8 Mar 2000
Canada with declarations	3 Aug 1999
Cook Islands	1 Apr 1999 a
Costa Rica	18 Jun 2001 a
Fiji	12 Dec 1996
Iceland	14 Feb 1997
Iran (Islamic Republic of)	17 Apr 1998 a
Maldives	30 Dec 1998
Malta with declaration	11 Nov 2001 a
Mauritius with declaration	25 Mar 1997 a
Micronesia (Federated States of)	23 May 1997
Monaco	9 Jun 1999 a
Namibia	8 Apr 1998
Nauru	10 Jan 1997 a
New Zealand	18 Apr 2001
Norway with declarations	30 Dec 1996
Papua New Guinea	4 Jun 1999
Russian Federation with declaration	4 Aug 1997
Saint Lucia	9 Aug 1996
Samoa	25 Oct 1996
Senegal	30 Jan 1997
Seychelles	20 Mar 1998
Solomon Islands	13 Feb 1997 a
Sri Lanka	24 Oct 1996

Participant[1]	**Ratification and Accession (a)**
Tonga	31 Jul 1996
United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland (in respect of: Anguilla, Bermuda, British Indian Ocean Territory, British Virgin Islands, Falkland Islands (Malvinas), Pitcairn, Henderson, Ducie and Oeno Islands, South Georgia and South Sandwich Islands and Turks and Caicos Islands) with declarations	10 Dec 2001
United States of America with declaration	21 Aug 1996
Uruguay with confirmation of declaration	10 Sep 1999

[1] For the texts of the declarations made upon ratification and accession, see p. 251 of this volume.

Participant[1]	**Ratification et Adhésion (a)**
Australie	23 déc 1999
Bahamas	16 janv 1997 a
Barbade	22 sept 2000 a
Brésil	8 mars 2000
Canada avec déclarations	3 août 1999
Costa Rica	18 juin 2001 a
Fidji	12 déc 1996
Fédération de Russie avec déclaration	4 août 1997
Iran (République islamique d')	17 avr 1998 a
Islande	14 févr 1997
Maldives	30 déc 1998
Malte avec déclaration	11 nov 2001 a
Maurice avec déclaration	25 mars 1997 a
Micronésie (États fédérés de)	23 mai 1997
Monaco	9 juin 1999 a
Namibie	8 avr 1998

Participant[1]	**Ratification et Adhésion (a)**
Nauru	10 janv 1997 a
Norvège avec déclarations	30 déc 1996
Nouvelle-Zélande	18 avr 2001
Papouasie-Nouvelle-Guinée	4 juin 1999
Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord (à l'égard de : Anguilla, Bermudes, Territoire britannique de l'océan Indien, Îles Vierges britanniques, Îles Falkland (Malvinas), Îles Pitcairn, Henderson, Ducie and Oeno, Îles Georgie du Sud et Sandwich du Sud et Îles Turques et Caïques) avec déclarations	10 déc 2001
Sainte-Lucie	9 août 1996
Samoa	25 oct 1996
Seychelles	20 mars 1998
Sri Lanka	24 oct 1996
Sénégal	30 janv 1997
Tonga	31 juil 1996
Uruguay avec confirmation de déclaration	10 sept 1999
États-Unis d'Amérique avec déclaration	21 août 1996
Îles Cook	1 avr 1999 a
Îles Salomon	13 févr 1997 a

[1] Pour les textes des déclarations faites lors de la ratification et l'ádhésion, voir p. 251 du présent volume.

المرفق الثاني

مبادئ توجيهية لتطبيق النقاط المرجعية التحوطية في حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال

١ - تمثل النقطة المرجعية التحوطية قيمة تقديرية مستمدة من عملية علمية متفق عليها تطابق حالة المورد ومنطقة الصيد، ويمكن أن تستعمل كدليل لإدارة مصائد الأسماك.

٢ - وينبغي استخدام نوعين من النقاط المرجعية التحوطية: النقاط المرجعية للحفظ، أو للحدود أو النقاط المرجعية للإدارة، أو الهدف. وتضع النقاط المرجعية للحدود، الحدود التي يقصد بها تقييد الجني داخل حدود بيولوجية سليمة يمكن أن تدر الأرصدة فيها الغلة المستدامة القصوى. ويقصد من النقاط المرجعية للهدف تحقيق أهداف الإدارة.

٣ - وينبغي أن تكون النقاط المرجعية التحوطية قاصرة على الأرصدة وأن تراعي عدة أمور، منها القدرة على التكاثر، وقدرة كل رصيد على التكيف وخصائص مصائد الأسماك التي تستغل الأرصدة فضلا عن مصادر أخرى لمعدل موت الأسماك ومصادر عدم التيقن الرئيسية.

٤ - وينبغي أن تسعى استراتيجيات الإدارة الى صون أعداد الأرصدة المجناة والأنواع المرتبطة بها والمعتمدة عليها، عند الاقتضاء، وتجديدها بمستويات تتفق مع النقاط المرجعية التحوطية التي سبقت الموافقة عليها. وتستخدم هذه النقاط المرجعية لبدء إجراءات متفق عليها مسبقا للحفظ والإدارة. وتتضمن استراتيجيات الإدارة تدابير يمكن تنفيذها عند الاقتراب من النقاط المرجعية التحوطية.

٥ - تضمن استراتيجيات إدارة مصائد الأسماك أن تكون مخاطر تجاوز النقاط المرجعية للحدود منخفضة الى حد كبير فإذا انخفض الرصيد عن النقطة المرجعية للحدود أو أصبح عرضة للانخفاض دون النقطة المرجعية المذكورة، ينبغي المبادرة بإجراءات للحفظ والإدارة لتيسير استعادة الرصيد. وينبغي أن تكفل استراتيجيات إدارة مصائد الأسماك عدم تجاوز النقاط المرجعية للهدف، في المتوسط.

٦ - وفي حالة ضآلة أو عدم توافر المعلومات اللازمة لتحديد النقاط المرجعية لأحد مصائد الأسماك توضع نقاط مرجعية مؤقتة. ويمكن تحديد نقاط مرجعية مؤقتة قياسا على أرصدة مماثلة ومعروفة بصورة أفضل. وفي تلك الحالات، ينبغي أن تخضع منطقة الصيد لرصد مكثف حتى يتسنى تنقيح النقاط المرجعية المؤقتة لدى توفر معلومات أفضل.

٧ - وينبغي أن يعتبر معدل موت الأسماك الذي تنتج عنه الغلة المستدامة القصوى بمثابة أحد المعايير الدنيا للنقاط المرجعية للحدود. وبالنسبة للأرصدة التي لا تتعرض لصيد مفرط، فإن استراتيجيات إدارة مصائد الأسماك تكفل عدم تجاوز معدل موت الأسماك المعدل المقابل للغلة المستدامة القصوى، وعدم انخفاض الكتلة الإحيائية عن عتبة محددة مسبقا. وبالنسبة للأرصدة التي تتعرض لصيد مفرط، فإن الكتلة الإحيائية التي تدر الغلة المستدامة القصوى يمكن أن تكون بمثابة هدف لإعادة البناء.

المادة ٧

تبادل البيانات

١ - يجب تبادل البيانات التي تجمعها دول العلم مع غيرها من دول العلم والدول الساحلية ذات الصلة من خلال المنظمات أو الترتيبات دون الإقليمية أو الإقليمية المختصة لإدارة مصائد الأسماك. وتقوم تلك المنظمات أو الترتيبات بتجميع البيانات وإتاحتها في الوقت المناسب وفي شكل متفق عليه الى جميع الدول المهتمة بالأمر بموجب الأحكام والشروط التي تضعها المنظمات أو الترتيبات، مع المحافظة على سرية البيانات غير المجملة. كما ينبغي أن تضع الى الحد الممكن عمليا، نظم قواعد بيانات تتيح الوصول بكفاءة الى البيانات.

٢ - وينبغي جمع ونشر البيانات على الصعيد العالمي عن طريق منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. ويمكن لتلك المنظمة أن تقوم بذلك أيضا على الصعيدين دون الإقليمي أو الإقليمي بالترتيب مع الدول المعنية، في حالة عدم وجود منظمة دون إقليمية أو إقليمية أو ترتيب دون إقليمي أو إقليمي لإدارة مصائد الأسماك.

(د) وصف أدوات الصيد (مثل أنواعها، ومواصفات أدوات الصيد وكميتها).

٢ - تتولى دول العلم جمع المعلومات التالية:

(أ) معينات الملاحة وتحديد الموقع؛

(ب) معدات الاتصال والنداء الدولي باللاسلكي؛

(ج) حجم الطاقم.

المادة ٥

الإبلاغ

تكفل الدولة العلم قيام السفن الرافعة لعلمها بأن ترسل الى إدارتها الوطنية المعنية بمصائد الأسماك والى المنظمة دون الإقليمية أو الإقليمية ذات الصلة أو الترتيب دون الإقليمي أو الإقليمي ذي الصلة لإدارة مصائد الأسماك إذا كان هناك اتفاق على ذلك، بيانات السجل المتعلقة بالمصيد ومجهود المصيد، بما في ذلك البيانات المتعلقة بعمليات الصيد في أعالي البحار، بتواتر كاف بما يفي بالاحتياجات الوطنية والالتزامات الإقليمية والدولية. وتحال تلك البيانات، عند الاقتضاء، عن طريق اللاسلكي أو التلكس أو الفاكس أو الإرسال الساتلي أو بأي وسيلة أخرى.

المادة ٦

التحقق من البيانات

ينبغي للدول، أو المنظمات أو الترتيبات دون الإقليمية أو الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، حسب الاقتضاء، إنشاء آليات للتحقق من بيانات مصائد الأسماك، مثل:

(أ) التحقق من الموقع عن طريق نظم الرصد في السفينة؛

(ب) برامج المراقبة العلمية لرصد كمية الصيد، ومجهود الصيد، وتكوين المصيد (الأنواع المستهدفة وغير المستهدفة)، وغير ذلك من تفاصيل عمليات الصيد؛

(ج) رحلة السفينة، والتقارير المتعلقة بالإنزال الى البر وإعادة الشحن؛

(د) أخذ العينات في الموانئ.

(ج) إحصاءات المرتجع، بما في ذلك تقديرات، عند الضرورة، يفاد عنها بالعدد أو بالوزن الإسمي حسب النوع، وفقا لما يناسب كل من مصائد الأسماك؛

(د) إحصاءات الجهود المناسبة لكل طريقة من طرق الصيد؛

(هـ) موقع الصيد، وتاريخ ووقت الصيد، والإحصاءات الأخرى المتعلقة بعمليات الصيد حسب الاقتضاء.

٢ - عند الاقتضاء، تجمع الدول أيضا وتقدم الى المنظمة الإقليمية أو دون الإقليمية أو الترتيب الإقليمي أو دون الإقليمي لإدارة مصائد الأسماك المعلومات اللازمة لدعم تقدير الأرصدة بما في ذلك:

(أ) تكوين المصيد حسب الطول والوزن والجنس؛

(ب) معلومات بيولوجية أخرى لدعم عمليات تقدير الصيد، مثل المعلومات المتعلقة بعمر الأرصدة ونموها وتجددها وتوزيعها وتحديد هويتها؛

(ج) البحوث الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية عن الوفرة، والدراسات الاستقصائية للكتلة الإحيائية، والدراسات الاستقصائية للصوتيات المائية، والبحوث المتعلقة بالعوامل البيئية التي تؤثر في وفرة الأرصدة، والدراسات الأوقيانوغرافية والإيكولوجية.

المادة ٤

البيانات والمعلومات المتعلقة بالسفن

١ - تتولى الدول جمع أنواع البيانات التالية المتصلة بالسفن من أجل وضع معايير موحدة عن تكوين الأساطيل وقدرة الصيد لدى السفن، وإجراء التحويلات بين مختلف المقاييس والمجهود عند تحليل البيانات المتعلقة بالمصيد ومجهود الصيد؛

(أ) هوية السفينة وعلمها، وميناء تسجيلها؛

(ب) نوع السفينة؛

(ج) مواصفات السفينة (على سبيل المثال مادة بنائها، وتاريخ بنائها، والطول المسجل، والحمولة المسجلة الكلية، وقدرة المحركات الرئيسية وسعتها، وطرق تخزين المصيد)؛

(ب) ينبغي أن تكفل الدول التحقق من بيانات مصائد الأسماك من خلال نظام ملائم؛

(ج) ينبغي أن تقوم الدول بتجميع البيانات المتصلة بمصائد الأسماك وغيرها من البيانات العلمية الداعمة وتوفيرها، في شكل متفق عليه وفي الوقت المناسب، للمنظمات أو الترتيبات دون الإقليمية أو الإقليمية ذات الصلة بإدارة مصائد الأسماك، إن وجدت. وإلا وجب على الدول التعاون من أجل تبادل المعلومات، إما بصورة مباشرة أو من خلال ما قد تتفق عليه فيما بينها من آليات تعاون أخرى؛

(د) ينبغي أن تتفق الدول، في إطار المنظمات أو الترتيبات دون الإقليمية أو الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، أو في إطار آخر، على توصيف البيانات والشكل الذي تقدم به وفقا لهذا المرفق، مع مراعاة طبيعة الأرصدة ومصائد تلك الأرصدة في المنطقة الإقليمية. وينبغي أن تطلب تلك المنظمات أو الترتيبات الى غير الأعضاء أو غير المشتركين أن تمد بيانات عن أنشطة الصيد ذات الصلة التي تضطلع بها السفن الرافعة لعلمها؛

(هـ) تتولى تلك المنظمات أو الترتيبات تجميع البيانات وتوفيرها في الوقت المناسب، وفي شكل متفق عليه، الى جميع الدول المهتمة بالأمر، بموجب الأحكام والشروط التي تضعها المنظمات أو الترتيبات؛

(و) ينبغي أن يقوم العلماء من دولة العلم ومن المنظمة دون الإقليمية أو الإقليمية ذات الصلة أو الترتيب دون الإقليمي أو الإقليمي ذي الصلة بإدارة مصائد الأسماك بتحليل هذه البيانات، منفردين أو مجتمعين، حسب الاقتضاء.

المادة ٢

البيانات الأساسية لمصائد الأسماك

١ - تتولى الدول جمع الأنواع التالية من البيانات بالتفصيل بما فيه الكفاية لتيسير تقدير الرصيد بفعالية وإتاحتها الى المنظمة الإقليمية أو دون الإقليمية أو الترتيب الإقليمي أو دون الإقليمي لإدارة مصائد الأسماك، وذلك وفقا لإجراءات متفق عليها:

(أ) السلاسل الزمنية لإحصاءات كمية الصيد وجهود الصيد حسب مصائد الأسماك والأساطيل؛

(ب) إجمالي كمية الصيد بالعدد أو بالوزن الإسمي أو بكلا الاثنين حسب الأنواع (المستهدفة وغير المستهدفة على السواء) حسب الاقتضاء، في كل من مصائد الأسماك. [تعرف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الوزن الإسمي بأنه ما يعادل الكميات التي يتم إنزالها الى البر حسب وزنها حية]؛

المرفق الأول

الشروط النياسية لجمع البيانات وتبادلها

المادة ١

مبادئ عامة

١ - جمع البيانات وتجميعها وتحليلها، في الوقت المناسب، أمر جوهري من أجل فعالية حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. ولهذه الغاية، تلزم بيانات من مصائد الأسماك عن هذه الأرصدة في أعالي البحار وفي المناطق الخاضعة للولاية الوطنية. وينبغي جمع هذه البيانات وتصنيفها بما يمكن من إجراء تحليل له وزنه من الناحية الإحصائية لأغراض حفظ وإجارة موارد مصائد الأسماك. وتشمل هذه البيانات إحصاءات عن كمية الصيد ومجهود الصيد وغير ذلك من المعلومات المتصلة بمصائد الأسماك، مثل البيانات المتصلة بالسفن وغير ذلك من البيانات اللازمة لتوحيد مجهود الصيد. كما ينبغي أن تشمل البيانات التي يجري جمعها معلومات عن الأنواع غير المستهدفة والأنواع المرتبطة بها أو المعتمدة عليها. وينبغي التحقق من كل البيانات ضمانا للدقة. ويجري الحفاظ على سرية البيانات غير الإجمالية. ويكون نشر تلك البيانات مرهونا بالشروط التي قدمت بها.

٢ - وتقدم المساعدة، بما في ذلك التدريب والمساعدة المالية والتقنية، أي الدول النامية من أجل بناء القدرة في مجال حفظ وإدارة الموارد البحرية الحية. وينبغي تركيز المساعدة على زيادة القدرة على تنفيذ جمع البيانات والتحقق منها، وعلى برامج المراقبة ومشاريع تحليل البيانات والبحوث التي تدعم عمليات تقدير الأرصدة. وينبغي التشجيع على أوفى وجه ممكن على إشراك علماء الدول النامية في مجال حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.

المادة ٢

مبادئ جمع البيانات وتصنيفها وتبادلها

ينبغي مراعاة المبادئ العامة التالية عند تحديد بارامترات جمع وتصنيف وتبادل البيانات المستقاة من عمليات صيد الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال:

(أ) ينبغي أن تكفل الدول جمع البيانات من السفن الرافعة لعلمها في أنشطة الصيد، وفقا للخصائص التشغيلية لكل طريقة للصيد (على سبيل المثال، كل سفينة قطر شبكة جر واحدة، وكل مجموعة خيوط صيد طويلة والشبكة الجرافة وكل سرب من السمك المصيد بالشص وكل يوم تم فيه الصيد بالخيط المجرور) وبالتفصيل بما يكفي لتيسير تقدير الأرصدة بصورة فعالة؛

(ب) إن مشاركة تلك المنظمة الدولية لا تخولها بأي حال من الأحوال أي حقوق بموجب هذا الاتفاق إزاء الدول الأعضاء في المنظمة الدولية؛

(ج) في حالة نشوء تضارب بين التزامات المنظمة الدولية بموجب هذا الاتفاق والتزاماتها بموجب الاتفاق المنشئ للمنظمة الدولية أو أي صكوك متصلة به، تسري الالتزامات المنصوص عليها في هذا الاتفاق.

المادة ٤٨

المرفقان

١ - يشكل المرفقان جزءا لا يتجزأ من هذا الاتفاق، وما لم ينص صراحة على خلاف ذلك، فإن الإشارة الى هذا الاتفاق أو الى أحد أجزائه تتضمن اشارة الى المرفقين المتصلين به.

٢ - يجوز للدول الأطراف أن تقوم من وقت الى آخر بتنقيح المرفقين. وتُبنى هذه التنقيحات على اعتبارات علمية وتقنية. وعلى الرغم من أحكام المادة ٤٥، إذا اعتمد تنقيح لأحد المرفقين بتوافق الآراء في اجتماع للدول الأعضاء، يدرج هذا التنقيح في الاتفاق ويبدأ سريانه من تاريخ اعتماده أو من أي تاريخ آخر ينص عليه التنقيح. وفي حالة عدم اعتماد تنقيح لمرفق من المرفقين بتوافق الآراء في ذلك الاجتماع، تنطبق اجراءات التعديل المبينة في المادة ٤٥.

المادة ٤٩

الوديع

يكون الأمين العام للأمم المتحدة الوديع لهذه الاتفاقية ولأي تعديلات أو تنقيحات تدخل عليها.

المادة ٥٠

النصوص ذات الحجية

تتساوى النصوص الاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية لهذا الاتفاق في الحجية.

وإثباتا لذلك، قام المفوضون الموقعون أدناه، المخولون حسب الأصول بالتوقيع على هذا الاتفاق.

فتح باب التوقيع عليه في نيويورك، يوم الرابع من كانون الأول/ديسمبر عام ألف وتسعمائة وخمسة وتسعين، من أصل وحيد، باللغات الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية.

المادة ٤٦
الانسحاب

١ - يجوز لأي دولة طرف أن تعلن انسحابها من هذا الاتفاق، بإخطار مكتوب توجهه الى الأمين العام للأمم المتحدة ولها أن تبين أسباب ذلك الانسحاب. ولا يؤثر عدم إبداء الأسباب على نفاذ الانسحاب. ويكون الانسحاب نافذا بعد سنة واحدة من تاريخ ورود الإخطار، ما لم يحدد الإخطار موعدا لاحقا.

٢ - لا يؤثر الانسحاب بأي حال من الأحوال على واجب أي دولة طرف في الوفاء بأي التزام يتضمنه هذا الاتفاق، وتكون الدولة خاضعة له بمقتضى القانون الدولي بصرف النظر عن هذا الاتفاق.

المادة ٤٧
المنظمات الدولية

١ - في الحالات التي تكون فيها منظمة دولية مشار إليها في المادة ١ من المرفق العاشر للاتفاقية، ليس لها اختصاصات فيما يتعلق بجميع المسائل التي ينظمها هذا الاتفاق، يطبق المرفق التاسع للاتفاقية، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، على مشاركة تلك المنظمات الدولية في هذا الاتفاق فيما عدا الأحكام التالية من ذلك المرفق التي لا تنطبق:

(أ) المادة ٢، الجملة الأولى؛

(ب) المادة ٣، الفقرة ١.

٢ - في الحالات التي تكون فيها لمنظمة دولية مشار إليها في المادة ١ من المرفق التاسع للاتفاقية اختصاصات فيما يتعلق بجميع المسائل التي ينظمها هذا الاتفاق، تطبق الأحكام التالية على مشاركة تلك المنظمة الدولية في هذا الاتفاق:

(أ) تصدر تلك المنظمات الدولية، وقت التوقيع أو الانضمام إعلانا ينص على ما يلي:

'١' أن لديها اختصاصات فيما يتعلق بجميع المسائل التي ينظمها هذا الاتفاق؛

'٢' أن الدول الأعضاء فيها لن تصبح، لهذا السبب، دولا أطرافا إلا فيما يتعلق بأقاليمها التي لا تكون المنظمة الدولية مسؤولة عنها؛

'٣' أنها تقبل ما للدول من حقوق وما عليها من التزامات بموجب هذا الاتفاق؛

المادة ٤٥

التعديل

١ - يجوز لأي دولة طرف أن تقترح، بواسطة رسالة مكتوبة توجهها الى الأمين العام للأمم المتحدة إدخال تعديلات على هذا الاتفاق وأن تطلب عقد مؤتمر للنظر في التعديلات المقترحة. ويتولى الأمين العام تعميم تلك الرسالة على جميع الدول الأطراف. فإذا أجاب بالموافقة ما لا يقل عن خمس عدد الدول الأطراف في غضون ستة أشهر من تاريخ تعميم تلك الرسالة، يدعو الأمين العام الى عقد المؤتمر.

٢ - يكون إجراء اتخاذ القرارات المنطبق على مؤتمر التعديل المعقود عملا بالفقرة ١ هو نفس الإجراء الذي انطبق على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، ما لم يقرر المؤتمر خلاف ذلك. وعلى المؤتمر أن يبذل كل جهد ممكن للتوصل الى اتفاق بشأن أي تعديلات عن طريق توافق الآراء، وينبغي ألا يجرى تصويت عليها الى أن تستنفد جميع الجهود الرامية الى التوصل الى توافق في الآراء.

٣ - يكون باب التوقيع على التعديلات لهذا الاتفاق، بمجرد اعتمادها، مفتوحا أمام الدول الأطراف لمدة اثنى عشر شهرا من تاريخ اعتمادها، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، ما لم ينص التعديل نفسه على خلاف ذلك.

٤ - تنطبق المواد ٢٨ و ٣٩ و ٤٧ و ٥٠ على جميع التعديلات لهذا الاتفاق.

٥ - التعديلات التي تجرى لهذا الاتفاق يبدأ نفاذها بالنسبة للدول الأطراف التي تصدق عليها أو تنضم إليها في اليوم الثلاثين التالي لإيداع وثائق التصديق أو الانضمام من قبل ثلثي الدول الأطراف. وبالنسبة لكل دولة طرف تصدق على تعديل أو تنضم اليه بعد إيداع العدد المطلوب من تلك الوثائق يبدأ بعد ذلك نفاذ التعديل في اليوم الثلاثين التالي لإيداع وثيقة تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو إقرارها الرسمي أو انضمامها.

٦ - يجوز أن ينص التعديل على أن يكون عدد عمليات التصديق أو الانضمام اللازمة لبدء نفاذه أصغر أو أكبر من العدد الذي تنص عليه هذه المادة.

٧ - الدولة التي تصبح طرفا في هذا الاتفاق بعد بدء نفاذ التعديلات وفقا للفقرة ٥ تعتبر، إذا لم تنصح تلك الدولة عن نية مختلفة:

(أ) طرفا في هذا الاتفاق بصيغته المعدلة؛

(ب) طرفا في الاتفاق بصيغته غير المعدلة فيما يتصل بأي دولة لا تكون ملزمة بالتعديل.

٢ - ينتهي التطبيق المؤقت من جانب دولة ما عند بدء نفاذ هذا الاتفاق بالنسبة لتلك الدولة أو لدى قيام تلك الدولة بإخطار الوديع كتابة باعتزامها إنهاء التطبيق المؤقت.

المادة ٤٢

التحفظات والاستثناءات

لا يجوز إيراد أي تحفظات على هذا الاتفاق أو استثناءات منه.

المادة ٤٣

الإعلانات والبيانات

لا تمنع المادة ٤٢ دولة أو كيانا ما من أن يصدر، عند توقيع هذا الاتفاق أو التصديق عليه أو الانضمام اليه، إعلانات أو بيانات، أيا كانت صيغتها أو تسميتها، مستهدفا بذلك، في جملة أمور، المواءمة بين قوانينه وأنظمته وبين أحكام هذا الاتفاق، على ألا ترمي تلك الإعلانات والبيانات الى استبعاد أو تعديل الأثر القانوني لأحكام هذا الاتفاق عند تطبيقه على تلك الدولة أو ذلك الكيان.

المادة ٤٤

العلاقة بالاتفاقات الأخرى

١ - لا يغير هذا الاتفاق من حقوق الدول الأطراف والتزاماتها الناشئة عن اتفاقات أخرى تتوافق مع هذا الاتفاق ولا تؤثر على تمتع دول أطراف أخرى بحقوقها أو على وفائها بالتزاماتها بموجب هذا الاتفاق.

٢ - يجوز لدولتين أو أكثر من الدول الأطراف عقد اتفاقات تعدل أو تعلق سريان أحكام هذا الاتفاق، ولا تكون قابلة للتطبيق إلا على العلاقات فيما بينها، على ألا تكون تلك الاتفاقات متعلقة بأحكام هذا الاتفاق التي يتنافى الخروج عليها مع التنفيذ الفعال لهدف هذا الاتفاق ومقصده، وألا تمس تلك الاتفاقات كذلك تطبيق المبادئ الأساسية المتضمنة فيه، وكذلك على ألا تؤثر أحكام تلك الاتفاقات على تمتع دول أطراف أخرى بحقوقها أو على الوفاء بالتزاماتها بموجب هذا الاتفاق.

٣ - تخطر الدول الأطراف التي تعتزم عقد اتفاق مشار اليه في الفقرة ٢ الدول الأطراف الأخرى عن طريق الوديع لهذا الاتفاق باعتزامها عقد اتفاق وبالتعديل أو التعليق الذي ينص عليه.

الجزء الثالث عشر
أحكام ختامية

المادة ٢٧
التوقيع

يفتح باب التوقيع على هذا الاتفاق أمام جميع الدول والكيانات الأخرى المشار إليها في الفقرة ٢ (ب) من المادة ١، ويظل باب التوقيع عليها مفتوحا في مقر الأمم المتحدة ولمدة اثنى عشر شهرا اعتبارا من الرابع من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

المادة ٢٨
التصديق

يخضع هذا الاتفاق لتصديق الدول والكيانات الأخرى المشار اليها في الفقرة ٢ (ب) من المادة ١ وتودع وثائق التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة ٢٩
الانضمام

يظل باب الانضمام الى هذا الاتفاق مفتوحا أمام الدول والكيانات الأخرى المشار اليها في الفقرة ٢ (ب) من المادة ١. وتودع وثائق الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة

المادة ٤٠
بدء النفاذ

١ - يبدأ نفاذ هذا الاتفاق بعد انقضاء ٣٠ يوما من تاريخ إيداع الوثيقة الثلاثين من وثائق التصديق أو الانضمام.

٢ - يبدأ نفاذ هذا الاتفاق بالنسبة لكل دولة أو كيان يصدق عليه أو ينضم اليه بعد إيداع الوثيقة الثلاثين من وثائق التصديق أو الانضمام، وذلك في اليوم الثلاثين التالي لإيداع وثيقة التصديق أو الانضمام الخاصة به.

المادة ٤١
التطبيق المؤقت

١ - يطبق هذا الاتفاق بصفة مؤقتة من جانب الدولة أو الكيان الذي يوافق على تطبيقه مؤقتا بإخطار الوديع كتابة بذلك. ويصبح ذلك التطبيق المؤقت نافذا اعتبارا من تاريخ ورود الإخطار.

الجزء العاشر
حسن النية والتعسف في استعمال الحق

المادة ٢٤
حسن النية والتعسف في استعمال الحق

تفي الدول الأطراف بحسن نية بالالتزامات التي تتحملها بموجب هذا الاتفاق وتمارس الحقوق المعترف بها في هذا الاتفاق على نحو لا يشكل تعسفا في استعمال الحق.

الجزء الحادي عشر
المسؤولية والتبعة

المادة ٢٥
المسؤولية والتبعة

تكون الدول الأطراف مسؤولة وفقا للقانون الدولي عن الأضرار أو الخسائر التي تنسب إليها فيما يتعلق بهذا الاتفاق.

الجزء الثاني عشر
مؤتمر الاستعراض

المادة ٢٦
مؤتمر الاستعراض

١ - بعد انقضاء أربع سنوات من تاريخ بدء نفاذ هذا الاتفاق، يدعو الأمين العام للأمم المتحدة الى عقد مؤتمر بغرض تقييم فعالية هذا الاتفاق في ضمان حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. ويوجه الأمين العام الدعوة لحضور المؤتمر الى جميع الدول الأطراف والدول والكيانات التي يحق لها أن تصبح أطرافا في هذا الاتفاق، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي يحق لها الاشتراك بصفة مراقب.

٢ - يجري المؤتمر استعراضا وتقييما لمدى ملاءمة أحكام هذا الاتفاق ويقترح، عند الاقتضاء، وسائل لتعزيز مضمونها وأساليب تنفيذ تلك الأحكام بغية التصدي على نحو أفضل لأية مشاكل مستمرة في حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.

المادة ٢١

التدابير المؤقتة

١ - إلى أن تجرى تسوية النزاع وفقا لهذا الجزء تبذل أطراف النزاع كل جهد ممكن للدخول في ترتيبات مؤقتة ذات طابع عملي.

٢ - دون المساس بالمادة ٢٩٠ من الاتفاقية، يجوز للمحكمة أو الهيئة القضائية التي يحال اليها النزاع بموجب هذا الجزء أن تعرض أي تدابير مؤقتة تراها مناسبة في الظروف القائمة لصون حقوق كل من أطراف النزاع أو لمنع إلحاق ضرر بالأرصدة المقصودة، وفي الظروف المشار اليها في الفقرة ٥ من المادة ٧ والفقرة ٢ من المادة ١٤.

٣ - يجوز للدولة الطرف في هذا الاتفاق التي لا تكون طرفا في الاتفاقية أن تعلن، على الرغم من الفقرة ٥ من المادة ٢٩٠ من الاتفاقية، أن المحكمة الدولية لقانون البحار ليس لها الحق في فرض تدابير مؤقتة أو تعديلها أو الغاءها دون موافقة تلك الدولة.

المادة ٢٢

حدود انطباق إجراءات تسوية المنازعات

تطبق الفقرة ٢ من المادة ٢٩٧ من الاتفاقية على هذا الاتفاق أيضا.

الجزء التاسع

غير الأطراف في هذا الاتفاق

المادة ٢٣

غير الأطراف في هذا الاتفاق

١ - تعمل الدول الأطراف على تشجيع غير الأطراف في هذا الاتفاق على أن تصبح أطرافا فيه وأن تعتمد قوانين وأنظمة تتفق مع أحكامه.

٢ - وتتخذ الدول الأطراف تدابير تتمشى مع هذا الاتفاق والقانون الدولي لمنع أنشطة السفن الرافعة لأعلام غير الأطراف التي تقوض من فعالية تنفيذ هذا الاتفاق.

المادة ٣٠

إجراءات تسوية المنازعات

١ - الأحكام المبينة في الجزء الخامس عشر من الاتفاقية، فيما يتصل بتسوية المنازعات، تطبق، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، على أي نزاع ينشأ بين الدول الأطراف في هذا الاتفاق بشأن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق، سواء كانت أطرافا أيضا في الاتفاقية أم لا.

٢ - الأحكام المبينة في الجزء الخامس عشر من الاتفاقية، فيما يتصل بتسوية المنازعات، تطبق، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، على أي نزاع ينشأ بين الدول الأطراف في هذا الاتفاق بشأن تفسير أو تطبيق أي اتفاق دون اقليمي أو اقليمي أو عالمي لمصائد الأسماك يتعلق بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق أو الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال تكون أطرافا فيه، بما في ذلك أي نزاع بشأن حفظ وإدارة تلك الأرصدة، سواء كانت أطرافا أيضا في الاتفاقية أم لا.

٣ - أي إجراء تقبله الدولة الطرف في هذا الاتفاق والاتفاقية، عملا بالمادة ٢٨٧ من الاتفاقية، يطبق على تسوية المنازعات بموجب هذا الجزء، ما لم تكن تلك الدولة الطرف قد قبلت، وقت التوقيع أو التصديق على هذا الاتفاق أو الانضمام اليه، أو في أي وقت بعد ذلك، بإجراء آخر عملا بالمادة ٢٨٧ لتسوية المنازعات بموجب هذا الجزء.

٤ - يكون للدولة الطرف في هذا الاتفاق التي ليست طرفا في الاتفاقية الحرية، وقت التوقيع أو التصديق على هذا الاتفاق أو الانضمام إليه، أو في أي وقت بعد ذلك، الحرية في أن تختار، عن طريق إعلان مكتوب، وسيلة أو أكثر من الوسائل المبينة في الفقرة ١ من المادة ٢٨٧ من الاتفاقية، لتسوية المنازعات بموجب هذا الجزء. وتنطبق المادة ٢٨٧ على ذلك الإعلان وعلى أي نزاع تكون تلك الدولة طرفا فيه ولا يكون مشمولا بإعلان نافذ. ولأغراض التوفيق والتحكيم وفقا للمرفقات الخامس والسابع والثامن للاتفاقية، يكون من حق تلك الدولة تسمية موفّقين ومحكمين وخبراء لإدراجهم في القوائم المشار اليها في المواد ٢ من المرفق الخامس و ٢ من المرفق السابع و ٢ من المرفق الثامن لتسوية المنازعات بموجب هذا الجزء.

٥ - تطبق أي محكمة أو هيئة قضائية يحال اليها نزاع بموجب هذا الجزء الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية ومن هذا الاتفاق ومن أي اتفاق دون اقليمي أو اقليمي أو عالمي لمصائد الأسماك ذي صلة، فضلا عن المعايير المقبولة عموما من أجل حفظ وإدارة الموارد البحرية الحية وغيرها من قواعد القانون الدولي التي لا تتعارض مع الاتفاقية، بغرض ضمان حفظ الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال المعنية.

(ج) الرصد والمراقبة والإشراف والامتثال والإنفاذ، بما في ذلك التدريب وبناء القدرات على الصعيد المحلي، ووضع وتمويل برامج المراقبة الوطنية والإقليمية والوصول الى التكنولوجيا والمعدات.

المادة ٢٦

المساعدة الخاصة في تنفيذ هذا الاتفاق

١ - تتعاون الدول في إنشاء صناديق خاصة لمساعدة الدول النامية في تنفيذ هذا الاتفاق، بما في ذلك مساعدة الدول النامية على تغطية التكاليف التي تستلزمها أي إجراءات لتسوية المنازعات التي قد تكون أطرافا فيها.

٢ - ينبغي أن تقدم الدول والمنظمات الدولية المساعدة الى الدول النامية في إنشاء منظمات أو ترتيبات دون إقليمية أو إقليمية جديدة لإدارة مصائد الأسماك، أو في تعزيز المنظمات أو الترتيبات القائمة لحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.

الجزء الثامن

تسوية المنازعات بالوسائل السلمية

المادة ٢٧

الالتزام بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية

تلتزم الدول بتسوية منازعاتها عن طريق التفاوض أو التحقيق أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم أو التسوية القضائية أو اللجوء إلى الوكالات أو الترتيبات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي تختارها.

المادة ٢٨

منع المنازعات

تتعاون جميع الدول من أجل منع نشوب المنازعات. وتحقيقا لهذه الغاية، تتفق الدول على إجراءات تتسم بالكفاءة والسرعة لصنع القرار داخل المنظمات والترتيبات دون الإقليمية أو الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وتعمل على تعزيز إجراءات صنع القرار القائمة، حسب الاقتضاء.

المادة ٢٩

المنازعات ذات الطبيعة التقنية

في الحالات التي تكون فيها المسائل المتنازع عليها ذات طبيعة تقنية، يجوز للدول المعنية أن تحيل النزاع إلى فريق خبراء مخصص تقوم بإنشائه. ويتباحث الفريق مع الدول المعنية ويسعى إلى تسوية النزاع على وجه السرعة، دون اللجوء إلى إجراءات ملزمة لتسوية المنازعات.

(ب) الحاجة الى تفادي الآثار الضارة التي تلحق بمصائد الأسماك وضمان الوصول اليها من جانب صيادي الأسماك لأغراض الاستغلال المعيشي، وعلى نطاق ضيق، والصيادين الحرفيين والمشتغلات بالصيد، فضلا عن السكان الأصليين في الدول النامية، ولاسيما الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ج) الحاجة الى ضمان ألا تؤدي تلك التدابير الى أن ينتقل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عبء غير متناسب من أعمال الحفظ ليقع على عاتق الدول النامية.

المادة ٢٥

أشكال التعاون مع الدول النامية

١ - تتعاون الدول، إما مباشرة أو من خلال المنظمات دون الإقليمية أو الاقليمية أو العالمية، على ما يلي:

(أ) تعزيز مقدرة الدول النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا من بينها والدول الجزرية الصغيرة النامية، على حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال وتنمية مصائدها الوطنية لتلك الأرصدة؛

(ب) مساعدة الدول النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا من بينها والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتمكينها من المشاركة في مصائد الأسماك في أعالي البحار فيما يتعلق بتلك الأرصدة، بما في ذلك تسهيل الوصول الى تلك المصائد رهنا بالمادتين ٥ و ١١؛

(ج) تيسير اشتراك الدول النامية في المنظمات والترتيبات دون الإقليمية والإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

٢ - يشمل التعاون مع الدول النامية للأغراض المبينة في هذه المادة توفير المساعدة المالية، والمساعدة المتصلة بتنمية الموارد البشرية، والمساعدة التقنية، ونقل التكنولوجيا، بما في ذلك عن طريق ترتيبات المشاريع المشتركة والخدمات الاستشارية والتشاورية.

٣ - توجه تلك المساعدة، في جملة أمور، الى ما يلي على وجه التحديد:

(أ) تحسين حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال عن طريق جمع البيانات المتعلقة بمصائد الأسماك والمعلومات ذات الصلة والإبلاغ عنها والتحقق منها وتبادلها وتحليلها؛

(ب) تقييم الأرصدة والبحث العلمي؛

المادة ٢٣

التدابير الواجب اتخاذها من قبل دول الميناء

١ - من حق دولة الميناء ومن واجبها أن تتخذ تدابير، وفقا للقانون الدولي، لتعزيز فعالية التدابير دون الإقليمية والإقليمية والعالمية للحفظ والإدارة. وعند اتخاذ تلك التدابير لا تميز دولة الميناء، قانونا أو فعلا، ضد سفن أي دولة.

٢ - يجوز لدولة الميناء، في جملة أمور، أن تعاين وثائق سفن الصيد وأدوات الصيد وكمية الصيد الموجودة على متنها عندما تكون تلك السفن موجودة طوعا في موانيها أو في محطاتها الطرفية البحرية.

٣ - يجوز للدول أن تعتمد أنظمة تخول السلطات الوطنية ذات الصلة حظر الرسو والشحنات العابرة في الحالات التي يثبت فيها أن المصيد قد أخذ بطريقة تقوض فعالية التدابير دون الإقليمية أو الإقليمية أو العالمية للحفظ والإدارة في أعالي البحار.

٤ - ليس في هذه المادة ما يمس ممارسة الدول لسيادتها على الموانئ الواقعة في إقليمها وفقا للقانون الدولي.

الجزء السابع

احتياجات الدول النامية

المادة ٢٤

الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للدول النامية

١ - تعترف الدول على الوجه التام بالاحتياجات الخاصة للدول النامية فيما يتعلق بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال وتنمية مصائد الأسماك لتلك الأرصدة. وتحقيقا لهذه الغاية، توفر الدول المساعدة الى الدول النامية، إما مباشرة أو من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والوكالات المتخصصة الأخرى، ومرفق البيئة العالمية، ولجنة التنمية المستدامة، وغيرها من المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية المختصة.

٢ - إعمالا لواجب التعاون في وضع تدابير حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية كثيرة الارتحال، تراعي الدول الاحتياجات الخاصة للدول النامية، وبخاصة ما يلي:

(أ) ضعف الدول النامية التي تعتمد على استغلال الموارد البحرية الحية، بما في ذلك لغرض تلبية الاحتياجات التغذوية لسكانها أو لقطاعات منها؛

(و) تفادي استعمال القوة إلا عند اللزوم وبالقدر الضروري لضمان سلامة المفتشين وفي الحالات التي يجري فيها اعتراض سبيل المفتشين أثناء تنفيذهم لواجباتهم. ولا يتجاوز القدر المستعمل من القوة ما يكون مطلوبا بشكل معقول في الظروف.

٣ - يخول مفتشو الدولة القائمة بالتفتيش المعتمدون حسب الأصول سلطة تفتيش السفينة ومعاينة ترخيصها وأدوات الصيد والمعدات والسجلات والمرافق والأسماك ومنتجات الأسماك وأي وثائق ذات صلة تلزم للتحقق من الامتثال لتدابير الحفظ والإدارة ذات الصلة.

٣ - تكفل دولة العلم قيام ربابنة السفن بما يلي:

(أ) الموافقة على صعود المفتشين الفوري والآمن الى متن السفينة وتيسيره؛

(ب) إبلاغ السلطات المختصة في دولة العلم عند حدوث ذلك الصعود والتفتيش؛

(ج) التعاون والمساعدة في تفتيش السفينة الذي يجري عملا بهذه الإجراءات؛

(د) عدم اعتراض سبيل المفتشين أو تخويفهم أو التدخل لدى أدائهم لواجباتهم؛

(هـ) السماح للمفتشين بالاتصال بسلطات دولة العلم والدولة القائمة بالتفتيش أثناء الصعود والتفتيش؛

(و) تقديم تسهيلات معقولة الى المفتشين شاملة، حسب الاقتضاء، الطعام وأماكن الإقامة؛

(ز) تيسير نزول المفتشين من السفينة.

٤ - في حالة رفض ربان السفينة الموافقة على الصعود والتفتيش وفقا لهذه المادة والمادة ٢١، تقوم دولة العلم، إلا في الظروف التي يستلزم الأمر فيها إرجاء الصعود والتفتيش وفقا للأنظمة والإجراءات والممارسات الدولية المقبولة عموما فيما يتصل بالسلامة في البحر، بالإيعاز الى ربان السفينة بالإذعان على الفور لإجراء الصعود والتفتيش، وإذا لم يمتثل الربان لذلك التوجيه تقوم بتعليق الإذن الممنوح للسفينة بالصيد وتصدر الأمر الى السفينة بالعودة فورا الى الميناء. وتخطر دولة العلم الدولة القائمة بالتفتيش بالإجراء الذي اتخذته عندما تشأت الظروف المشار اليها في هذه الفقرة.

١٥ - في حالة قيام منظمة دون إقليمية أو إقليمية أو ترتيب دون إقليمي أو إقليمي لإدارة مصائد الأسماك بإنشاء آلية بديلة تضطلع بفعالية بما يتم بموجب هذا الاتفاق على عاتق أعضاء تلك المنظمة أو المشتركين في ذلك الترتيب من التزام بضمان الامتثال لتدابير الحفظ والإدارة التي تضعها المنظمة أو الترتيب، يجوز للأعضاء في تلك المنظمة أو المشتركين في ذلك الترتيب قصر تطبيق الفقرة ١ فيما بينهم فيما يتعلق بتدابير الحفظ والإدارة التي وضعت في المناطق ذات الصلة من أعالي البحار.

١٦ - يكون الإجراء الذي تتخذه الدول الأخرى غير دولة العلم فيما يتعلق بالسفن التي دخلت في أنشطة مخالفة للتدابير دون الإقليمية أو الإقليمية للحفظ والإدارة متناسبا مع مدى جسامة الانتهاك.

١٧ - عندما تتوفر أسباب معقولة تدعو إلى الاشتباه في أن إحدى سفن الصيد في أعالي البحار لا تحمل جنسية، يجوز للدولة الصعود إلى متن السفينة وتفتيشها. وإذا كانت الأدلة تبرر ذلك، يجوز للدولة اتخاذ ما قد يكون مناسبا من إجراءات وفقا للقانون الدولي.

١٨ - تكون الدولة مسؤولة عن الأضرار والخسائر التي تنسب إليها نتيجة للإجراء الذي يتخذ عملا بهذه المادة، عندما يكون ذلك الإجراء غير قانوني أو يتجاوز ما يقتضيه الأمر بشكل معقول في ضوء المعلومات المتاحة لتنفيذ أحكام هذه المادة.

المادة ٢٢

الإجراءات الأساسية للصعود والتفتيش عملا بالمادة ٢١

١ - تكفل الدولة القائمة بالتفتيش أن يعمل مفتشوها المعتمدون حسب الأصول على ما يلي:

(أ) تقديم وثائق التفويض إلى ربان السفينة وإبراز نسخة من تدابير أو قواعد وأنظمة الحفظ والإدارة ذات الصلة النافذة في المنطقة المقصودة من أعالي البحار عملا بتلك التدابير؛

(ب) إصدار إشعار إلى دولة العلم وقت الصعود والتفتيش؛

(ج) عدم التدخل في مقدرة الربان على الاتصال بسلطات دولة العلم أثناء الصعود والتفتيش؛

(د) تقديم نسخة من تقرير عن الصعود والتفتيش إلى الربان وإلى السلطات في دولة العلم، مشيرين فيه إلى أي اعتراض أو بيان قد يرغب الربان في إدراجه في التقرير؛

(هـ) مغادرة السفينة فور الانتهاء من التفتيش إذا لم يجدوا دليلا على وقوع انتهاك جسيم؛

(ج) الصيد في منطقة مغلقة، أو الصيد أثناء موسم مغلق أو الصيد دون حصة تحددها المنظمة دون الإقليمية أو الإقليمية ذات الصلة أو الترتيب دون الإقليمي أو الإقليمي ذي الصلة أو بعد بلوغ تلك الحصة؛

(د) توجيه الصيد نحو رصيد يكون صيده مشمولا بوقف اختياري أو يكون صيده محظورا؛

(هـ) استخدام أدوات صيد محظورة؛

(و) تزييف أو إخفاء علامات سفينة الصيد أو هويتها أو تسجيلها؛

(ز) إخفاء الأدلة المتصلة بالتحقيق أو التلاعب فيها أو التصرف فيها؛

(ح) الانتهاكات المتعددة التي تشكل مجتمعة إغفالا خطيرا لتدابير الحفظ والإدارة؛

(ط) أي انتهاكات أخرى قد تحددها الإجراءات التي تضعها المنظمة دون الإقليمية أو الإقليمية ذات الصلة أو الترتيب دون الإقليمي أو الإقليمي ذي الصلة.

١٢ - على الرغم من الأحكام الأخرى الواردة في هذه المادة، يجوز لدولة العلم أن تتخذ، في أي وقت، إجراءات للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ١٩ فيما يتعلق بالانتهاك المدعى بوقوعه. وفي الحالات التي تكون فيها السفينة خاضعة لتوجيه دولة قائمة بالتفتيش، فعلى الدولة القائمة بالتفتيش أن تفرج بناء على طلب دولة العلم، عن السفينة إلى دولة العلم جنبا إلى جنب مع معلومات وافية عن سير التحقيق الذي أجرته ونتائجه.

١٣ - لا تخل هذه المادة بحق دولة العلم في اتخاذ تدابير، بما في ذلك إجراءات لفرض عقوبات، وفقا لقوانينها.

١٤ - تنطبق هذه المادة، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، على الصعود إلى ظهر السفينة والتفتيش من جانب دولة طرف تكون عضوا في منظمة دون إقليمية أو إقليمية لإدارة مصائد الأسماك، أو مشتركة في ترتيب دون إقليمي أو إقليمي لإدارة مصائد الأسماك، وتتوفر لديها أسباب واضحة تدعو إلى الاعتقاد بأن سفينة الصيد الرافعة لعلم دولة طرف أخرى قد دخلت في أي نشاط مخالف لتدابير الحفظ والإدارة ذات الصلة المشار إليها في الفقرة ١ في منطقة أعالي البحار المشمولة بتلك المنظمة أو ذلك الترتيب وأن تلك السفينة قد دخلت بعد ذلك، خلال دنس رحلة الصيد، في منطقة خاضعة للولاية الوطنية للدولة القائمة بالتفتيش.

٧ - في الحالات التي تأذن فيها دولة العلم للدولة القائمة بالتفتيش بالتحقيق في انتهاك يدعى وقوعه، تحيل الدولة القائمة بالتفتيش نتائج التحقيق دون تأخير إلى دولة العلم؛ وعلى دولة العلم، إذا كانت الأدلة تبرر ذلك، الوفاء بالتزاماتها باتخاذ إجراء إنفاذي فيما يتعلق بالسفينة. وكبديل لذلك، يجوز لدولة العلم أن تأذن للدولة القائمة بالتفتيش باتخاذ ما قد تحدده دولة العلم من إجراء إنفاذي فيما يتعلق بالسفينة، بما يتفق مع حقوقها والتزاماتها بموجب هذا الاتفاق.

٨ - في الحالات التي تتوفر فيها أسباب واضحة تدعو إلى الاعتقاد، عقب الصعود والتفتيش، بأن السفينة قد ارتكبت انتهاكا جسيما وأن دولة العلم إما لم ترد أو لم تتخذ إجراءا على النحو المطلوب في الفقرة ٦ أو الفقرة ٧، يجوز للمفتشين البقاء على متن السفينة وتأمين الأدلة، ويجوز لهم طلب المساعدة من الربان لإجراء مزيد من التحقيق بما في ذلك، حسب الاقتضاء، التوجه بالسفينة، دون تأخير، إلى أقرب ميناء مناسب أو إلى ميناء آخر قد تنص عليه الإجراءات الموضوعة وفقا للفقرة ٢. وعلى الدولة القائمة بالتفتيش أن تبلغ دولة العلم فورا باسم الميناء الذي ستتجه إليه السفينة. وتتخذ الدولة القائمة بالتفتيش ودولة العلم ودولة الميناء، حسب الاقتضاء، كل ما يلزم من خطوات لضمان سلامة طاقم السفينة بغض النظر عن جنسية أفراده.

٩ - تبلغ الدولة القائمة بالتفتيش دولة العلم والمنظمة ذات الصلة أو المشتركين في الترتيب ذي الصلة بنتائج أي تحقيقات أخرى.

١٠ - تقتضي الدولة القائمة بالتفتيش من مفتشيها مراعاة القواعد والإجراءات الدولية والممارسات المقبولة عموما فيما يتصل بسلامة السفينة والطاقم، والإقلال إلى أدنى حد من التدخل في عمليات الصيد والعمل، إلى الحد الممكن عمليا، على تفادي التصرف بشكل يلحق أثرا ضارا بنوعية المصيد الموجود على متن السفينة. وتكفل الدولة القائمة بالتفتيش عدم الاضطلاع بالصعود والتفتيش بما يشكل إزعاجا لأي من سفن الصيد.

١١ - لأغراض هذه المادة، يعني الانتهاك الجسيم ما يلي:

(أ) الصيد دون ترخيص أو إذن أو تصريح ساري المفعول صادر عن دولة العلم وفقا للفقرة ٢ (أ) من المادة ١٨؛

(ب) عدم إمساك سجلات دقيقة للمصيد والبيانات المتصلة بالمصيد، على النحو الذي تقتضيه المنظمة دون الإقليمية أو الإقليمية ذات الصلة أو الترتيب دون الإقليمي أو الإقليمي ذي الصلة لإدارة مصائد الأسماك، أو تقديم إقرارات كاذبة بشكل خطير عن المصيد، بما يتعارض مع متطلبات الإبلاغ عن المصيد المعمول بها في تلك المنظمة أو ذلك الترتيب؛

٢ - تضع الدول، عن طريق المنظمات أو الترتيبات دون الإقليمية أو الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، إجراءات للصعود إلى متن السفن والتفتيش، عملا بالفقرة ١، فضلا عن إجراءات لتنفيذ الأحكام الأخرى من هذه المادة. وتكون تلك الاجراءات متسقة مع هذه المادة والاجراءات الأساسية المبينة في المادة ٢٢، ولا تميز ضد غير الأعضاء في المنظمة أو غير المشتركين في الترتيب. ويضطلع، وفقا لتلك الإجراءات، بالصعود والتفتيش وبأي إجراء إنفاذي لاحق. وتعلن الدول على النحو الواجب عن الإجراءات الموضوعة عملا بهذه الفقرة.

٣ - إذا لم تضع أي منظمة أو ترتيب تلك الاجراءات في غضون سنتين من اعتماد هذا الاتفاق، يضطلع، وفقا لهذه المادة وللإجراءات الأساسية المبينة في المادة ٢٢، بالصعود والتفتيش، عملا بالفقرة ١، وبأي إجراءات إنفاذية لاحقة، وذلك ريثما توضع تلك الإجراءات.

٤ - قبل اتخاذ إجراء بموجب هذه المادة، على الدولة القائمة بالتفتيش أن تتولى، إما مباشرة أو عن طريق المنظمة دون الإقليمية أو الإقليمية أو الترتيب دون الإقليمي أو الإقليمي لإدارة مصائد الأسماك إبلاغ جميع الدول التي تمارس سفنها الصيد في أعالي البحار في المنطقة دون الإقليمية أو المنطقة الإقليمية بشكل إثبات الهوية الصادر لمفتشيها المعتمدين حسب الأصول. وتكون السفن المستخدمة لأغراض الصعود والتفتيش حاملة لعلامات واضحة ويمكن التعرف بوضوح على أنها في الخدمة الحكومية. وعلى الدولة أن تسمي، وقت أن تصبح أطرافا في هذا الاتفاق، سلطة مختصة لتلقي الإخطارات عملا بهذه المادة، وأن تعلن على النحو الواجب عن تلك التسمية من خلال المنظمات المعنية أو الترتيبات دون الإقليمية أو الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

٥ - في الحالات التي تتوافر فيها أسباب واضحة للاعتقاد، عقب الصعود والتفتيش، بأن السفينة قد دخلت في أي نشاط مخالف لتدابير الحفظ والإدارة المشار إليها في الفقرة ١، تؤمن الدولة القائمة بالتفتيش الأدلة، حسب الاقتضاء، وتخطر دولة العلم فورا بالانتهاك المدعى وقوعه.

٦ - ترد دولة العلم على الإخطار المشار إليه في الفقرة ٥ في غضون ثلاثة أيام عمل من وروده أو في غضون أي فترة أخرى قد تنص عليها الإجراءات الموضوعة وفقا للفقرة ٢ وعليها:

(أ) إما الوفاء، دون تأخير، بالتزاماتها بموجب المادة ١٩ بالتحقيق وباتخاذ إجراء إنفاذي فيما يتعلق بالسفينة، إذا كانت الأدلة تبرر ذلك، وفي تلك الحالة تبلغ فورا الدولة القائمة بالتفتيش بنتائج التحقيق وبأي إجراء إنفاذي يتخذ؛

(ب) وإما الإذن للدولة القائمة بالتفتيش بإجراء التحقيق.

٣ - يجوز لدولة العلم إجراء تلك التحقيقات مباشرة، بالتعاون مع الدول الأخرى المهتمة بالأمر، أو من خلال المنظمة أو الترتيب دون الإقليمي أو الإقليمي ذي الصلة لإدارة مصائد الأسماك. وتقدم المعلومات المتعلقة بسير التحقيقات ونتيجتها الى جميع الدول المهتمة بالانتهاك المدعى وقوعه أو المتأثرة به.

٤ - تساعد الدول كل منها الأخرى في تحديد هوية السفن التي يبلغ عن اشتراكها في أنشطة تقوض فعالية التدابير دون الإقليمية أو الإقليمية أو العالمية للحفظ والإدارة.

٥ - تضع الدول، بالقدر الذي تسمح به قوانينها وأنظمتها الوطنية، ترتيبات لتزويد سلطات الادعاء في الدول الأخرى بالأدلة المتصلة بالادعاءات المدعى وقوعها لتلك التدابير.

٦ - في الحالات التي تتوفر فيها أسباب معقولة تدعو الى الاعتقاد بأن سفينة اشتركت في أعالي البحار في صيد غير مأذون به داخل منطقة خاضعة لولاية دولة ساحلية، تجري دولة علم تلك السفينة، بناء على طلب الدولة الساحلية المعنية، تحقيقا فوريا ووافيا في المسألة. وتتعاون دولة العلم مع الدولة الساحلية في اتخاذ اجراءات الإنفاذ الملائمة في تلك الحالات ويجوز لها أن تأذن للسلطات المعنية التابعة للدولة الساحلية بالصعود الى متن السفينة وتفتيشها في أعالي البحار. ولا تمس هذه الفقرة المادة ١١١ من الاتفاقية.

٧ - يجوز للدول الأطراف في منظمة دون إقليمية أو إقليمية لإدارة مصائد الأسماك أو المشتركين في ترتيب دون إقليمي أو إقليمي لإدارة مصائد الأسماك أن تتخذ اجراءات وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك عن طريق الالتجاء للاجراءات دون الإقليمية أو الإقليمية الموضوعة لهذا الغرض، من أجل منع السفن التي دخلت في أنشطة تقوض فعالية أو تنتهك بشكل آخر التدابير التي وضعتها تلك المنظمة أو ذلك الترتيب للحفظ والإدارة، من الصيد في أعالي البحار في المنطقة دون الإقليمية أو المنطقة الإقليمية إلى أن تتخذ دولة العلم الاجراء المناسب.

المادة ٢١

التعاون دون الإقليمي والإقليمي في مجال الإنفاذ

١ - في أي منطقة من أعالي البحار تكون مشمولة بمنظمة دون إقليمية أو إقليمية أو ترتيب دون إقليمي أو إقليمي لإدارة مصائد الأسماك، يجوز للدولة الطرف التي تكون عضوا في تلك المنظمة أو مشتركة في ذلك الترتيب أن تقوم، عن طريق مفتشيها المعتمدين حسب الأصول، بالصعود إلى متن سفن الصيد الرافعة لعلم دولة طرف أخرى في هذا الاتفاق وتفتيشها وفقا للفقرة ٢، سواء كانت تلك الدولة الطرف أيضا عضوا في المنظمة أو مشتركة في الترتيب، بغرض ضمان الامتثال للتدابير التي تضعها تلك المنظمة أو ذلك الترتيب لحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.

التي تدعي وقوع الانتهاك والى المنظمة أو الترتيب دون الإقليمي أو الإقليمي المعني بشأن سير التحقيق ونتيجته؛

(ج) مطالبة أي سفينة ترفع علمها بتقديم معلومات الى السلطة القائمة بالتحقيق عن موقع السفينة وكمية الصيد وأدوات الصيد وعمليات الصيد والأنشطة ذات الصلة في المنطقة التي يدعى وقوع الانتهاك فيها؛

(د) القيام، في حالة الاقتناع بتوافر أدلة كافية فيما يتعلق بالانتهاك المدعى وقوعه بإحالة القضية الى سلطاتها بغية إقامة الدعوى، دون تأخير، وفقا لقوانينها والقيام، عند الاقتضاء، باحتجاز السفينة المعنية؛

(هـ) ضمان عدم قيام السفينة الرافعة لعلمها بالدخول في عمليات صيد في أعالي البحار إذا ثبت، وفقا لقوانينها، أن تلك السفينة قد تورطت في ارتكاب انتهاك جسيم لتلك التدابير الى أن تستوفي جميع الجزاءات القائمة التي فرضتها دولة العلم فيما يتعلق بالانتهاك.

٢ - تجري جميع التحقيقات والاجراءات القضائية على وجه السرعة. وتكون الجزاءات المنطبقة فيما يتعلق بالانتهاكات شديدة بما يكفي لأن تكون فعالة في تأمين الامتثال، ولأن تثني عن ارتكاب انتهاكات بصرف النظر عن مكان حدوثها وتحرم المخالفين من الفوائد الناجمة عن أنشطتهم غير المشروعة. وتشمل التدابير الواجبة التطبيق فيما يتعلق بالربابنة وغيرهم من ضباط سفن الصيد أحكاما قد تجيز، في جملة أمور، رفض إصدار تراخيص العمل كربابنة أو ضباط على تلك السفن أو سحبها أو تعليقها.

المادة ٢٠

التعاون الدولي في مجال الإنفاذ

١ - تتعاون الدول، إما مباشرة أو عن طريق المنظمات أو الترتيبات دون الإقليمية أو الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، في ضمان الامتثال للتدابير دون الإقليمية والإقليمية لحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال وإنفاذ تلك التدابير.

٢ - لدولة العلم التي تجري تحقيقا في انتهاك يدعى وقوعه لتدابير حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق أو الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال أن تطلب المساعدة من أي دولة أخرى قد يكون تعاونها مفيدا في إجراء ذلك التحقيق. وتسعى جميع الدول الى الاستجابة للطلبات المعقولة المقدمة من دولة العلم فيما يتعلق بتلك التحقيقات.

'١' تنفيذ خطط التنتيش الوطنية والخطط دون الإقليمية والإقليمية للتعاون في الادناذ عملا بالمادتين ٢١ و ٢٢ بما في ذلك الاشتراطات التي تقضي بأن تسمح تلك السفن بدخول مفتشين معتمدين حسب الأصول من دول أخرى؛

'٢' تنميذ برامج المراقبة الوطنية وبرامج دون إقليمية وإقليمية التي تشترك فيها دولة العلم، بما في ذلك اشتراطات تقتضي بأن تسمح تلك السفن بدخول مراقبين من دول أخرى للاضطلاع بالمهام المتفق عليها في إطار البرامج؛

'٣' وضع وتنفيذ نظم لرصد السفن، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، نظم الإرسال والاستقبال عن طريق السواتل، وفقا لأية برامج وطنية وبرامج يتفق عليها بين الدول المعنية على الأصعدة دون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

(ح) تنظيم الشحن العابر في أعالي البحار لضمان عدم تقويض فعالية تدابير الحفظ والإدارة؛

(ط) تنظيم أنشطة الصيد لضمان الامتثال للتدابير دون الإقليمية أو الاقليمية أو العالمية، بما في ذلك تلك الرامية الى الإقلال الى أدنى حد من كميات الصيد من الأنواع غير المستهدفة.

٤ - في الحالات التي يطبق فيها نظام متفق عليه على الأصعدة دون الإقليمي أو الإقليمي أو العالمي للرصد والمراقبة والاشراف، تكفل الدول توافق التدابير التي تفرضها على السفن الرافعة لعلمها مع ذلك النظام.

الجزء السادس
الامتثال والإنفاذ

المادة ١٩
الامتثال والإنفاذ من جانب دولة العلم

١ - تضمن الدولة امتثال السفن الرافعة لعلمها للتدابير دون الإقليمية والإقليمية لحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. ولبلوغ هذه الغاية، تقوم تلك الدولة بما يلي:

(أ) إنفاذ تلك التدابير بصرف النظر عن مكان وقوع الانتهاكات؛

(ب) التحقيق على الفور وعلى الوجه التام في أي انتهاك يدعى وقوعه للتدابير دون الإقليمية والإقليمية للحفظ والإدارة، وقد يشمل ذلك التنتيش المادي للسفن المعنية وتقديم تقرير فورا الى الدولة

(ب) وضع أنظمة من أجل ما يلي:

'١' تطبيق أحكام وشروط على الترخيص أو الإذن أو التصريح بما يكفي لقيام دولة العلم بالوفاء بأي التزامات دون إقليمية أو إقليمية أو عالمية؛

'٢' حظر صيد السمك في أعالي البحار بسفن غير مرخص أو مأذون لها حسب الأصول للصيد أو الصيد في أعالي البحار بسفن بطريقة أخرى لا تتفق مع أحكام وشروط الترخيص أو الإذن أو التصريح؛

'٣' اشتراط أن تحمل السفن التي تمارس الصيد في أعالي البحار ترخيصا أو إذنا أو تصريحا على متنها في جميع الأوقات وأن تبرزه عند الطلب للتفتيش عليها من جانب شخص معتمد حسب الأصول؛

'٤' ضمان ألا تمارس السفن الرافعة لعلمها صيدا غير مأذون به داخل مناطق خاضعة للولاية الوطنية لدول أخرى؛

(ج) إنشاء سجل وطني لسفن الصيد المأذون لها بالصيد في أعالي البحار، واتاحة إمكانية الاطلاع على المعلومات التي يضمها ذلك السجل بناء على طلب الدول المهتمة مباشرة بذلك، مع مراعاة أي قوانين وطنية لدولة العلم فيما يتعلق بالافراج عن تلك المعلومات؛

(د) اشتراطات لوضع علامات على سفن الصيد وأدوات الصيد لتحديد الهوية وفقا للنظم الموحدة المعترف بها دوليا لوضع العلامات على السفن وأدوات الصيد، مثل المواصفات الموحدة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لوضع العلامات على سفن الصيد وتحديد هويتها؛

(هـ) اشتراطات للتسجيل والإبلاغ في الوقت المناسب عن موقع السفينة وكمية الصيد من الأنواع المستهدفة وغير المستهدفة ومجهود الصيد وغير ذلك من البيانات ذات الصلة المتعلقة بمصائد الأسماك، وفقا للمعايير دون الإقليمية والإقليمية والعالمية لجمع تلك البيانات؛

(و) اشتراطات تتعلق بالتحقق من كمية الصيد من الأنواع المستهدفة وغير المستهدفة من خلال وسائل مثل برامج المراقبة، وخطط التفتيش، وتقارير التفريغ، والإشراف على الشحنات العابرة ومراقبة كميات الصيد التي يجري إنزالها الى الشاطئ واحصاءات السوق؛

(ز) رصد ومراقبة تلك السفن والاشراف عليها وعلى عمليات الصيد التي تضطلع بها والأنشطة ذات الصلة عن طريق جملة أمور، منها:

٢ - لا تأذن تلك الدولة للسفن الرافعة لعلمها بالدخول في عمليات لصيد الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق أو الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال الخاضعة لتدابير الحفظ والادارة التي وضعتها تلك المنظمة أو ذلك الترتيب.

٣ - الدول الأعضاء في منظمة دون إقليمية أو إقليمية لإدارة مصائد الأسماك أو المشتركة في ترتيب دون إقليمي أو إقليمي لإدارة مصائد الأسماك تطلب، منفردة أو مجتمعة، من كيانات صيد السمك المشار اليها في الفقرة ٢ من المادة ١، التي لديها سفن للصيد في المنطقة ذات الصلة، التعاون التام مع تلك المنظمة أو ذلك الترتيب في تنفيذ تدابير الحفظ والادارة التي وضعها، بغية العمل على تطبيق تلك التدابير في الواقع على أوسع نطاق ممكن على أنشطة صيد السمك في المنطقة ذات الصلة. وتتمتع كيانات صيد السمك هذه بمزايا من اشتراكها في مصائد السمك تتناسب مع مدى التزامها بالامتثال لتدابير الحفظ والادارة فيما يتعلق بالأرصدة.

٤ - تتبادل الدول الأعضاء في تلك المنظمة أو المشتركة في ذلك الترتيب المعلومات فيما يتعلق بأنشطة سفن الصيد الرافعة لأعلام دول ليست أعضاء في المنظمة أو مشتركة في الترتيب وتمارس عمليات صيد الأرصدة ذات الصلة. وتتخذ هذه الدول ما يتمشى مع هذا الاتفاق والقانون الدولي من تدابير لمنع تلك السفن من الأنشطة التي تقوض من فعالية التدابير دون الإقليمية أو الإقليمية للحفظ والإدارة.

الجزء الخامس
واجبات دولة العلم

المادة ١٨
واجبات دولة العلم

١ - تتخذ الدولة التي تمارس سفنها الصيد في أعالي البحار ما قد يلزم من تدابير لكفالة امتثال السفن الرافعة لعلمها للتدابير دون الإقليمية والإقليمية للحفظ والإدارة وعدم دخول تلك السفن في أي نشاط يقوض من فعالية تلك التدابير.

٢ - لا تأذن الدولة باستخدام السفن الرافعة لعلمها للصيد في أعالي البحار إلا في الحالات التي يكون بمقدورها مباشرة مسؤولياتها بفعالية فيما يتعلق بتلك السفن بموجب الاتفاقية وهذا الاتفاق.

٣ - تتضمن التدابير التي ينبغي أن تتخذها الدولة فيما يتعلق بالسفن الرافعة لعلمها ما يلي:

(أ) مراقبة تلك السفن في أعالي البحار عن طريق تراخيص أو أذونات أو تصاريح الصيد، وفقا لأي إجراءات واجبة التطبيق يتفق عليها على الصعيد دون الإقليمي أو الإقليمي أو العالمي؛

المادة ١٦

مناطق أعالي البحار المحاطة كلية بمنطقة خاضعة للولاية الوطنية لدولة واحدة

١ - الدول التي تمارس صيد الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال في منطقة من أعالي البحار محاطة كلية بمنطقة خاضعة للولاية الوطنية لدولة واحدة، تتعاون هي وتلك الدولة في وضع تدابير الحفظ والإدارة فيما يتعلق بتلك الأرصدة في منطقة أعالي البحار. ومراعاة للخصائص الطبيعية للمنطقة، تولي الدول اهتماما خاصا لوضع تدابير متوافقة، عملا بالمادة ٧، لحفظ وإدارة تلك الأرصدة. وتراعى في التدابير المتخذة فيما يتعلق بأعالي البحار حقوق وواجبات ومصالح الدولة الساحلية، بموجب الاتفاقية، وتستند إلى أفضل الأدلة العلمية المتاحة وتراعى فيها أيضا أي تدابير للحفظ والإدارة تكون الدولة الساحلية قد اتخذتها وطبقتها فيما يتعلق بنفس الأرصدة وفقا للمادة ٦١ من الاتفاقية في المنطقة الخاضعة لولايتها الوطنية. وتتفق الدول أيضا على تدابير للرصد والمراقبة والإشراف والإنفاذ بغرض ضمان الامتثال لتدابير الحفظ والإدارة فيما يتعلق بأعالي البحار.

٢ - عملا بالمادة ٨، تتصرف الدول بحسن نية وتبذل كل جهد ممكن للاتفاق، دون تأخير، على تدابير الحفظ والإدارة التي ستطبق لدى الاضطلاع بعمليات الصيد في المنطقة المشار إليها في الفقرة ١. فإذا لم تتمكن الدول المعنية التي تمارس الصيد والدولة الساحلية من الاتفاق، في غضون فترة زمنية معقولة، على تلك التدابير، تقوم، مع إيلاء المراعاة للفقرة ١، بتطبيق الفقرات ٤ و ٥ و ٦ من المادة ٧ فيما يتصل بالترتيبات أو التدابير المؤقتة. وإلى أن توضع تلك الترتيبات أو التدابير المؤقتة، تتخذ الدول المعنية تدابير فيما تتعلق بالسفن الرافعة لعلمها حتى لا تمارس الصيد بما قد يلحق الضرر بالأرصدة المعنية.

الجزء الرابع

غير الأعضاء و غير المشتركين

المادة ١٧

الدول غير الأعضاء في المنظمات وغير المشتركين في الترتيبات

١ - الدولة التي ليست عضوا في منظمة دون إقليمية أو إقليمية لإدارة مصائد الأسماك أو ليست مشتركة في ترتيب دون إقليمي أو إقليمي لإدارة مصائد الأسماك، والتي لا توافق بأي شكل آخر على تطبيق تدابير الحفظ والادارة التي تصنعها تلك المنظمة أو ذلك الترتيب، لا تعفى من واجب التعاون، وفقا للاتفاقية ولهذا الاتفاق، في حفظ وادارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال ذات الصلة.

(أ) جمع وتبادل البيانات العلمية والتقنية والإحصائية فيما يتعلق بمصائد الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال؛

(ب) كفالة جمع البيانات بالتفصيل بما فيه الكفاية لتيسير تقدير الأرصدة الفعلية، وتقديمها، في الوقت المناسب، للوفاء بمتطلبات المنظمات أو الترتيبات دون الإقليمية أو الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك؛

(ج) اتخاذ التدابير المناسبة للتحقق من دقة تلك البيانات؛

٢ - تتعاون الدول، إما مباشرة أو من خلال المنظمات أو الترتيبات دون الإقليمية أو الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، فيما يلي:

(أ) الاتفاق على مواصفات البيانات والشكل الذي تُقدم به تلك المنظمات أو الترتيبات، مع مراعاة طبيعة الأرصدة ومصائد تلك الأرصدة؛

(ب) وضع وتناسم التقنيات التحليلية ومنهجيات تقدير الأرصدة، من أجل تحسين تدابير حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.

٣ - اتساقا مع الجزء الثالث عشر من الاتفاقية، تتعاون الدول، إما مباشرة أو من خلال المنظمات الدولية المختصة، على تعزيز القدرة على البحث العلمي في مجال مصائد الأسماك، وتشجيع البحث العلمي المتصل بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال بما يعود بالنفع على الجميع. ولبلوغ هذه الغاية، تعمل الدولة أو المنظمة الدولية المختصة التي تُجري بحثا من هذا القبيل فيما وراء المناطق الخاضعة للولاية الوطنية، على أن تشجع بنشاط إصدار ونشر نتائج ذلك البحث والمعلومات المتصلة بأهدافه وأساليبه على أي دول مهتمة بالأمر، وأن تيسر، الى الحد الممكن عمليا، اشتراك علماء من تلك الدول في ذلك البحث.

المادة ١٥

البحار المغلقة وشبه المغلقة

لدى تنفيذ هذا الاتفاق في بحر مغلق أو شبه مغلق، تولي الدول الاعتبار للخصائص الطبيعية لذلك البحر، وتتصرف أيضا بما يتفق مع الجزء التاسع من الاتفاقية وأحكامها الأخرى ذات الصلة.

(هـ) احتياجات الدول الساحلية التي تعتمد اقتصاداتها بشكل غالب على استغلال الموارد البحرية الحية؛

(و) مصالح الدول النامية من المنطقة دون الإقليمية أو المنطقة الإقليمية، التي توجد الأرصدة أيضا في المناطق الخاضعة لولايتها الوطنية.

المادة ١٢

الشفافية في أنشطة المنظمات أو الترتيبات دون الإقليمية والإقليمية لإدارة مصائد الأسماك

١ - تكفل الدول الشفافية في عملية صنع القرار وفي الأنشطة الأخرى التي تضطلع بها المنظمات والترتيبات دون الإقليمية والإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

٢ - تتاح لممثلي المنظمات الحكومية الدولية الأخرى ولممثلي المنظمات غير الحكومية المعنية بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال الفرصة للاشتراك في اجتماعات المنظمات والترتيبات دون الإقليمية والإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بصفة مراقب أو بأية صفة أخرى، حسب الاقتضاء، وفقا لإجراءات المنظمة المعنية أو الترتيب المعني. ولا تكون تلك الإجراءات تقييدية بلا داع في هذا الصدد. وتتاح لتلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية فرصة الوصول في حينه الى سجلات وتقارير تلك المنظمات أو الترتيبات لمصائد الأسماك، رهنا بالقواعد الإجرائية المتعلقة بالوصول إلى ذلك.

المادة ١٣

تعزيز المنظمات والترتيبات القائمة

تتعاون الدول على تعزيز المنظمات أو الترتيبات دون الإقليمية والإقليمية القائمة لإدارة مصائد الأسماك من أجل تحسين فعاليتها في وضع وتنفيذ تدابير الحفظ والإدارة للأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.

المادة ١٤

جمع المعلومات وتقديمها والتعاون في مجال البحث العلمي

١ - تكفل الدول أن تقدم سفن الصيد الرافعة لعلمها ما قد يلزم من المعلومات حتى تفي بالتزاماتها بموجب هذا الاتفاق. وتحقيقا لهذه الغاية، تقوم الدول بما يلي وفقا للمرفق ١:

(ح) إنشاء آليات تعاونية ملائمة للقيام بعمليات الرصد والمراقبة والإشراف والإنفاذ بصورة فعالة؛

(ط) الاتفاق على الوسائل الكفيلة بمراعاة مصالح الصيد للأعضاء الجدد في المنظمة أو المشتركين الجدد في الترتيب؛

(ي) الاتفاق على إجراءات صنع القرار التي تيسر اعتماد تدابير الحفظ والإدارة، في الوقت المناسب وبصورة فعالة؛

(ك) تشجيع تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفقا للجزء الثامن.

(ل) ضمان التعاون التام من جانب وكالاتها وصناعاتها الوطنية ذات الصلة في تنفيذ توصيات وقرارات المنظمة أو الترتيب؛

(م) الاعلان على النحو الواجب عن تدابير الحفظ والإدارة التي تضعها المنظمة، أو الترتيب.

المادة ١١

الأعضاء أو المشتركون الجدد

لدى تحديد طابع ونطاق حقوق المشاركة للأعضاء الجدد في منظمة دون إقليمية أو إقليمية إدارة مصائد الأسماك أو للمشتركين الجدد في ترتيب دون إقليمي أو إقليمي إدارة مصائد الأسماك تراعي الدول في جملة أمور، ما يلي:

(أ) حالة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والمستويات القائمة لمجهود الصيد في مصائد الأسماك؛

(ب) مصالح كل من الأعضاء أو المشتركين الجدد والحاليين وأنماط صيدهم وممارساتهم في الصيد؛

(ج) مساهمات كل من الأعضاء أو المشتركين الجدد والحاليين في حفظ وإدارة الأرصدة، وجمع البيانات الدقيقة وتقديمها وإجراء البحوث العلمية بشأن الأرصدة؛

(د) احتياجات المجتمعات الساحلية التي تتعيش على الصيد، التي تعتمد بالدرجة الأولى على صيد الأرصدة؛

(د) الآليات التي تحصل بها المنظمة أو الترتيب على المشورة العلمية وتستعرض حالة الأرصدة بما في ذلك إنشاء هيئة استشارية علمية، عند الاقتضاء.

٢ - على الدول التي تتعاون في تشكيل منظمة دون إقليمية أو إقليمية أو ترتيب دون إقليمي أو إقليمي لإدارة مصائد الأسماك إبلاغ الدول الأخرى التي تعلم أن لديها مصلحة حقيقية في عمل المنظمة المقترحة أو الترتيب المقترح بذلك التعاون.

المادة ١٠

وظائف المنظمات والترتيبات دون الإقليمية والإقليمية لإدارة مصائد الأسماك

لدى الوفاء بواجب التعاون عن طريق المنظمات أو الترتيبات الإقليمية أو دون الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، تقوم الدول بما يلي:

(أ) الاتفاق على تدابير الحفظ والإدارة والامتثال لها لكفالة الاستدامة على المدى الطويل للأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال؛

(ب) الاتفاق، حسب الاقتضاء، على حقوق المشاركة مثل المخصصات من كمية الصيد المسموح بها أو مستويات مجهود الصيد.

(ج) اعتماد وتطبيق أية معايير دولية للحد الأدنى موصى بها بوجه عام فيما يتعلق بالسلوك المتسم بالمسؤولية في عمليات الصيد؛

(د) الحصول على المشورة العلمية وتنقيحها واستعراض حالة الأرصدة، وتقدير أثر الصيد على الأنواع غير المستهدفة والأنواع المرتبطة بها أو المعتمدة عليها؛

(هـ) الاتفاق على معايير لجمع البيانات بشأن مصائد الأرصدة السمكية والإبلاغ عنها والتحقق منها وتبادلها؛

(و) جمع ونشر البيانات الإحصائية الدقيقة والوافية على النحو الوارد وصفه في المرفق ١، لضمان توفر أفضل الأدلة العلمية، مع الالتزام بالسرية، حسب الاقتضاء؛

(ز) تشجيع وإجراء التقديرات العلمية للأرصدة والبحوث ذات الصلة ونشر نتائجها؛

٤ - لا تكون فرص الوصول الى موارد مصائد الأسماك التي تنطبق عليها تلك التدابير متاحة إلا للدول الأعضاء في تلك المنظمة أو المشتركة في ذلك الترتيب أو التي توافق على تطبيق تدابير الحفظ والإدارة التي تضعها تلك المنظمة أو ذلك الترتيب.

٥ - في الحالات التي لا توجد فيها منظمة دون إقليمية أو إقليمية أو ترتيب دون إقليمي أو إقليمي لإدارة مصائد الأسماك من أجل وضع تدابير الحفظ والإدارة بالنسبة لنوع معين من الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق أو الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، تتعاون الدول الساحلية المعنية والدول التي تمارس الصيد في أعالي البحار لهذا الرصيد في المنطقة دون الإقليمية أو المنطقة الإقليمية على إنشاء منظمة من هذا القبيل أو الدخول في ترتيبات ملائمة أخرى لتكفل حفظ وإدارة ذلك الرصيد وتشارك في عمل المنظمة أو الترتيب.

٦ - أية دولة تنتوي اقتراح إجراءات لتتخذها منظمة حكومية دولية لديها صلاحيات فيما يتعلق بالموارد الحية، عليها، حيثما يكون لتلك الإجراءات أثر كبير على تدابير الحفظ والإدارة التي سبق أن وضعتها منظمة دون إقليمية أو إقليمية أو ترتيب دون إقليمي أو إقليمي لإدارة مصائد الأسماك، التشاور من خلال تلك المنظمة أو ذلك الترتيب مع أعضاء في تلك المنظمة أو المشاركين في ذلك الترتيب. وينبغي أن تجرى تلك المشاورات، الى الحد الممكن عمليا، قبل تقديم الاقتراح الى المنظمة الحكومية الدولية.

المادة ٩

المنظمات والترتيبات دون الإقليمية
والإقليمية لإدارة مصائد الأسماك

١ - لدى إنشاء منظمات دون إقليمية أو إقليمية لإدارة مصائد الأسماك أو لدى الدخول في ترتيبات دون إقليمية أو إقليمية لإدارة مصائد الأسماك من أجل الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق أو الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، تتفق الدول على جملة أمور منها ما يلي:

(أ) الأرصدة التي تنطبق عليها تدابير الحفظ والإدارة، مع مراعاة الخصائص البيولوجية للأرصدة المعنية وطبيعة مصائد الأسماك المعنية؛

(ب) المنطقة المشمولة، مع مراعاة الفقرة ١ من المادة ٧، وخصائص المنطقة دون الإقليمية أو المنطقة الإقليمية بما في ذلك العوامل الاجتماعية - الاقتصادية والجغرافية والبيئية؛

(ج) الصلة بين عمل المنظمة الجديدة أو الترتيب الجديد ودور وأهداف وعمليات أية منظمات أو ترتيبات قائمة ذات صلة لإدارة مصائد الأسماك؛

٨ - تبلغ بانتظام الدول التي تمارس الصيد في أعالي البحار الدول الأخرى المهتمة بالأمر، إما مباشرة أو من خلال المنظمات أو الترتيبات المختصة دون الاقليمية أو الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، أو من خلال وسائل ملائمة أخرى، بالتدابير التي اعتمدتها لتنظيم أنشطة السفن الرافعة لعلمها التي تقوم بصيد تلك الأرصدة في أعالي البحار.

الجزء الثالث

آليات التعاون الدولي فيما يتعلق بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال

المادة ٨

التعاون لأغراض الحفظ والإدارة

١ - تباشر الدول الساحلية والدول التي تمارس الصيد في أعالي البحار التعاون فيما بينها، وفقا للاتفاقية، فيما يتعلق بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، إما مباشرة أو من خلال المنظمات أو الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية المختصة لإدارة مصائد الأسماك، آخذة في الاعتبار الخصائص المحددة للمنطقة دون الإقليمية أو المنطقة الإقليمية، لضمان حفظ وإدارة تلك الأرصدة بفعالية.

٢ - تدخل الدول في مشاورات، بحسن نية ودون إبطاء، وبخاصة عندما يتوافر دليل على أن الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق أو الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال المعنية يمكن أن تكون معرضة لخطر الاستغلال المفـرط أو فـي حالة إقامة منطقة صيد جديدة لتلك الأرصدة. ولبلوغ هذه الغاية، يمكن المبادرة بالمشاورات بناء على طلب أي من الدول المهتمة بالأمر بغرض وضع ترتيبات ملائمة لضمان حفظ وإدارة الأرصدة. وريثما يتم الاتفاق بشأن هذه الترتيبات، تراعي الدول أحكام هذا الاتفاق وتتصرف بحسن نية، ومع إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق الدول الأخرى ومصالحها وواجباتها.

٣ - في الحالات التي يكون فيها من اختصاص منظمة أو ترتيب دون إقليمي أو إقليمي لإدارة مصائد الأسماك وضع تدابير الحفظ والإدارة فيما يتعلق بأنواع معينة من الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق أو الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، تضطلع الدول التي تزاول صيد الأرصدة المذكورة في أعالي البحار والدول الساحلية ذات الصلة بواجبها المتمثل في التعاون، بأن تصبح أعضاء في تلك المنظمة أو مشتركة في ذلك الترتيب، أو بأن توافق على تطبيق تدابير الحفظ والإدارة التي تضعها تلك المنظمة أو ذلك الترتيب. ويجوز للدول التي تكون لها مصلحة حقيقية في مصائد الأسماك المعنية أن تصبح أعضاء في تلك المنظمة أو مشتركة في ذلك الترتيب. ولا يكون من شأن أحكام المشاركة في تلك المنظمة أو ذلك الترتيب أن تمنع الدول من العضوية أو الاشتراك، ولا تطبق تلك الأحكام بشكل يكون فيه تمييز ضد أي دولة أو مجموعة من الدول تكون لها مصلحة حقيقية في مصائد الأسماك المعنية.

(ج) مراعاة ما سبق الاتفاق عليه من التدابير التي تقررها وتطبّقها وفقا للاتفاقية فيما يتعلق بنفس الرصيد منظمة دون إقليمية أو اقليمية او ترتيب دون إقليمي أو إقليمي لإدارة مصائد الأسماك؛

(د) مراعاة الوحدة البيولوجية والخصائص البيولوجية الأخرى للأرصدة والعلاقات بين توزيع الأرصدة ومصائد الأسماك، والمميزات الجغرافية التي تنفرد بها المنطقة الإقليمية المعنية، بما في ذلك مدى توافر الأرصدة وصيدها في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية؛

(هـ) مراعاة اعتماد كل من الدول الساحلية والدول التي تمارس الصيد في أعالي البحار على الأرصدة المعنية؛

(و) ضمان ألا تؤدي تلك التدابير إلى آثار ضارة على الموارد البحرية الحية ككل.

٣ - لدى إعمال واجب التعاون تبذل الدول كل جهد ممكن للاتفاق على تدابير متوافقة للحفظ والإدارة في غضون فترة زمنية معقولة.

٤ - إذا تعذر التوصل إلى اتفاق في غضون فترة زمنية معقولة، يجوز لأي من الدول المعنية الاحتجاج بإجراءات تسوية المنازعات، المنصوص عليها في الجزء الثامن.

٥ - ريثما يجري التوصل إلى اتفاق بشأن تدابير متوافقة للحفظ والادارة، تبذل الدول المعنية، بروح من التفاهم والتعاون، كل جهد ممكن للدخول في ترتيبات مؤقتة ذات طابع عملي. وفي حالة عدم مقدرة الدول المعنية على الاتفاق على تلك الترتيبات، يجوز لأي من الدول المعنية، بغرض التوصل إلى تدابير مؤقتة، عرض النزاع على محكمة أو جهة قضائية، وفقا لإجراءات تسوية المنازعات المنصوص عليها في الجزء الثامن.

٦ - تراعى الترتيبات أو التدابير المؤقتة التي يجري الدخول فيها أو المنصوص عليها عملا بالفقرة ٥، أحكام هذا الجزء، وتولي الاعتبار الواجب لحقوق وواجبات جميع الدول المعنية، ولا تعرض للخطر أو تعرقل التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن تدابير متوافقة للحفظ والادارة ولا تمس النتيجة النهائية أي إجراء لتسوية المنازعات.

٧ - تبلغ الدول الساحلية، بانتظام، الدول التي تمارس الصيد في أعالي البحار في المنطقة دون الإقليمية أو المنطقة الاقليمية، إما مباشرة أو من خلال المنظمات أو الترتيبات المختصة دون الاقليمية أو الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك أو من خلال وسائل ملائمة أخرى، بالتدابير التي اعتمدتها بشأن الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال داخل المناطق الخاضعة لولايتها الوطنية.

ألا يؤدي نشاط الصيد إلى تفاقم تلك الآثار الضارة، وتتخذ الدول أيضا تدابير من هذا القبيل على أساس طارئ في الحالات التي يشكل فيها نشاط الصيد تهديدا خطيرا لاستدامة تلك الأرصدة. وتكون التدابير التي تتخذ على أساس طارئ مؤقتة وتستند إلى أفضل الأدلة العلمية المتاحة.

المادة ٧

توافق تدابير الحفظ والإدارة

١ - دون المساس بالحقوق السيادية للدول الساحلية لأغراض استكشاف واستغلال وحفظ وإدارة الموارد البحرية الحية داخل المناطق الخاضعة لولايتها الوطنية على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية، ودون المساس بحق جميع الدول في أن يعمل رعاياها في صيد السمك في أعالي البحار وفقا للاتفاقية:

(أ) فيما يتعلق بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق، تسعى الدول الساحلية المعنية والدول التي يقوم رعاياها بصيد تلك الأرصدة في المنطقة الملاصقة من أعالي البحار، سعيا مباشرا أو عن طريق آليات التعاون المختصة المنصوص عليها في الجزء الثالث، إلى الاتفاق على التدابير اللازمة لحفظ هذه الأرصدة في المنطقة الملاصقة من أعالي البحار؛

(ب) فيما يتعلق بالأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، تتعاون الدول الساحلية المعنية والدول الأخرى التي يقوم رعاياها بصيد تلك الأرصدة في المنطقة، تعاونا مباشرا أو عن طريق آليات التعاون المختصة المنصوص عليها في الجزء الثالث، بغية ضمان الحفظ وتعزيز الهدف المتمثل في الانتفاع الأمثل بتلك الأرصدة في جميع أنحاء المنطقة، سواء داخل المناطق الخاضعة للولاية الوطنية أو فيما وراءها.

٢ - تكون تدابير الحفظ والإدارة التي تتقرر بالنسبة لأعالي البحار تدابير تعتمد للمناطق الخاضعة للولاية الوطنية متوافقة من أجل ضمان حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال بأكملها. ولبلوغ هذه الغاية، يكون من واجب الدول الساحلية والدول التي تمارس الصيد في أعالي البحار أن تتعاون بغرض التوصل إلى تدابير متوافقة فيما يتعلق بتلك الأرصدة. ولدى تحديد التدابير المتوافقة للحفظ والإدارة، تقوم الدول بما يلي:

(أ) مراعاة تدابير الحفظ والإدارة التي تعتمدها وتطبقها الدول الساحلية، وفقا للمادة ٦١ من الاتفاقية، فيما يتعلق بنفس الأرصدة في المناطق الخاضعة لولايتها الوطنية، وضمان ألا يكون من شأن التدابير الموضوعة فيما يخص تلك الأرصدة في أعالي البحار تقويض فعالية تلك التدابير؛

(ب) مراعاة ما سبق الاتفاق عليه من التدابير التي تضعها وتطبقها، فيما يتعلق بأعالي البحار، الدول الساحلية المعنية والدول التي تمارس الصيد في أعالي البحار، وفقا للاتفاقية فيما يتصل بنفس الأرصدة؛

٣ - لدى تنفيذ النهج التحوطي تقوم الدول بما يلي:

(أ) تحسين عملية صنع القرار المتعلقة بحفظ موارد مصائد الأسماك وإدارتها عن طريق الحصول على أفضل المعلومات العلمية المتاحة وتبادلها وتنفيذ تقنيات محسنة لمعالجة المخاطر وحالات عدم التيقن؛

(ب) تطبيق المبادئ التوجيهية المبينة في المرفق ٢، وتحديد نقاط مرجعية لكل نوع محدد من الأرصدة والإجراءات الواجب اتخاذها في حالة تجاوز تلك النقاط، وذلك بناء على أفضل المعلومات العلمية المتاحة؛

(ج) مراعاة جملة أمور منها حالات عدم التيقن المتصلة بحجم وانتاجية الأرصدة والنقاط المرجعية، وحالة الرصيد بالنسبة لتلك النقاط المرجعية، ومستويات وتوزيع معدل موت الأسماك، والآثار المترتبة على أنشطة الصيد بالنسبة للأنواع غير المستهدفة والأنواع المرتبطة بها والمعتمدة عليها، فضلا عن أحوال المحيط والبيئة والأحوال الاجتماعية - الاقتصادية، القائمة منها والمتنبأ بها؛

(د) وضع برامج لجمع البيانات وإجراء البحوث بغرض تقييم أثر الصيد على الأنواع غير المستهدفة والمرتبطة بها أو المعتمدة عليها، واعتماد الخطط التي تلزم لضمان حفظ تلك الأنواع ولحماية الموائل التي تكون ذات أهمية خاصة؛

٤ - تتخذ الدول تدابير تكفل عدم تجاوز النقاط المرجعية، عند الاقتراب منها. وفي حالة تجاوزها تتخذ الدول، دون تأخير، الإجراء المحدد بموجب الفقرة ٣ (ب) لتجديد الأرصدة.

٥ - عندما تبعث حالة الأرصدة المستهدفة أو الأنواع غير المستهدفة أو المرتبطة بها أو المعتمدة عليها على القلق، تخضع الدول تلك الأرصدة والأنواع لرصد مكثف لاستعراض حالتها ومدى فعالية تدابير الحفظ والإدارة. وعليها أن تنقح تلك التدابير في ضوء المعلومات الجديدة؛

٦ - في حالة مصائد الأسماك الجديدة أو الاستكشافية، تتخذ الدول في أقرب وقت ممكن تدابير للحفظ والإدارة، يتوخى فيها الحرص، تشمل، في جملة أمور، حد الصيد وحد المجهود. وتظل تلك التدابير نافذة إلى أن تتوفر بيانات كافية تسمح بتقدير أثر مصائد الأسماك على استدامة الأرصدة على المدى الطويل، وعندئذ تنفذ تدابير الحفظ والإدارة التي توضع على أساس ذلك التقدير. ومن الواجب أن تسمح تلك التدابير الأخيرة، إذا كان ذلك مناسبا، بتنمية مصائد الأسماك تدريجيا.

٧ - إذا كانت لإحدى الظواهر الطبيعية آثار ضارة كبيرة على حالة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق أو الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، تتخذ الدول، على أساس طارئ، تدابير للحفظ والإدارة من أجل ضمان

(و) أن تعمل على الإقلال إلى أدنى حد من التلوث والنافد والمرتجع والمصيد العرضي في أدوات الصيد المفقودة أو المهجورة والمصيد من الأنواع غير المستهدفة، سواء الأنواع السمكية أو غير السمكية (يشار إليها فيما بعد بعبارة الأنواع غير المستهدفة)، وآثار ذلك على الأنواع المرتبطة بها أو المعتمدة عليها، وبصفة خاصة الأنواع المهددة بالانقراض، عن طريق تدابير منها، إلى الحد الممكن عمليا، تطوير واستخدام أدوات وتقنيات للصيد تكون انتقائية ومأمونة بيئيا وتتسم بفعالية التكاليف؛

(ز) أن تحمي التنوع البيولوجي في البيئة البحرية؛

(ح) أن تتخذ تدابير لاتقاء أو منع الإفراط في الصيد وفي قدرة الصيد ولضمان عدم تجاوز مستويات مجهود الصيد المستويات التي تتناسب مع الاستعمال المستدام لموارد المصائد؛

(ط) أن تأخذ في الاعتبار مصالح صيادي الأسماك الحرفيين والصيادين لأغراض الاستهلاك المعيشي؛

(ي) أن تجمع وتتبادل، في الوقت المناسب، بيانات وافية ودقيقة عن أنشطة الصيد فيما يتعلق بجملة أمور منها موقع السفن والمصيد من الأنواع المستهدفة وغير المستهدفة ومجهود الصيد، على النحو المبين في المرفق ١، فضلا عن المعلومات المستقاة من برامج البحث الوطنية والدولية؛

(ك) أن تشجع وتجري البحوث العلمية وتستحدث التكنولوجيات الملائمة دعما لحفظ وإدارة مصائد الأسماك؛

(ل) أن تطبق تدابير الحفظ والإدارة وأن تتولى إنفاذها عن طريق عمليات الرصد والمراقبة والإشراف الفعالة.

المادة ٦

الأخذ بالنهج التحوطي

١ - تأخذ الدول بالنهج التحوطي على نطاق واسع لحفظ وإدارة واستغلال الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال بغية حماية الموارد البحرية الحية وحفظ البيئة البحرية.

٢ - تتوخى الدول قدرا أكبر من الحذر في حالة المعلومات غير المؤكدة أو غير الموثوق بها أو غير الكافية. ولا يستخدم عدم توفر المعلومات العلمية الكافية ذريعة لإرجاء أو لعدم اتخاذ تدابير الحفظ والإدارة.

المادة ٤
العلاقة بين هذا الاتفاق والاتفاقية

ليس في هذا الاتفاق ما يمس حقوق الدول وولايتها وواجباتها بمقتضى أحكام الاتفاقية. وينسر هذا الاتفاق ويطبق في إطار الاتفاقية وبما يتفق معها.

الجزء الثاني
حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق
والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال

المادة ٥
مبادئ عامة

من أجل حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، تقوم الدول الساحلية والدول التي تمارس الصيد، لدى إنفاذ ما عليها من واجب التعاون وفقا للاتفاقية، بما يلي:

(أ) أن تعتمد تدابير لضمان استدامة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال على المدى الطويل وتشجع الهدف المتمثل في الانتفاع على النحو الأمثل؛

(ب) أن تكفل أن تكون تلك التدابير مستندة إلى أفضل الأدلة العلمية المتاحة وأن تستهدف صون الأرصدة السمكية أو تجديدها بمستويات قادرة على أن تدر أقصى غلة مستدامة على النحو الذي تعينه العوامل البيئية والاقتصادية ذات الصلة، بما فيها الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، ومع مراعاة أنماط الصيد، والترابط بين الأرصدة، وأية معايير دولية للحد الأدنى موصى بها بوجه عام سواء على الصعيد دون الإقليمي أو الإقليمي أو العالمي؛

(ج) أن تأخذ بالنهج التحوطي وفقا للمادة ٦؛

(د) أن تقدر تأثير صيد السمك، وغيره من الأنشطة البشرية والعوامل البيئية، على الأرصدة والأنواع المستهدفة المنتمية إلى نفس النظام الايكولوجي، أو المرتبطة بالأنواع المستهدفة أو المعتمدة عليها؛

(هـ) أن تعتمد، عند الاقتضاء، تدابير لحفظ وإدارة الأنواع المنتمية إلى نفس النظام الايكولوجي أو المرتبطة بالأرصدة المستهدفة أو المعتمدة عليها، بقصد صون أو تجديد أرصدة تلك الأنواع بمستويات أعلى من المستويات التي يصبح عندها تكاثرها مهددا بشكل خطير؛

'١' أي كيان مشار إليه في الفقرة ١ (ج) و (د) و (هـ) من الاتفاقية

'٢' رهنا بالمادة ٤٧، أي كيان يشار إليه باسم "منظمة دولية" في المادة ١ من المرفق التاسع للاتفاقية

إذا أصبح طرفا في هذا الاتفاق، وإلى ذلك الحد يشير مصطلح "الدول الأطراف" إلى تلك الكيانات.

٢ - يسري هذا الاتفاق، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، على كيانات الصيد الأخرى التي تمارس سفنها الصيد في أعالي البحار.

المادة ٢

الهدف

الهدف من هذا الاتفاق هو ضمان حفظ الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال واستعمالها المستدام على المدى الطويل من خلال التنفيذ الفعال للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية.

المادة ٣

التطبيق

١ - ما لم ينص على غير ذلك، ينطبق هذا الاتفاق على حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال خارج المناطق الخاضعة للولاية الوطنية، إلا أن المادتين ٦ و ٧ تنطبقان أيضا على حفظ وإدارة تلك الأرصدة داخل المناطق الخاضعة للولاية الوطنية، مع مراعاة النظم القانونية المختلفة المنطبقة داخل المناطق الخاضعة للولاية الوطنية والمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية.

٢ - لدى ممارسة الدولة الساحلية لحقوقها السيادية لغرض استكشاف واستغلال وحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال داخل المناطق الخاضعة للولاية الوطنية، تطبق المبادئ العامة المذكورة في المادة ٥، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال.

٣ - تولي الدول الاعتبار الواجب لقدرات كل من الدول النامية، على تطبيق المواد ٥ و ٦ و ٧ داخل المناطق الخاضعة لولايتها الوطنية، والخاضعة إلى المساعدة على النحو المنصوص عليه في هذا الاتفاق. وتحقيقا لهذا الغرض، يطبق الجزء السابع، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، فيما يتعلق، بالمناطق الخاضعة للولاية الوطنية.

واقتناعا منها بأن التوصل إلى اتفاق لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سيفي بهذه الأغراض على أفضل وجه ويساهم في صون السلم والأمن الدوليين،

وإذ تؤكد أن المسائل التي لا تنظمها الاتفاقية أو هذا الاتفاق تظل خاضعة لقواعد ومبادئ القانون الدولي العام،

قد اتفقت على ما يلي:

الجزء الأول
أحكام عامة

المادة ١
استعمال المصطلحات ونطاقها

١ - لأغراض هذا الاتفاق:

(أ) يعني مصطلح "الاتفاقية" اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢؛

(ب) يعني مصطلح "تدابير الحفظ والإدارة" تدابير حفظ وإدارة نوع أو أكثر من أنواع الموارد البحرية الحية التي تعتمد وتطبق بما يتسق مع قواعد القانون الدولي ذات الصلة على النحو الوارد في الاتفاقية وهذا الاتفاق؛

(ج) يشمل مصطلح "السمك" الرخويات والقشريات باستثناء تلك المنتمية إلى الأنواع الآبدة على النحو المحدد في المادة ٧٧ من الاتفاقية؛

(د) يعني مصطلح "ترتيب"، آلية تعاودية تقوم بانشائها وفقا للاتفاقية وهذا الاتفاق دولتان أو أكثر لأغراض منها وضع تدابير للحفظ والإدارة في منطقة دون إقليمية أو منطقة إقليمية فيما يتعلق برصيد أو أكثر من الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق أو الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.

٢ - (أ) يعني مصطلح "الدول الأطراف" الدول التي قبلت الالتزام بهذا الاتفاق والتي يكون هذا الاتفاق نافذا بالنسبة إليها.

(ب) ينطبق هذا الاتفاق، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال على:

اتفـــاق تنفيـــذ مـــا تتضمنـــه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكـــام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلـــة المناطـــق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال

إن الدول الأطراف في هذا الاتفاق،

إذ تشير إلى الأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢،

وقد عقدت العزم على ضمان حفظ الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال واستعمالها المستدام على المدى الطويل،

وقد قررت تحسين التعاون بين الدول لبلوغ ذلك الهدف،

وإذ تدعو إلى إنفاذ التدابير المعتمدة لحفظ وإدارة تلك الأرصدة بمزيد من الفعالية من جانب دول العلم ودول الميناء والدول الساحلية،

وإذ تسعى إلى أن تعالج بوجه خاص المشاكل المحددة في المجال البرنامجي جيم من الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وهي أن إدارة مصائد أسماك أعالي البحار غير وافية بالغرض في مناطق عديدة، وأن بعض الموارد تستغل استغلالا مفرطا، وإذ تلاحظ أنه توجد مشاكل تتمثل في صيد الأسماك غير المنظم، والرسملة المفرطة، والحجم المفرط للأساطيل، وتغيير أعلام السفن تهربا من الضوابط، والأدوات التي تفتقر إلى الانتقائية بما فيه الكفاية، وقواعد البيانات غير الموثوقة، والافتقار إلى التعاون الكافي بين الدول،

وإذ تلتزم بصيد السمك المتسم بالمسؤولية،

وإذ تدرك الحاجة إلى تجنب الآثار الضارة بالبيئة البحرية وإلى حفظ التنوع البيولوجي والمحافظة على سلامة النظم الايكولوجية البحرية والاقلال إلى أدنى حد من مخاطر الآثار الطويلة الأمد أو التي لا يمكن عكس اتجاهها لعمليات صيد السمك،

وإذ تدرك الحاجة إلى تقديم المساعدة المحددة، بما في ذلك المساعدة المالية والعلمية والتكنولوجية، حتى تستطيع الدول النامية المشاركة بفعالية في الحفظ والإدارة والاستعمال المستدام للأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال،

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

اتفـاق تنفيـذ مـا تتضمنـه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكـام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلـة المناطـق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال

[CHINESE TEXT — TEXTE CHINOIS]

执行1982年12月10日
《联合国海洋法公约》有关养护和管理
跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群的规定的协定

执行1982年12月10日《联合国海洋法公约》有关养护和管理跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群的规定的协定

本协定缔约国，

回顾1982年12月10日《联合国海洋法公约》的有关规定，

决议确保跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群的长期养护和可持续利用，

决心为此目的改善各国之间的合作，

要求船旗国、港口国和沿海国更有效地执行为这些种群所制定的养护和管理措施，

谋求处理特别是联合国环境与发展会议通过的《21世纪议程》第17章方案领域C所指出的各种问题，即对公海渔业的管理在许多方面存在不足及有些资源被过分利用的问题；注意到存在着渔业未受管制、投资过度、船队规模过大、船只改挂船旗以规避管制、渔具选择性不够、数据库不可靠及各国间缺乏充分合作等问题，

承诺负责任地开展渔业，

意识到有必要避免对海洋环境造成不利影响，保存生物多样性，维持海洋生态系统的完整，并尽量减少捕鱼作业可能产生长期或不可逆转影响的危险，

承认需要特定援助，包括财政、科学和技术援助，以便发展中国家可有效地参加养护、管理和可持续利用跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群，

深信一项执行《公约》有关规定的协定最有利于实现这些目的，并且有助于维持国际和平与安全，

确认《公约》或本协定未予规定的事项，应继续以一般国际法的规则和原则为准据，

经协议如下：

游鱼类种群的长期养护和可持续利用。

第 3 条

适 用

1. 除另有规定外，本协定适用于国家管辖地区外跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群的养护和管理，但第6和第7条也适用于国家管辖地区内这些种群的养护和管理，然须遵守《公约》所规定，在国家管辖地区内和国家管辖地区外适用的不同法律制度。

2. 沿海国为勘查和开发、养护和管理国家管辖地区内的跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群的目的行使其主权权利时，应比照适用第5条所列举的一般原则。

3. 各国应适当考虑到发展中国家各自在国家管辖地区内适用第5、第6和第7条的能力及他们对本协定规定的援助的需要。为此目的，第七部分比照适用于国家管辖地区。

第 4 条

本协定和《公约》之间的关系

本协定的任何规定均不应妨害《公约》所规定的国家权利、管辖权和义务。本协定应参照《公约》的内容并以符合《公约》的方式予以解释和适用。

第二部分

跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群的养护和管理

第 6 条

一般原则

为了养护和管理跨界鱼类种群和高度回游鱼类种群，沿海国和在公海捕鱼的国家应根据《公约》履行合作义务。

(a) 制定措施确保跨界鱼类种群和高度回游鱼类种群的长期可持续能力并促进最适度利用的目的；

(b) 确保这些措施所根据的是可得到的最佳科学证据，目的是在包括发展中国家的特别需要在内的各种有关环境和经济因素的限制下，使种群维持在或恢复到能够产生最高持续产量的水平，并考虑到捕鱼方式、种群的相互依存及任何普遍建议的分区域、区域或全球的国际最低标准；

(c) 根据第3条适用预防性做法；

(d) 评估捕鱼、其他人类活动及环境因素对目标种群和属于同一生态系统的物种或与目标种群相关或依附目标种群的物种的影响；

(e) 必要时对属于同一生态系统的物种或与目标种群相关或依附目标种群的物种制定养护和管理措施，以维持或恢复这些物种的数量，使其高于会严重威胁到物种繁殖的水平；

(f) 采取措施，包括在切实可行的情况下，发展和使用有选择性的、对环境无害和成本效益高的渔具和捕鱼技术，以尽量减少污染、废弃物、遗弃渔具捞获物、非目标物种(包括鱼种和非鱼种)(下称非目标物种)的捕获量及对相关或依附物种特别是濒于灭绝物种的影响；

(g) 保护海洋环境的生物多样性；

(h) 采取措施防止或消除渔捞过度和捕鱼能力过大的问题，并确保渔获努力量不高于与渔业资源的可持续利用相称的水平；

(i) 考虑到个体渔民和自给性渔民的利益；

(j) 及时收集和共用完整而准确的捕鱼活动数据，包括附件一列出的船只位置、目标物种和非目标物种的捕获量和渔获努力量，以及国家和国际研究方案所提供的资料；

(k) 促进并进行科学研究和发展适当技术以支助渔业养护和管理；和

(l) 进行有效的监测、管制和监督，以实施和执行养护和管理措施。

第 6 条

预防性做法的适用

1. 各国对跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群的养护、管理和开发，应广泛适用预防性做法，以保护海洋生物资源和保全海洋环境。

2. 各国在资料不明确、不可靠或不充足时应更为慎重。不得以科学资料不足为由而推迟或不采取养护和管理措施。

3. 各国在实施预防性做法时应：

(a) 取得和共用可获得的最佳科学资料，并采用关于处理危险和不明确因素的改良技术，以改进养护和管理渔业资源的决策行动；

(b) 适用附件二所列的准则并根据可获得的最佳科学资料确定特定种群的参考点，及在逾越参考点时应采取的行动；

(c) 特别要考虑到关于种群大小和繁殖力的不明确情况、参考点、相对于这些参考点的种群状况、渔捞死亡率的程度和分布、捕鱼活动对非目标和相关或依附物种的影响，以及现存的和预测的海洋、环境、社会经济状况等；和

(d) 制定数据收集和研究方案，以评估捕鱼对非目标和相关或依附物种及其环境的影响，并制定必要计划，确保养护这些物种和保护特别关切的生境。

4. 如已接近参考点，各国应采取措施确保不致逾越参考点。如已逾越参考点，各国应立即采取第3(b)款确定的行动以恢复种群。

5. 如目标种群或非目标或相关或依附物种的状况令人关注，各国应对这些种群和物种加强监测，以审查其状况及养护和管理措施的效力。各国应根据新的资料定期修订这些措施。

6. 就新渔业或试捕性渔业而言，各国应尽快制定审慎的养护和管理措施，其中应特别包括捕获量与努力量的极限。这些措施在有足够数据允许就该渔业对种群的长期可持续能力的影响进行评估前应始终生效，其后则应执行以这一评估为基础

的养护和管理措施。后一类措施应酌情允许这些渔业逐渐发展。

7. 如某种自然现象对跨界鱼类种群或高度洄游鱼类种群的状况有重大的不利影响，各国应紧急采取养护和管理措施，确保捕鱼活动不致使这种不利影响更趋恶化。捕鱼活动对这些种群的可持续能力造成严重威胁时，各国也应紧急采取这种措施。紧急采取的措施应属临时性质，并应以可获得的最佳科学证据为根据。

第 7 条

养护和管理措施的互不抵触

1. 在不妨害沿海国根据《公约》享有的在国家管辖地区内勘查和开发、养护和管理海洋生物资源的主权权利，及所有国家根据《公约》享有的可由其国民在公海上捕鱼的权利的情况下：

(a) 关于跨界鱼类种群，有关沿海国和本国国民在毗邻公海区内捕捞这些种群的国家应直接地或通过第三部分所规定的适当合作机制，设法议定在毗邻公海区内养护这些种群的必要措施；

(b) 关于高度洄游鱼类种群，有关沿海国和本国国民在区域内捕捞这些种群的其他国家应直接地或通过第三部分所规定的适当合作机制进行合作，以期确保在整个区域，包括在国家管辖地区内外，养护这些种群并促进最适度利用这些种群。

2. 为公海订立的和为国家管辖地区制定的养护和管理措施应互不抵触，以确保整体养护和管理跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群。为此目的，沿海国和在公海捕鱼的国家有义务进行合作，以便就这些种群达成互不抵触的措施。在确定互不抵触的养护和管理措施时，各国应：

(a) 考虑到沿海国根据《公约》第六十一条在国家管辖地区内为同一种群所制定和适用的养护和管理措施，并确保为这些种群订立的公海措施不削弱这些措施的效力；

(b) 考虑到有关沿海国和在公海捕鱼的国家以前根据《公约》为同一种群订立和适用的议定公海措施；

(c) 考虑到分区域或区域渔业管理组织或安排以前根据《公约》为同一种群订立和适用的议定措施；

(d) 考虑到种群的生物统一性和其他生物特征及种群的分布、渔业和有关区域的地理特征之间的关系，包括种群在国家管辖地区内出现和被捕捞的程度；

(e) 考虑到沿海国和在公海捕鱼的国家各自对有关种群的依赖程度；和

(f) 确保这些措施不致对整体海洋生物资源造成有害影响。

3. 各国在履行合作义务时，应尽力在一段合理时间内就互不抵触的养护和管理措施达成协议。

4. 如未能在一段合理时间内达成协议，任何有关国家可援引第八部分所规定的解决争端程序。

5. 在就互不抵触的养护和管理措施达成协议以前，有关国家应本着谅解和合作精神，尽力作出实际的临时安排。如有关国家无法就这种安排达成协议，任何有关国家可根据第八部分规定的解决争端程序，为取得临时措施将争端提交一个法院或法庭。

6. 按照第5款达成或规定的临时安排或措施应考虑到本部分各项规定，应妥为顾及所有有关国家的权利和义务，不应损害或妨碍就互不抵触的养护和管理措施达成最后协议，并不应妨害任何解决争端程序的最后结果。

7. 沿海国应直接地或通过适当的分区域或区域渔业管理组织或安排，或以任何其他适当方式，定期向在分区域或区域内公海捕鱼的国家通报他们就其国家管辖地区内跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群制定的措施。

8. 在公海捕鱼的国家应直接地或通过适当的分区域或区域渔业管理组织或安排，或以任何其他适当方式，定期向其他有关国家通报他们为管制悬挂本国国旗，在公海捕捞这些种群的船只的活动而制定的措施。

第三部分

关于跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群的国际合作机制

第 8 条

养护和管理的合作

1. 沿海国和在公海捕鱼的国家应根据《公约》，直接地或通过适当的分区域或区域渔业管理组织或安排，就跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群进行合作，同时考虑到分区域或区域的具体特性，以确保这些种群的有效养护和管理。

2. 各国应毫不迟延地本着诚意进行协商，特别是在有证据表明有关的跨界鱼类种群或高度洄游鱼类种群可能受到捕捞过度的威胁或受到一种新兴的捕鱼业捕捞时。为此目的，经任何有关国家的请求即可开始进行协商，以期订立适当安排，确保种群的养护和管理。在就这种安排达成协议以前，各国应遵守本协定各项规定，本着诚意行事，并妥为顾及其他国家的权利、利益和义务。

3. 如某一分区域或区域渔业管理组织或安排有权就某些跨界鱼类种群或高度洄游鱼类种群订立养护和管理措施，在公海捕捞这些种群的国家和有关沿海国均应履行其合作义务，成为这种组织的成员或安排的参与方，或同意适用这种组织或安排所订立的养护和管理措施。对有关渔业真正感兴趣的国家可成为这种组织的成员或这种安排的参与方。这种组织或安排的参加条件不应使这些国家无法成为成员或参加；也不应以歧视对有关渔业真正感兴趣的任何国家或一组国家的方式适用。

4. 只有属于这种组织的成员或安排的参与方的国家，或同意适用这种组织或安排所订立的养护和管理措施的国家，才可以捕捞适用这些措施的渔业资源。

5. 如没有分区域或区域渔业管理组织或安排就某种跨界鱼类种群或高度洄游鱼类种群订立养护和管理措施，有关沿海国和在分区域或区域公海捕捞此一种群的国家即应合作设立这种组织或达成其他适当安排，以确保此一种群的有效养护和管理，并应参加组织或安排的工作。

6. 任何国家如有意提议有权管理生物资源的政府间组织采取行动，且这种行动将重大影响某一分区域或区域渔业管理主管组织或安排已订立的养护和管理措施，均应通过该组织或安排同其成员或参与方协商。在切实可行的情况下，这种协商应在向该政府间组织作出提议之前举行。

第 9 条

分区域和区域渔业管理组织和安排

1. 各国在为跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群设立分区域或区域渔业管理组织或订立分区域或区域渔业管理安排时，应特别议定：

(a) 养护和管理措施适用的种群，顾及有关种群的生物特征和所涉渔业的性质；

(b) 适用地区，考虑到第7条第1款和分区域或区域的特征，包括社会经济、地理和环境因素；

(c) 新的组织或安排的工作与任何有关的现有渔业管理组织或安排的作用、目标和业务之间的关系；和

(d) 组织或安排获得科学咨询意见并审查种群状况的机制，包括酌情设立科学咨询机关。

2. 合作组成分区域或区域渔业管理组织或安排的国家应通知他们知道对提议的这种合作组织或安排的工作真正感兴趣的其他国家。

第 10 条

分区域和区域渔业管理组织和安排的职能

各国通过分区域或区域渔业管理组织或安排履行合作义务时应：

(a) 议定和遵守养护和管理措施，以确保跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群的

长期可持续能力；

(b) 酌情议定各种参与权利，如可捕量的分配或渔获努力量水平；

(c) 制定和适用一切普遍建议的关于负责任进行捕鱼作业的最低国际标准；

(d) 取得和评价科学咨询意见，审查种群状况，并评估捕鱼对非目标和相关或依附物种的影响；

(e) 议定收集、汇报、核查和交换关于种群的渔业数据的各项标准；

(f) 如附件一所述，收集和传播准确而完整的统计数据，以确保获得最佳科学证据，同时酌情保守机密；

(g) 促进和进行关于种群的科学评估和有关研究，并传播其结果；

(h) 为有效的监测、管制、监督和执法建立适当的合作机制；

(i) 议定办法照顾组织的新成员或安排的新参与方的渔业利益；

(j) 议定有助于及时和有效制定养护和管理措施的决策程序；

(k) 根据第八部分促进和平解决争端；

(l) 确保其有关国家机构和行业在执行组织或安排的建议和决定方面给予充分的合作；和

(m) 妥为公布组织或安排订立的养护和管理措施。

第 11 条

新成员或参与方

在决定一个分区域或区域渔业管理组织的新成员或一个分区域或区域渔业管理安排的新参与方的参与权利的性质和范围时，各国应特别考虑到：

(a) 跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群的状况和渔业现有的渔获努力量水平；

(b) 新的和现有的成员或参与方各自的利益、捕鱼方式和习惯捕鱼法；

(c) 新的和现有的成员或参与方各自对养护和管理种群、收集和提供准确数据及进行关于种群的科学研究所作出的贡献；

(d) 主要依赖捕捞这些种群的沿海渔民社区的需要;

(e) 经济极为依赖开发海洋生物资源的沿海国的需要;和

(f) 种群也在其国家管辖地区内出现的分区域或区域发展中国家的利益。

第 12 条

分区域和区域渔业管理组织和安排的活动的透明度

1. 各国应规定分区域和区域渔业管理组织和安排的决策程序及其他活动应具有透明度。

2. 关心跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群的其他政府间组织代表和非政府组织代表应有机会作为观察员,或酌情以其他身份根据有关分区域或区域渔业管理组织或安排的程序,参加这些组织和安排的会议。参加程序在这方面不应过分苛刻。这些政府间组织和非政府组织应可及时取得这些组织和安排的记录和报告,但须遵守有关取得这些记录和报告的程序规则。

第 13 条

加强现有的组织和安排

各国应合作加强现有的分区域和区域渔业管理组织和安排,以提高其效力,订立和执行跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群的养护和管理措施。

第 14 条

收集和提供资料及科学研究方面的合作

1. 各国应确保悬挂本国国旗的渔船提供必要的资料,以履行本协定规定的义务。为此目的,各国应根据附件一:

(a) 收集和交换跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群渔业方面的科学、技术和统

计数据；

(b) 确保收集的数据足够详细以促进有效的种群评估，并及时提供这种数据，以履行分区域或区域渔业管理组织或安排的规定；和

(c) 采取适当措施以核查这种数据的准确性。

2. 各国应直接地或通过分区域或区域渔业管理组织或安排进行合作，以便：

(a) 议定数据的技术要求及将这种数据提供给这些组织或安排的形式，同时考虑到种群的性质和这些种群的渔业；和

(b) 研究和共用分析技术和种群评估方法，以改进跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群的养护和管理措施。

3. 在符合《公约》第十三部分的情况下，各国应直接地或通过主管国际组织进行合作，加强渔业领域的科学研究能力，促进有关养护和管理跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群的科学研究，造福大众。为此目的，在国家管辖地区外进行这种研究的国家或主管国际组织，应积极促进发表和向任何有兴趣的国家传播这种研究的成果，及有关这种研究的目标和方法的资料，并在切实可行的情况下方便这些国家的科学家参与这种研究。

第 15 条

闭海和半闭海

各国在闭海或半闭海执行本协定时，应考虑到有关闭海或半闭海的自然特征，并应以符合《公约》第九部分和《公约》其他有关规定的方式行事。

第 16 条

完全被一个国家的国家管辖地区包围的公海区

1. 在完全被一个国家的国家管辖地区包围的公海区内捕捞跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群的国家和该国应进行合作，就该公海区内这些种群制定养护和管理措施。在顾及该地区的自然特征的情况下，各国应按照第7条特别注意制定养护和管

理这些种群的互不抵触措施。就公海制定的措施应考虑到《公约》规定的沿海国权利、义务和利益，应以可得到的最佳科学证据为根据，还应考虑到沿海国在国家管辖地区内根据《公约》第六十一条就同一种群制定和适用的任何养护和管理措施。各国也应议定监测、管制、监督和执法措施，以确保就公海制定的养护和管理措施获得遵守。

2. 各国应按照第8条毫不迟延地本着诚意行事，尽力议定适用于在第1款所指地区进行的捕鱼作业的养护和管理措施。如有关捕鱼国和沿海国未能在一段合理时间内议定这些措施，他们应根据第1款适用关于临时安排或措施的第7条第4、第5和第6款。在制定这些临时安排或措施以前，有关国家应对悬挂本国国旗的船只采取措施，使其不从事可能损害有关种群的捕鱼作业。

第四部分

非成员和非参与方

第 17 条

非组织成员和非安排参与方

1. 不属于某个分区域或区域渔业管理组织的成员或某个分区域或区域渔业管理安排的参与方，且未另外表示同意适用该组织或安排订立的养护和管理措施的国家并不免除根据《公约》和本协定对有关跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群的养护和管理给予合作的义务。

2. 这种国家不得授权悬挂本国国旗的船只从事捕捞受该组织或安排所订立的养护和管理措施管制的跨界鱼类种群或高度洄游鱼类种群。

3. 分区域或区域渔业管理组织的成员国或分区域或区域渔业管理安排的参与国，应个别或共同要求第1条第3款所指，在有关地区有渔船的捕鱼实体，同该组织或安排充分合作，执行其订立的养护和管理措施，以期使这些措施尽可能广泛地实际适

用于有关地区的捕鱼活动。这些捕鱼实体从参加捕捞所得利益应与其为遵守关于种群的养护和管理措施所作承诺相称。

4. 这些组织的成员国或安排的参与国应就悬挂非组织成员国或非安排参与国国旗，并从事捕鱼作业，捕捞有关种群的渔船的活动交换情报。他们应采取符合本协定和国际法的措施，防阻这种船只从事破坏分区域或区域养护和管理措施效力的活动。

第五部分

船旗国的义务

第 18 条

船旗国的义务

1. 本国渔船在公海捕鱼的国家应采取可能必要的措施，确保悬挂本国国旗的船只遵守分区域和区域养护和管理措施，并确保这些船只不从事任何活动，破坏这些措施的效力。

2. 国家须能够对悬挂本国国旗的船只切实执行根据《公约》和本协定对这些船只负有的责任方可准其用于公海捕鱼。

3. 一国应对悬挂本国国旗的船只采取的措施包括：

(a) 根据在分区域、区域或全球各级议定的任何适用程序，采用渔捞许可证、批准书或执照等办法在公海上管制这些船只；

(b) 建立规章以：

(一) 在许可证、批准书或执照中适用足以履行船旗国一切分区域、区域或全球义务的规定和条件；

(二) 禁止未经正式许可或批准捕鱼的船只在公海捕鱼，和禁止船只不按许可证、批准书或执照的规定和条件在公海捕鱼；

(三) 规定在公海捕鱼的船只始终随船携带许可证、批准书或执照，并在经

正式授权人员要求检查时出示；和

(ii) 确保悬挂本国国旗的船只不在其他国家管辖地区内未经许可擅行捕鱼；

(c) 建立国家档案记录获准在公海捕鱼的渔船的资料，并根据直接有关的国家的要求提供利用档案所载资料的机会，考虑到船旗国关于公布这种资料的一切国内法律；

(d) 规定根据《联合国粮食及农业组织渔船标志和识别标准规格》等国际公认的统一渔船和渔具标志系统，在渔船和渔具上作标记，以资识别；

(e) 规定按照收集数据的分区域、区域和全球标准，记录和及时报告船只位置、目标物种和非目标物种捕获量、渔获努力量及其他有关渔业数据；

(f) 规定通过观察员方案、检查计划、卸货报告、转运监督、监测上岸渔获和市场统计等办法，核查目标物种和非目标物种的捕获量；

(g) 监测、管制和监督这些船只、其捕鱼作业和有关活动，方式包括：

(一) 执行国家检查计划及第21和第22条规定的分区域和区域执法合作办法，包括规定这些船只须允许经正式授权的其他国家检查员登船；

(二) 执行国家观察员方案及船旗国为参与国的分区域和区域观察员方案，包括规定这些船只须允许其他国家的观察员登船执行方案议定的职务；和

(三) 按照任何国家方案和经有关国家议定的分区域、区域或全球方案发展和执行船只监测系统，适当时包括卫星传送系统；

(h) 管制公海上的转运活动，以确保养护和管理措施的效力不受破坏；和

(i) 管制捕鱼活动以确保遵守分区域、区域或全球措施，包括旨在尽量减少非目标物种捕获量的措施。

4. 如已有生效的分区域、区域或全球议定监测、管制和监督办法，国家应确保对悬挂本国国旗的船只所规定的措施符合该套办法。

第六部分

遵守和执法

第 19 条

船旗国的遵守和执法

1. 一国应确保悬挂本国国旗的船只遵守养护和管理跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群的分区域和区域措施。为此目的，该国应：

(a) 执行这种措施，不论违法行为在何处发生；

(b) 立即对一切涉嫌违反分区域或区域养护和管理措施的行为全面进行调查，包括对有关船只进行实际检查，并迅速将调查进展和结果报告指控国和有关分区域或区域组织或安排；

(c) 规定任何悬挂其国旗的船只向调查当局提供关于船只位置、渔获、渔具、在涉嫌发生违法行为地区的捕鱼作业和有关活动的资料；

(d) 如认为已对涉嫌违法行为掌握足够证据，即将案件送交本国当局，以毫不迟延地依其法律提起司法程序，并酌情扣押有关船只；和

(e) 如根据本国法律确定船只严重违反了这些措施，确保该船不在公海从事捕鱼作业，直至船旗国对违法行为所定的，但尚未执行的所有制裁得到执行时为止。

2. 所有调查和司法程序应迅速进行。适用于违法行为的制裁应足够严厉，以收守法之效和防阻违法行为在任何地方发生，并应剥夺违法者从其非法活动所得到的利益。适用于渔船船长和其他职务船员的措施应包括除其他外可予拒发、撤销或吊销批准在这种船只上担任船长或职务船员的证书的规定。

第 20 条

执法的国际合作

1. 各国应直接地或通过分区域或区域渔业管理组织或安排合作，以确保养护和管理跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群的分区域和区域措施的遵守和执法工作。

2. 船旗国对涉嫌违反跨界鱼类种群或高度洄游鱼类种群的养护和管理措施的行为进行调查时，可向提供合作可能有助于进行这种调查的任何其他国家请求协助。所有国家应尽力满足船旗国就这种调查提出的合理要求。

3. 船旗国可直接地，同其他有关国家合作，或通过有关分区域或区域渔业管理组织或安排进行这种调查。应向所有与涉嫌违法行为有关或受其影响的国家提供关于调查进展和结果的资料。

4. 各国应相互协助查明据报曾从事破坏分区域、区域或全球养护和管理措施效力的活动的船只。

5. 各国应在国家法律和规章许可的范围内作出安排，向其他国家的司法当局提供关于涉嫌违反这些措施的行为的证据。

6. 如有合理理由相信，一艘在公海上的船只曾在一沿海国管辖地区内未经许可进行捕鱼，该船的船旗国在有关沿海国提出请求时，应立即充分调查事件。船旗国应同沿海国合作，就这种案件采取适当执法行动，并可授权沿海国有关当局在公海上登临和检查船只。本款不妨害《公约》第一一一条。

7. 属于分区域或区域渔业管理组织的成员或分区域或区域渔业管理安排的参与方的缔约国可根据国际法采取行动，包括诉诸为此目的订立的分区域或区域程序，以防阻从事破坏该组织或安排所订立的养护和管理措施的效力，或以其他方式违反这些措施的船只在分区域或区域公海捕鱼，直至船旗国采取适当行动时为止。

第 21 条

执法的分区域和区域合作

1. 在分区域或区域渔业管理组织或安排所包括的任何公海区，作为这种组织的成员或这种安排的参与方的缔约国可通过经本国正式授权的检查员根据第2款登临和检查悬挂本协定另一缔约国国旗的渔船，不论另一缔约国是否为该组织的成员

或该安排的参与方，以确保该组织或安排为养护和管理跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群所订立的措施获得遵守。

2. 各国应通过分区域或区域渔业管理组织或安排制定按照第1款登临和检查的程序，以及执行本条其他规定的程序。这种程序应符合本附件和第22条列举的基本程序，且不应歧视非组织成员或非安排参与方。登临和检查以及其后任何执法行动应按照这种程序执行。各国应妥为公布根据本款制定的程序。

3. 如任何组织或安排未在本协定通过后两年内订立这种程序，在订立这种程序以前，根据第1款进行的登临和检查，以及其后的任何执法行动，应按照本条和第22条列举的基本程序执行。

4. 在根据本条采取行动以前，检查国应直接地或通过有关分区域或区域渔业管理组织或安排，将其发给经正式授权的检查员的身份证明式样通告船只在分区域或区域公海捕鱼的所有国家。用于登临和检查的船只应有清楚标志，识别其执行政府公务地位。在成为本协定缔约国时，各国应指定适当当局以接受按照本条发出的通知，并应通过有关分区域或区域渔业管理组织或安排妥为公布作出的指定。

5. 如在登临和检查后有明确理由相信船只曾从事任何违反第1款所指的养护和管理措施的行为，检查国应酌情搜集证据并应将涉嫌违法行为迅速通知船旗国。

6. 船旗国应在收到第5款所指的通知的三个工作日内，或在根据第2款订立的程序所规定的其他时间内，对通知作出答复，并应：

(a) 毫不迟延地履行第19条规定的义务进行调查，如有充分证据，则对船只采取执法行动，在这种情况下船旗国应将调查结果和任何执法行动迅速通知检查国；或

(b) 授权检查国进行调查。

7. 如船旗国授权检查国调查涉嫌违法行为，检查国应毫不迟延地将调查结果通知船旗国。如有充分证据，船旗国应履行义务对船只采取执法行动。否则，船旗国可按照本协定规定的船旗国权利和义务，授权检查国执行船旗国对船只规定的执法行动。

8. 如在登临和检查后有明显理由相信船只曾犯下严重违法行为，且船旗国未按照第6或第7款规定作出答复或采取行动，则检查员可留在船上搜集证据并可要求船长协助作进一步调查，包括在适当时立即将船只驶往最近的适当港口，或按照第2款订立的程序所规定的其他港口。检查国应立即将船只驶往的港口地名通知船旗国。检查国和船旗国，及适当时包括港口国，应采取一切必要步骤确保船员的安好，而不论船员的国籍为何。

9. 检查国应将任何进一步调查的结果通知船旗国和有关组织或有关安排的参与方。

10. 检查国应规定其检查员遵守有关船只和船员的安全的公认国际条例、程序和惯例，尽量减少对捕鱼活动的干预，并在切实可行的范围内避免采取不利地影响船上渔获质量的行动。检查国应确保登临和检查不以可能对任何渔船构成骚扰的方式进行。

11. 为本条目的，严重违法行为是指：

(a) 未有船旗国按照第18条第3(a)款颁发的有效许可证、批准书或执照进行捕鱼；

(b) 未按照有关分区域或区域渔业管理组织或安排的规定保持准确的渔获量数据和有关渔获量的数据，或违反该组织或安排的渔获量报告规定，严重误报渔获量；

(c) 在禁渔区，在禁渔期，或在未有有关分区域或区域渔业管理组织或安排订立的配额的情况下或在配额达到后捕鱼；

(d) 直捕受暂停捕捞限制或禁捕的种群；

(e) 使用违禁渔具；

(f) 伪造或隐瞒渔船的标志、记号或登记；

(g) 隐瞒、篡改或销毁调查涉及的证据；

(h) 多重违法行为，综合视之构成严重违反养护和管理措施的行为；或

(i) 有关分区域或区域渔业管理组织或安排订立的程序所可能规定的其他违法

行为。

12. 虽有本条其他规定，船旗国可随时就涉嫌违法行为采取行动履行第19条规定的义务。如船只在检查国的控制下，经船旗国的请求，检查国应释放船只，连同关于其调查进展和结果的全部资料交给船旗国。

13. 本条不妨害船旗国按照本国法律采取任何措施，包括提起加以处罚的司法程序的权利。

14. 本条比照适用于缔约国的登临和检查，如缔约国为某个分区域或区域渔业管理组织的成员或某个分区域或区域渔业管理安排的参与方，有明确理由相信悬挂另一缔约国国旗的渔船在这个组织或安排所涉的公海区内从事任何违反第1款所指的有关养护和管理措施的活动，而且此渔船其后在同一捕鱼航次中进入检查国国家管辖地区内。

15. 如分区域或区域渔业管理组织或安排另立机制，有效履行其成员或参与方根据本协定所负义务，确保该组织或安排订立的养护和管理措施获得遵守，则这种组织的成员或这种安排的参与方可协议在为有关公海区订立的养护和管理措施方面，将第1款的适用范围限于彼此之间。

16. 船旗国以外的国家对从事违反分区域或区域养护和管理措施的活动的船只采取的行动，应同违法行为的严重程度相称。

17. 如有合理理由怀疑公海上的渔船没有国籍，一国可登临和检查该船。如有充分证据，该国可根据国际法采取适当行动。

18. 各国须对其根据本条采取行动所造成的破坏或损失负赔偿责任，如这些行动为非法的行动，或根据可得到的资料为超过执行本条规定所合理需要的行动。

第 22 条

根据第21条进行登临和检查的基本程序

1. 检查国应确保经其正式授权的检查员：

(a) 向船长出示授权证书，并提供有关的养护和管理措施的文本或根据这些措施在有关公海区生效的条例和规章；

(b) 在登临和检查时向船旗国发出通知；

(c) 在进行登临和检查期间不干预船长与船旗国当局联络的能力；

(d) 向船长和船旗国当局提供一份关于登临和检查的报告，在其中注明船长要求列入报告的任何异议或声明；

(e) 在检查结束，未查获任何严重违法行为证据时迅速离船；和

(f) 避免使用武力，但为确保检查员安全和在检查员执行职务时受到阻碍而必须使用者除外，且应以必要程度为限。使用的武力不应超过根据情况为合理需要的程度。

2. 经检查国正式授权的检查员有权检查船只、船只执照、渔具、设备、记录、设施、渔获和渔产品及任何必要的有关证件，以核查对有关养护和管理措施的遵守。

3. 船旗国应确保船长：

(a) 接受检查员并方便其迅速而安全的登临；

(b) 对按照这些程序进行的船只检查给予合作和协助；

(c) 在检查员执行其职务时不加阻挠、恫吓或干预；

(d) 允许检查员在登临和检查期间与船旗国和检查国当局联络；

(e) 向检查员提供合理设施，包括酌情提供食宿；和

(f) 方便检查员安全下船。

4. 如船长拒绝接受按照本条和第21条进行的登临和检查，除根据有关海上安全的公认国际条例、程序和惯例而必须推迟登临和检查的情况外，船旗国应指令该船长立即接受登临和检查，如该船长不按指令行事，船旗国则应吊销船只的捕鱼批准书并命令船只立即返回港口。本款所述情况发生时，船旗国应将其采取的行动通知检查国。

第 23 条

港口国采取的措施

1. 港口国有权利和义务根据国际法采取措施，提高分区域、区域和全球养护和管理措施的效力。港口国采取这类措施时不得在形式上或事实上歧视任何国家的船只。

2. 港口国除其他外，可登临自愿在其港口或在其岸外码头的渔船检查证件、渔具和渔获。

3. 各国可制定规章，授权有关国家当局禁止渔获上岸和转运，如渔获经证实为在公海上以破坏分区域、区域或全球养护和管理措施效力的方式所捕捞者。

4. 本条绝不影响国家根据国际法对其领土内的港口行使其主权。

第七部分

发展中国家的需要

第 24 条

承认发展中国家的特殊需要

1. 各国应充分承认发展中国家在养护和管理跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群和发展这些种群的渔业方面的特殊需要。为此目的，各国应直接或通过联合国开发计划署、联合国粮食及农业组织和其他专门机构、全球环境融资、可持续发展委员会及其他适当国际和区域组织与机构，向发展中国家提供援助。

2. 各国在履行合作义务制定跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群的养护和管理措施时，应考虑到发展中国家的特殊需要，尤其是：

(a) 依赖开发海洋生物资源，包括以此满足其人口或部分人口的营养需要的发

展中国家的脆弱性；

(b) 有必要避免给发展中国家，特别是小岛屿发展中国家的自给、小规模和个体渔民及妇女渔工以及土著人民造成不利影响，并确保他们可从事捕鱼活动；和

(c) 有必要确保这些措施不会造成直接或间接地将养护行动的重担不合比例地转嫁到发展中国家身上。

第 25 条

与发展中国家合作的形式

1. 各国应直接地或通过分区域、区域或全球组织合作以：

(a) 提高发展中国家，特别是其中的最不发达国家和小岛屿发展中国家的能力，以养护和管理跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群和发展本国捕捞这些种群的渔业；

(b) 协助发展中国家，特别是其中的最不发达国家和小岛屿发展中国家，使其能参加公海捕捞这些种群的渔业，包括提供从事这种捕鱼活动的机会，但以不违背第5和第11条为限；和

(c) 便利发展中国家参加分区域和区域渔业管理组织和安排。

2. 就本条规定的各项目标同发展中国家合作应包括提供财政援助、人力资源开发方面的援助、技术援助、包括通过合资安排进行的技术转让及咨询和顾问服务。

3. 这些援助除其他外应特别着重于：

(a) 通过收集、汇报、核查、交换和分析渔业数据和有关资料的办法改进跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群的养护和管理；

(b) 种群评估和科学研究；和

(c) 监测、管制、监督、遵守和执法工作，包括地方一级的培训和能力建设，拟订和资助国家和区域观察员方案，及取得技术和设备。

第 26 条

为执行本协定提供特别援助

1. 各国应合作设立特别基金协助发展中国家执行本协定，包括协助发展中国家承担他们可能为当事方的任何争端解决程序的所涉费用。

2. 国家和国际组织应协助发展中国家设立新的分区域或区域渔业管理组织或安排，或加强现有的组织或安排，以养护和管理跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群。

第八部分

和平解决争端

第 27 条

以和平方式解决争端的义务

各国有义务通过谈判、调查、调停、和解、仲裁、司法解决、诉诸区域机构或安排或自行选择的其他和平方式解决争端。

第 28 条

预防争端

各国应合作预防争端。为此目的，各国应在分区域和区域渔业管理组织和安排内设定迅速而有效的作出决定的程序，并应视需要加强现有的作出决定的程序。

第 29 条

技术性争端

如争端涉及技术性事项，有关各国可将争端提交他们成立的特设专家小组处理。该小组应与有关国家磋商，并设法在不采用具有约束力的解决争端程序的情况

下迅速解决争端。

第 30 条

解决争端程序

1. 《公约》第十五部分就解决争端订立的各项规定比照适用于本协定缔约国之间有关本协定的解释或适用的一切争端，不论他们是否也是《公约》的缔约方。

2. 《公约》第十五部分就解决争端订立的各项规定比照适用于本协定缔约国之间有关他们为缔约方的，关于跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群的分区域、区域或全球渔业协定的解释或适用的一切争端，包括任何有关养护和管理这些种群的争端，不论他们是否也是《公约》的缔约方。

3. 本协定和《公约》缔约国根据《公约》第二八七条接受的任何程序应适用于解决本部分所列的争端，除非该缔约国在签署、批准或加入本协定时，或在其后任何时间，接受第二八七条规定的另一种程序解决本部分所列的争端。

4. 不属于《公约》缔约国的本协定缔约国在签署、批准或加入本协定时，或在其后任何时候，均可以书面声明方式，任选《公约》第二八七条第1款所列的一种或多种方式解决本部分所列争端。第二八七条应适用于这种声明，也适用于这些身为当事方，但非有效声明所包括的国家的争端。为根据《公约》附件五、附件七和附件八进行调解和仲裁的目的，这些国家有权提名调解员、仲裁员和专家，列入附件五第二条、附件七第二条和附件八第二条所指的名单内，以解决本部分所列的争端。

5. 接获根据本部分提出的争端的任何法院或法庭应适用《公约》、本协定和任何有关分区域、区域或全球渔业协定的有关规定，以及养护和管理海洋生物资源方面的公认标准和其他同《公约》无抵触的国际法规则，以确保有关的跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群的养护。

第 31 条

临时措施

1. 在按照本部分解决争端以前，争端各方应尽量达成切实可行的临时安排。

2. 在不妨害《公约》第二九〇条的情况下，接获根据本部分提出的争端的法院或法庭可规定其根据情况认为适当的临时措施，以保全争端各方的各自权利，或防止有关种群受到损害，也可以在第7条第5款和第16条第2款所述情况下规定临时措施。

3. 不属于《公约》缔约国的本协定缔约国可声明，虽有《公约》第二九〇条第5款的规定，国际海洋法法庭无权未经该国同意即规定、修改或撤销临时措施。

第 32 条

对解决争端程序适用的限制

《公约》第二九七条第3款也适用于本协定。

第九部分

非本协定缔约方

第 33 条

非本协定缔约方

1. 缔约国应鼓励非本协定缔约方成为本协定缔约方和制定符合本协定各项规定的法律和规章。

2. 缔约国应采取符合本协定和国际法的措施，防阻悬挂非缔约方国旗的船只从事破坏本协定的有效执行的活动。

第十部分

诚意和滥用权利

第 34 条

诚意和滥用权利

缔约国应诚意履行根据本协定承担的义务并应以不致构成滥用权利的方式行使本协定所承认的权利。

第十一部分

赔偿责任

第 35 条

赔偿责任

缔约国须就本协定根据国际法对其造成的破坏或损失负赔偿责任。

第十二部分

审查会议

第 36 条

审查会议

1. 联合国秘书长应在本协定生效之日后四年召开会议，评价本协定在确保跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群的养护和管理方面的效力。秘书长应邀请所有缔约国和有资格成为本协定缔约方的国家和实体以及有资格作为观察员参加会议的政府间组织和非政府组织参加会议。

2. 会议应审查和评价本协定各项规定的适当性，必要时提出加强本协定各项

规定的实质性内容和执行方法的办法，以期更妥善地处理在养护和管理跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群方面继续存在的问题。

第十三部分

最后条款

第 37 条

签 字

本协定应开放供所有国家和第1条第2(b)款所指的其他实体签字，并应从1995年12月4日起十二个月内在联合国总部一直开放供签字。

第 38 条

批 准

本协定须经国家和第1条第2(b)款所指的其他实体批准。批准书应交存于联合国秘书长。

第 39 条

加 入

本协定应一直开放给国家和第1条第2(b)款所指的其他实体加入。加入书应交存于联合国秘书长。

第 40 条

生 效

1. 本协定应自第三十份批准书或加入书交存之日后30天生效。

2. 对于在第三十份批准书或加入书交存以后批准或加入协定的每一国家或实体，本协定应在其批准书或加入书交存后第三十天起生效。

第 41 条

暂时适用

1. 书面通知保存人同意暂时适用本协定的国家或实体暂时适用本协定。暂时适用自接到通知之日起生效。

2. 对一国或实体的暂时适用应在本协定对该国或实体生效之日终止或在该国或实体书面通知保存人其终止暂时适用的意愿时终止。

第 42 条

保留和例外

不得对本协定作出保留或例外。

第 43 条

声明和说明

第42条不排除国家或实体在签署、批准或加入本协定时，作出不论如何措词或用何种名称的声明或说明，目的在于除其他外使其法律和规章同本规定相协调，但此种声明或说明无意于排除或修改本协定规定适用于该国或实体的法律效力。

第 44 条

同其他协定的关系

1. 本协定不应改变缔约国根据与本协定相符合的其他协定而产生的权利和义

务，但以不影响其他缔约国根据本协定享有其权利或履行其义务为限。

2. 两个或两个以上缔约国可缔结仅在各该国相互关系上适用的协定，以修改或暂停适用本协定的规定，但这种协定不得涉及本协定中某项规定，如对该规定予以减损就与本协定的目的及宗旨的有效执行不相符合，而且这种协定不应影响本协定所载各项基本原则的适用，同时这种协定的规定不影响其他缔约国根据本协定享有其权利或履行其义务。

3. 有意订立第2款所指协定的缔约国应通过本协定保存人通知其他缔约国其订立协定的意思和该协定中有关修改或暂停适用本协定的规定。

第 45 条

修 正

1. 缔约国可给联合国秘书长书面通知，对本协定提出修正案，并要求召开会议审议这种提出的修正案。秘书长应将这种通知分送所有缔约国。如果在分送通知之日起六个月以内，不少于半数的缔约国作出答复赞成这一要求，秘书长应召开会议。

2. 按照第1款召开的修正会议所适用的作出决定的程序应与联合国跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群会议所适用的程序相同，除非会议另有决定。会议应作出各种努力以协商一致方式就任何修正案达成协议，且除非为谋求协商一致已用尽一切努力，否则不应就其进行表决。

3. 本协定的修正案一旦通过，应自通过之日起十二个月内在联合国总部对缔约国开放签字，除非修正案本身另有规定。

4. 第38、第39、第47和第50条适用于本协定的所有修正案。

5. 本协定的修正案，应在三分之二缔约国交存批准书或加入书后第三十天对批准或加入修正案的缔约国生效。此后，对于在规定数目的这类文书交存后批准或加入修正案的每一缔约国，修正案应在其批准书或加入书交存后第三十天生效。

6. 修正案规定的其生效所需的批准书或加入书的数目可少于或多于本条规定的数目。

7. 在修正案按照第5款生效后成为本协定缔约方的国家，应在该国不表示其他意思的情况下：

(a) 视为经如此修正后的本协定的缔约国；并

(b) 在其对不受修正案约束的任何缔约国的关系上，视为未修正的本协定的缔约国。

第 46 条

退 出

1. 缔约国可给联合国秘书长书面通知退出本协定，并可说明其理由。未说明理由不应影响退出的效力。退出应在接到通知之日后一年生效，除非通知中指明一个较后的日期。

2. 退出决不影响任何缔约国按照国际法而无须基于本协定即应履行的本协定所载任何义务的责任。

第 47 条

国际组织的参加

1. 如《公约》附件九第一条所指的一个国际组织对本协定所涉整个主题事项缺乏权限，则《公约》附件九应比照适用于该国际组织对本协定的参加，但该附件下列各项规定不予适用：

(a) 第二条，第一句；和

(b) 第三条，第1款。

2. 如《公约》附件九第一条所指的一个国际组织对本协定所涉整个主题事项具有权限，该国际组织适用下列各项规定参加本协定：

(a) 这些国际组织应在签署或加入时声明：

㈠ 对本协定所涉整个主题事项具有权限；

㈡ 因此，其成员国不会成为缔约国，但不在这些国际组织职权范围内的成员国领土不在此列；并

㈢ 接受本协定规定的国家权利和义务；

(b) 这些国际组织的参加绝不使国际组织成员国享有本协定规定的任何权利；

(c) 如一个国际组织根据本协定承担的义务与成立该国际组织的协定或任何与其有关的文件所规定的义务发生冲突时，本协定规定的义务应予适用。

第 48 条

附 件

1. 各附件为本协定的组成部分，除另有明文规定外，凡提到本协定或其一个部分也就包括提到与其有关的附件。

2. 缔约国可同意修订各附件。这种修订应以科学和技术理由为根据。虽有第45条的规定，如对附件的修订在缔约国会议上以协商一致方式通过，则应列入本协定，自修订通过之日起生效，或自修订规定的其他日期起生效。如对附件的修订未在这种会议上以协商一致方式通过，则应适用第45条所规定的修正程序。

第 49 条

保存人

联合国秘书长应为本协定及其各项修正案或修订案的保存人。

第 50 条

有效文本

本协定阿拉伯文、中文、英文、法文、俄文和西班牙文文本具有同等效力。

为此，下列全权代表，经正式授权，在本协定上签字，以资证明。

一九九五年十二月四日以阿拉伯文、中文、英文、法文、俄文和西班牙文单一正本形式于纽约开放签字。

附件一

收集和共用数据的标准规定

第 1 条

一般原则

1. 及时收集、编汇和分析数据为有效养护和管理跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群的基本条件。为此目的，须具备这些种群的公海捕捞数据和国家管辖地区内的捕捞数据，并应以有助于为渔业资源的养护和管理进行有意义的统计分析的方式收集和编汇数据。这些数据包括捕获量和渔获努力量统计和其他同渔业有关的资料，如旨在使渔获努力量标准化的有关船只的数据和其他数据。收集的数据也应包括关于非目标和相关或依附物种的资料。必须核实一切数据，以确保准确性。非总量数据应予保密。这种数据的传播应按照其提供条件进行。

2. 应向发展中国家提供援助，其中包括培训以及财政和技术援助，以建立在养护和管理海洋生物资源方面的能力。援助应集中于提高能力，以落实数据收集和核实、观察员方案、数据分析和支持种群评估的研究项目。应促使发展中国家的科学家和管理人员尽可能充分参与跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群的养护和管理。

第 2 条

收集、编汇和交换数据的原则

在确定收集、编汇和交换跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群的捕鱼作业数据的参数时，应考虑下列一般原则：

(a) 各国应确保按照每种捕鱼方法的作业特性(如拖网按网次、延绳钓和围网按组、竿钓按鱼群、曳绳钓按作业天数)从悬挂本国国旗的船只收集捕鱼活动的数据，其详细程度足以作有效的种群评估；

(b) 各国应确保以适当办法核实渔业数据；

(c) 各国应编汇有关渔业和其他辅助性科学数据，并以议定格式及时将数据提交现有的有关分区域或区域渔业组织或安排。否则，各国应直接地或通过各国同议定的其他合作机制合作交换数据；

(d) 各国应在分区域或区域渔业管理组织或安排的框架内，或以其他方式，按照本附件并考虑到区域内种群的性质和这些种群的渔业，就各国提供的数据的技术要求和格式达成协议。这些组织或安排应该要求非成员或非参与方提供悬挂本国国旗的船只的有关捕鱼活动的数据；

(e) 这些组织或安排应编汇数据，并及时以议定格式根据组织或安排所订的规定和条件供所有有关国家使用；和

(f) 船旗国科学家和来自有关分区域或区域渔业管理组织或安排的科学家应酌情分别或共同地分析数据。

第 3 条

基本渔业数据

1. 各国应收集足够详细的下列各种数据，提供有关分区域或区域渔业管理组织或安排，以便按照议定程序进行有效的种群评估：

(a) 渔业和船队按时间分列的捕获量和努力量统计数；

(b) 按每一渔业的适当物种(包括目标物种和非目标物种)分类以数目、标称重量或数目与标称重量分列的总捕获量。〔联合国粮食及农业组织对标称重量的定义是：上岸渔获的活重等量〕；

(c) 按每一渔业的适当物种分类，以数目或标称重量报告的丢弃统计数，必要时包括估计数；

(d) 适合每一种捕鱼方法的努力量统计数；和

(e) 捕鱼地点、捕鱼日期和时间及其他适当的捕鱼作业统计数。

2. 各国还应酌情收集并向有关分区域或区域渔业管理组织或安排提供有助于种群评估的资料，包括：

(a) 按长度、重量和性别列出的渔获组成；

(b) 有助于种群评估的其他生物资料，如关于年龄、生长、补充量、分布和种群特征的资料；和

(c) 其他有关研究，包括丰量调查、生物量调查、水声学调查、影响种群丰量的环境因素的研究，及海洋地理学和生态学研究。

第 4 条

船只数据和资料

1. 各国应收集以下有关船只的数据，用于标准化船队组成和船只捕鱼能力，及在分析捕获量和努力量数据时对努力量的不同测算方法进行转换：

(a) 船只标志、船旗和登记港；

(b) 船只类型；

(c) 船只规格(如建造材料、建造日期、登记长度、总登记吨位、主机功率、船舱容量、渔获贮藏方法等)；和

(d) 渔具说明(如类别、渔具规格和数量)。

2. 船旗国将收集下列资料：

(a) 助航和定位设备；

(b) 通讯设备和国际无线电呼号；和

(c) 船员人数。

第 5 条

报 告

国家应确保悬挂本国国旗的船只将航海日志的捕获量和努力量数据，包括关于公海捕鱼作业的数据，相当经常地提交本国渔业管理当局，和在有协议时提交有关分

区域或区域渔业管理组织或安排，以履行国家规定及区域和国际义务。这种数据应酌情以无线电、用户电报、电传或卫星传送或其他方式传送。

第 6 条

数据核实

国家或适当的分区域或区域渔业组织或安排应设立核实渔业数据的机制，例如：

(a) 以船只监测系统核实位置；

(b) 以科学观察员方案监测捕获量、努力量、渔获组成(目标物种和非目标物种)和其他捕鱼业务的详细资料；

(c) 船只航行、靠岸和转运报告；和

(d) 港口取样。

第 7 条

数据交换

1. 船旗国收集的数据必须通过适当的分区域或区域渔业管理组织或安排同其他船旗国和有关沿海国共用。这些组织或安排应编汇数据，并及时以议定格式按照这些组织或安排订立的规定和条件向有关各国提供，同时保持非总量数据的机密性，并应尽可能开发数据库系统，以便有效利用数据。

2. 在全球一级，数据的收集和传播应通过联合国粮食及农业组织进行。如未有分区域或区域渔业管理组织或安排，该组织也可以同有关国家作出安排在分区域或区域一级进行同样的工作。

附件二

在养护和管理跨界鱼类种群和高度洄游鱼类种群方面适用预防性参考点的准则

1. 预防性参考点是通过议定的科学程序推算得出的估计数值，该数值代表资源和渔业的状况，可用为渔业管理的标准。

2. 应使用两种预防性参考点：养护或极限参考点和管理或指标参考点。极限参考点制定界限，以便将捕捞量限制于种群可产生最高可持续产量的安全生物限度内。指标参考点用以满足管理目标。

3. 预防性参考点应当针对具体种群制订，考虑到除其他外每一种群的繁殖能力、其恢复力、捕捞该种群的渔业的特点，以及其他死亡原因和不定因素的主要来源。

4. 管理战略应谋求维持或恢复被捕捞种群的数量，和在有必要时相关或依附物种的数量，使其水平符合原来议定的预防性参考点。应利用这些参考点触发事先议定的养护和管理行动。管理战略应包括接近预防性参考点时可以执行的措施。

5. 渔业管理战略应确保逾越极限参考点的危险非常低。如一种群降至或有危险降至低于极限参考点，应着手采取养护和管理行动以促进种群的恢复。渔业管理战略应确保指标参考点通常不被逾越。

6. 如用以决定某渔业参考点的资料欠佳或缺乏，则应订立临时参考点。临时参考点可根据类似或比较普遍的种群比拟制订。在这种情况下，应对该渔业进行更密切的监测，以便在得到较佳资料时修订临时参考点。

7. 应该视产生最高可持续产量的捕鱼死亡率为极限参考点的最低标准。对没有被过度捕捞的种群，渔业管理战略应确保捕鱼死亡率不超过符合最高可持续产量的水平，并确保生物量不降至低于事先确定的限度。对被过渡捕捞的种群，可利用产生最高可持续产量的生物量作为重建种群的目标。

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT FOR THE IMPLEMENTATION OF THE PROVISIONS OFTHE UNITED NATIONS CONVENTION ON THE LAW OF THE SEAOF 10 DECEMBER 1982 RELATING TO THE CONSERVATION ANDMANAGEMENT OF STRADDLING FISH STOCKS AND HIGHLYMIGRATORY FISH STOCKS

The States Parties to this Agreement,

Recalling the relevant provisions of the United Nations Convention on the Law of the Sea of 10 December 1982,

Determined to ensure the long-term conservation and sustainable use of straddling fish stocks and highly migratory fish stocks,

Resolved to improve cooperation between States to that end,

Calling for more effective enforcement by flag States, port States and coastal States of the conservation and management measures adopted for such stocks,

Seeking to address in particular the problems identified in chapter 17, programme area C, of Agenda 21 adopted by the United Nations Conference on Environment and Development, namely, that the management of high seas fisheries is inadequate in many areas and that some resources are overutilized; noting that there are problems of unregulated fishing, over-capitalization, excessive fleet size, vessel reflagging to escape controls, insufficiently selective gear, unreliable databases and lack of sufficient cooperation between States,

Committing themselves to responsible fisheries,

Conscious of the need to avoid adverse impacts on the marine environment, preserve biodiversity, maintain the integrity of marine ecosystems and minimize the risk of long-term or irreversible effects of fishing operations,

Recognizing the need for specific assistance, including financial, scientific and technological assistance, in order that developing States can participate effectively in the conservation, management and sustainable use of straddling fish stocks and highly migratory fish stocks,

Convinced that an agreement for the implementation of the relevant provisions of the Convention would best serve these purposes and contribute to the maintenance of international peace and security,

Affirming that matters not regulated by the Convention or by this Agreement continue to be governed by the rules and principles of general international law,

Have agreed as follows:

PART I
GENERAL PROVISIONS
Article 1
Use of terms and scope

1. For the purposes of this Agreement:

(a) "Convention" means the United Nations Convention on the Law of the Sea of 10 December 1982;

(b) "conservation and management measures" means measures to conserve and manage one or more species of living marine resources that are adopted and applied consistent with the relevant rules of international law as reflected in the Convention and this Agreement;

(c) "fish" includes molluscs and crustaceans except those belonging to sedentary species as defined in article 77 of the Convention; and

(d) "arrangement" means a cooperative mechanism established in accordance with the Convention and this Agreement by two or more States for the purpose, inter alia, of establishing conservation and management measures in a subregion or region for one or more straddling fish stocks or highly migratory fish stocks.

2. (a) "States Parties" means States which have consented to be bound by this Agreement and for which the Agreement is in force.

(b) This Agreement applies mutatis mutandis:

(i) to any entity referred to in article 305, paragraph 1 (c), (d) and (e), of the Convention and

(ii) subject to article 47, to any entity referred to as an "international organization" in Annex IX, article 1, of the Convention

which becomes a Party to this Agreement, and to that extent "States Parties" refers to those entities.

3. This Agreement applies mutatis mutandis to other fishing entities whose vessels fish on the high seas.

Article 2
Objective

The objective of this Agreement is to ensure the long-term conservation and sustainable use of straddling fish stocks and highly migratory fish stocks through effective implementation of the relevant provisions of the Convention.

Article 3
Application

1. Unless otherwise provided, this Agreement applies to the conservation and management of straddling fish stocks and highly migratory fish stocks beyond areas under national jurisdiction, except that articles 6 and 7 apply also to the conservation and management of such stocks within areas under national jurisdiction, subject to the different legal regimes that apply within areas under national jurisdiction and in areas beyond national jurisdiction as provided for in the Convention.

2. In the exercise of its sovereign rights for the purpose of exploring and exploiting, conserving and managing straddling fish stocks and highly migratory fish stocks within areas under national jurisdiction, the coastal State shall apply mutatis mutandis the general principles enumerated in article 5.

3. States shall give due consideration to the respective capacities of developing States to apply articles 5, 6 and 7 within areas under national jurisdiction and their need for assistance as provided for in this Agreement. To this end, Part VII applies mutatis mutandis in respect of areas under national jurisdiction.

Article 4

Relationship between this Agreement and the Convention

Nothing in this Agreement shall prejudice the rights, jurisdiction and duties of States under the Convention. This Agreement shall be interpreted and applied in the context of and in a manner consistent with the Convention.

PART II

CONSERVATION AND MANAGEMENT OF STRADDLING FISH STOCKSAND HIGHLY MIGRATORY FISH STOCKS

Article 5

General principles

In order to conserve and manage straddling fish stocks and highly migratory fish stocks, coastal States and States fishing on the high seas shall, in giving effect to their duty to cooperate in accordance with the Convention:

(a) adopt measures to ensure long-term sustainability of straddling fish stocks and highly migratory fish stocks and promote the objective of their optimum utilization;

(b) ensure that such measures are based on the best scientific evidence available and are designed to maintain or restore stocks at levels capable of producing maximum sustainable yield, as qualified by relevant environmental and economic factors, including the special requirements of developing States, and taking into account fishing patterns, the interdependence of stocks and any generally recommended international minimum standards, whether subregional, regional or global;

(c) apply the precautionary approach in accordance with

article 6;
(d) assess the impacts of fishing, other human activities and environmental factors on target stocks and species belonging to the same ecosystem or associated with or dependent upon the target stocks;

(e) adopt, where necessary, conservation and management measures for species belonging to the same ecosystem or associated with or dependent upon the target stocks, with a view to maintaining or restoring populations of such species above levels at which their reproduction may become seriously threatened;

(f) minimize pollution, waste, discards, catch by lost or abandoned gear, catch of non-target species, both fish and non-fish species, (hereinafter referred to as non-target species) and impacts on associated or dependent species, in particular endangered species, through measures including, to the extent practicable, the development and use of selective, environmentally safe and cost-effective fishing gear and techniques;

(g) protect biodiversity in the marine environment;
(h) take measures to prevent or eliminate overfishing and excess fishing capacity and to ensure that levels of fishing effort do not exceed those commensurate with the sustainable use of fishery resources;

(i) take into account the interests of artisanal and subsistence fishers;
(j) collect and share, in a timely manner, complete and accurate data concerning fishing activities on, inter alia, vessel position, catch of target and non-target species and fishing effort, as set out in Annex I, as well as information from national and international research programmes;

(k) promote and conduct scientific research and develop appropriate technologies in support of fishery conservation and management; and

(l) implement and enforce conservation and management measures through effective monitoring, control and surveillance.

Article 6
Application of the precautionary approach

1. States shall apply the precautionary approach widely to conservation, management and exploitation of straddling fish stocks and highly migratory fish stocks in order to protect the living marine resources and preserve the marine environment.

2. States shall be more cautious when information is uncertain, unreliable or inadequate. The absence of adequate scientific information shall not be used as a reason for postponing or failing to take conservation and management measures.

3. In implementing the precautionary approach, States shall:
(a) improve decision-making for fishery resource conservation and management by obtaining and sharing the best scientific information available and implementing improved techniques for dealing with risk and uncertainty;

(b) apply the guidelines set out in Annex II and determine, on the basis of the best scientific information available, stock-specific reference points and the action to be taken if they are exceeded;

(c) take into account, inter alia, uncertainties relating to the size and productivity of the stocks, reference points, stock condition in relation to such reference points, levels and distribution of fishing mortality and the impact of fishing activities on non-target and associated or dependent species, as well as existing and predicted oceanic, environmental and socio-economic conditions; and

(d) develop data collection and research programmes to assess the impact of fishing on non-target and associated or dependent species and their environment, and adopt plans

which are necessary to ensure the conservation of such species and to protect habitats of special concern.
4. States shall take measures to ensure that, when reference points are approached, they will not be exceeded. In the event that they are exceeded, States shall, without delay, take the action determined under paragraph 3 (b) to restore the stocks.

5. Where the status of target stocks or non-target or associated or dependent species is of concern, States shall subject such stocks and species to enhanced monitoring in order to review their status and the efficacy of conservation and management measures. They shall revise those measures regularly in the light of new information.

6. For new or exploratory fisheries, States shall adopt as soon as possible cautious conservation and management measures, including, inter alia, catch limits and effort limits. Such measures shall remain in force until there are sufficient data to allow assessment of the impact of the fisheries on the long-term sustainability of the stocks, whereupon conservation and management measures based on that assessment shall be implemented. The latter measures shall, if appropriate, allow for the gradual development of the fisheries.

7. If a natural phenomenon has a significant adverse impact on the status of straddling fish stocks or highly migratory fish stocks, States shall adopt conservation and management measures on an emergency basis to ensure that fishing activity does not exacerbate such adverse impact. States shall also adopt such measures on an emergency basis where fishing activity presents a serious threat to the sustainability of such stocks. Measures taken on an emergency basis shall be temporary and shall be based on the best scientific evidence available.

Article 7
Compatibility of conservation and management measures

1. Without prejudice to the sovereign rights of coastal

States for the purpose of exploring and exploiting, conserving and managing the living marine resources within areas under national jurisdiction as provided for in the Convention, and the right of all States for their nationals to engage in fishing on the high seas in accordance with the Convention:

(a) with respect to straddling fish stocks, the relevant coastal States and the States whose nationals fish for such stocks in the adjacent high seas area shall seek, either directly or through the appropriate mechanisms for cooperation provided for in Part III, to agree upon the measures necessary for the conservation of these stocks in the adjacent high seas area;

(b) with respect to highly migratory fish stocks, the relevant coastal States and other States whose nationals fish for such stocks in the region shall cooperate, either directly or through the appropriate mechanisms for cooperation provided for in Part III, with a view to ensuring conservation and promoting the objective of optimum utilization of such stocks throughout the region, both within and beyond the areas under national jurisdiction.

2. Conservation and management measures established for the high seas and those adopted for areas under national jurisdiction shall be compatible in order to ensure conservation and management of the straddling fish stocks and highly migratory fish stocks in their entirety. To this end, coastal States and States fishing on the high seas have a duty to cooperate for the purpose of achieving compatible measures in respect of such stocks. In determining compatible conservation and management measures, States shall:

(a) take into account the conservation and management measures adopted and applied in accordance with article 61 of the Convention in respect of the same stocks by coastal States within areas under national jurisdiction and ensure that measures established in respect of such stocks for the high seas do not undermine the effectiveness of such mea-

sures;

(b) take into account previously agreed measures established and applied for the high seas in accordance with the Convention in respect of the same stocks by relevant coastal States and States fishing on the high seas;

(c) take into account previously agreed measures established and applied in accordance with the Convention in respect of the same stocks by a subregional or regional fisheries management organization or arrangement;

(d) take into account the biological unity and other biological characteristics of the stocks and the relationships between the distribution of the stocks, the fisheries and the geographical particularities of the region concerned, including the extent to which the stocks occur and are fished in areas under national jurisdiction;

(e) take into account the respective dependence of the coastal States and the States fishing on the high seas on the stocks concerned; and

(f) ensure that such measures do not result in harmful impact on the living marine resources as a whole.

3. In giving effect to their duty to cooperate, States shall make every effort to agree on compatible conservation and management measures within a reasonable period of time.

4. If no agreement can be reached within a reasonable period of time, any of the States concerned may invoke the procedures for the settlement of disputes provided for in Part VIII.

5. Pending agreement on compatible conservation and management measures, the States concerned, in a spirit of understanding and cooperation, shall make every effort to enter into provisional arrangements of a practical nature. In the event that they are unable to agree on such arrangements, any

of the States concerned may, for the purpose of obtaining provisional measures, submit the dispute to a court or tribunal in accordance with the procedures for the settlement of disputes provided for in Part VIII.

6. Provisional arrangements or measures entered into or prescribed pursuant to paragraph 5 shall take into account the provisions of this Part, shall have due regard to the rights and obligations of all States concerned, shall not jeopardize or hamper the reaching of final agreement on compatible conservation and management measures and shall be without prejudice to the final outcome of any dispute settlement procedure.

7. Coastal States shall regularly inform States fishing on the high seas in the subregion or region, either directly or through appropriate subregional or regional fisheries management organizations or arrangements, or through other appropriate means, of the measures they have adopted for straddling fish stocks and highly migratory fish stocks within areas under their national jurisdiction.

8. States fishing on the high seas shall regularly inform other interested States, either directly or through appropriate subregional or regional fisheries management organizations or arrangements, or through other appropriate means, of the measures they have adopted for regulating the activities of vessels flying their flag which fish for such stocks on the high seas.

PART III
MECHANISMS FOR INTERNATIONAL COOPERATION CONCERNING STRADDLING FISH STOCKS AND HIGHLY MIGRATORY FISH STOCKS

Article 8
Cooperation for conservation and management

1. Coastal States and States fishing on the high seas shall, in accordance with the Convention, pursue cooperation in relation to straddling fish stocks and highly migratory fish stocks either directly or through appropriate subregional or

regional fisheries management organizations or arrangements, taking into account the specific characteristics of the sub-region or region, to ensure effective conservation and management of such stocks.

2. States shall enter into consultations in good faith and without delay, particularly where there is evidence that the straddling fish stocks and highly migratory fish stocks concerned may be under threat of over-exploitation or where a new fishery is being developed for such stocks. To this end, consultations may be initiated at the request of any interested State with a view to establishing appropriate arrangements to ensure conservation and management of the stocks. Pending agreement on such arrangements, States shall observe the provisions of this Agreement and shall act in good faith and with due regard to the rights, interests and duties of other States.

3. Where a subregional or regional fisheries management organization or arrangement has the competence to establish conservation and management measures for particular straddling fish stocks or highly migratory fish stocks, States fishing for the stocks on the high seas and relevant coastal States shall give effect to their duty to cooperate by becoming members of such organization or participants in such arrangement, or by agreeing to apply the conservation and management measures established by such organization or arrangement. States having a real interest in the fisheries concerned may become members of such organization or participants in such arrangement. The terms of participation in such organization or arrangement shall not preclude such States from membership or participation; nor shall they be applied in a manner which discriminates against any State or group of States having a real interest in the fisheries concerned.

4. Only those States which are members of such an organization or participants in such an arrangement, or which agree to apply the conservation and management measures established by such organization or arrangement, shall have

access to the fishery resources to which those measures apply.

5. Where there is no subregional or regional fisheries management organization or arrangement to establish conservation and management measures for a particular straddling fish stock or highly migratory fish stock, relevant coastal States and States fishing on the high seas for such stock in the subregion or region shall cooperate to establish such an organization or enter into other appropriate arrangements to ensure conservation and management of such stock and shall participate in the work of the organization or arrangement.

6. Any State intending to propose that action be taken by an intergovernmental organization having competence with respect to living resources should, where such action would have a significant effect on conservation and management measures already established by a competent subregional or regional fisheries management organization or arrangement, consult through that organization or arrangement with its members or participants. To the extent practicable, such consultation should take place prior to the submission of the proposal to the intergovernmental organization.

Article 9
Subregional and regional fisheries management organizationsand arrangements

1. In establishing subregional or regional fisheries management organizations or in entering into subregional or regional fisheries management arrangements for straddling fish stocks and highly migratory fish stocks, States shall agree, inter alia, on:
(a) the stocks to which conservation and management measures apply, taking into account the biological characteristics of the stocks concerned and the nature of the fisheries involved;

(b) the area of application, taking into account article 7, paragraph 1, and the characteristics of the subregion or

region, including socio-economic, geographical and environmental factors;

(c) the relationship between the work of the new organization or arrangement and the role, objectives and operations of any relevant existing fisheries management organizations or arrangements; and

(d) the mechanisms by which the organization or arrangement will obtain scientific advice and review the status of the stocks, including, where appropriate, the establishment of a scientific advisory body.

2. States cooperating in the formation of a subregional or regional fisheries management organization or arrangement shall inform other States which they are aware have a real interest in the work of the proposed organization or arrangement of such cooperation.

Article 10
Functions of subregional and regional fisheries management organizations and arrangements

In fulfilling their obligation to cooperate through subregional or regional fisheries management organizations or arrangements, States shall:

(a) agree on and comply with conservation and management measures to ensure the long-term sustainability of straddling fish stocks and highly migratory fish stocks;

(b) agree, as appropriate, on participatory rights such as allocations of allowable catch or levels of fishing effort;

(c) adopt and apply any generally recommended international minimum standards for the responsible conduct of fishing operations;

(d) obtain and evaluate scientific advice, review the status of the stocks and assess the impact of fishing on non-target

and associated or dependent species;

(e) agree on standards for collection, reporting, verification and exchange of data on fisheries for the stocks;

(f) compile and disseminate accurate and complete statistical data, as described in Annex I, to ensure that the best scientific evidence is available, while maintaining confidentiality where appropriate;

(g) promote and conduct scientific assessments of the stocks and relevant research and disseminate the results thereof;

(h) establish appropriate cooperative mechanisms for effective monitoring, control, surveillance and enforcement;

(i) agree on means by which the fishing interests of new members of the organization or new participants in the arrangement will be accommodated;

(j) agree on decision-making procedures which facilitate the adoption of conservation and management measures in a timely and effective manner;

(k) promote the peaceful settlement of disputes in accordance with Part VIII;

(l) ensure the full cooperation of their relevant national agencies and industries in implementing the recommendations and decisions of the organization or arrangement; and

(m) give due publicity to the conservation and management measures established by the organization or arrangement.

Article 11

New members or participants

In determining the nature and extent of participatory rights for new members of a subregional or regional fisheries management organization, or for new participants in a subregional or regional fisheries management arrangement, States shall take into account, inter alia:

(a) the status of the straddling fish stocks and highly migratory fish stocks and the existing level of fishing effort in the fishery;

(b) the respective interests, fishing patterns and fishing practices of new and existing members or participants;

(c) the respective contributions of new and existing members or participants to conservation and management of the stocks, to the collection and provision of accurate data and to the conduct of scientific research on the stocks;

(d) the needs of coastal fishing communities which are dependent mainly on fishing for the stocks;

(e) the needs of coastal States whose economies are overwhelmingly dependent on the exploitation of living marine resources; and

(f) the interests of developing States from the subregion or region in whose areas of national jurisdiction the stocks also occur.

Article 12
Transparency in activities of subregional and regional fisheriesmanagement organizations and arrangements

1. States shall provide for transparency in the decision-making process and other activities of subregional and regional fisheries management organizations and arrangements.

2. Representatives from other intergovernmental organizations and representatives from non-governmental organizations concerned with straddling fish stocks and highly migratory fish stocks shall be afforded the opportunity to take part in meetings of subregional and regional fisheries management organizations and arrangements as observers or otherwise, as appropriate, in accordance with the procedures of the organization or arrangement concerned. Such proce-

dures shall not be unduly restrictive in this respect. Such intergovernmental organizations and non-governmental organizations shall have timely access to the records and reports of such organizations and arrangements, subject to the procedural rules on access to them.

Article 13

Strengthening of existing organizations and arrangements

States shall cooperate to strengthen existing subregional and regional fisheries management organizations and arrangements in order to improve their effectiveness in establishing and implementing conservation and management measures for straddling fish stocks and highly migratory fish stocks.

Article 14

Collection and provision of information and cooperationin scientific research

1. States shall ensure that fishing vessels flying their flag provide such information as may be necessary in order to fulfil their obligations under this Agreement. To this end, States shall in accordance with Annex I:

(a) collect and exchange scientific, technical and statistical data with respect to fisheries for straddling fish stocks and highly migratory fish stocks;

(b) ensure that data are collected in sufficient detail to facilitate effective stock assessment and are provided in a timely manner to fulfil the requirements of subregional or regional fisheries management organizations or arrangements; and

(c) take appropriate measures to verify the accuracy of such data.

2. States shall cooperate, either directly or through subregional or regional fisheries management organizations or arrangements:

(a) to agree on the specification of data and the format in which they are to be provided to such organizations or

arrangements, taking into account the nature of the stocks and the fisheries for those stocks; and

(b) to develop and share analytical techniques and stock assessment methodologies to improve measures for the conservation and management of straddling fish stocks and highly migratory fish stocks.

3. Consistent with Part XIII of the Convention, States shall cooperate, either directly or through competent international organizations, to strengthen scientific research capacity in the field of fisheries and promote scientific research related to the conservation and management of straddling fish stocks and highly migratory fish stocks for the benefit of all. To this end, a State or the competent international organization conducting such research beyond areas under national jurisdiction shall actively promote the publication and dissemination to any interested States of the results of that research and information relating to its objectives and methods and, to the extent practicable, shall facilitate the participation of scientists from those States in such research.

Article 15
Enclosed and semi-enclosed seas

In implementing this Agreement in an enclosed or semi-enclosed sea, States shall take into account the natural characteristics of that sea and shall also act in a manner consistent with Part IX of the Convention and other relevant provisions thereof.

Article 16
Areas of high seas surrounded entirely by an area underthe national jurisdiction of a single State

1. States fishing for straddling fish stocks and highly migratory fish stocks in an area of the high seas surrounded entirely by an area under the national jurisdiction of a single State and the latter State shall cooperate to establish conservation and management measures in respect of those

stocks in the high seas area. Having regard to the natural characteristics of the area, States shall pay special attention to the establishment of compatible conservation and management measures for such stocks pursuant to article 7. Measures taken in respect of the high seas shall take into account the rights, duties and interests of the coastal State under the Convention, shall be based on the best scientific evidence available and shall also take into account any conservation and management measures adopted and applied in respect of the same stocks in accordance with article 61 of the Convention by the coastal State in the area under national jurisdiction. States shall also agree on measures for monitoring, control, surveillance and enforcement to ensure compliance with the conservation and management measures in respect of the high seas.

2. Pursuant to article 8, States shall act in good faith and make every effort to agree without delay on conservation and management measures to be applied in the carrying out of fishing operations in the area referred to in paragraph 1. If, within a reasonable period of time, the fishing States concerned and the coastal State are unable to agree on such measures, they shall, having regard to paragraph 1, apply article 7, paragraphs 4, 5 and 6, relating to provisional arrangements or measures. Pending the establishment of such provisional arrangements or measures, the States concerned shall take measures in respect of vessels flying their flag in order that they not engage in fisheries which could undermine the stocks concerned.

PART IV
NON-MEMBERS AND NON-PARTICIPANTS

Article 17
Non-members of organizations and non-participantsin arrangements

1. A State which is not a member of a subregional or regional fisheries management organization or is not a participant in a subregional or regional fisheries management arrangement, and which does not otherwise agree to apply the conservation and management measures established by such organization or arrangement, is not discharged from the obligation to coop-

erate, in accordance with the Convention and this Agreement, in the conservation and management of the relevant straddling fish stocks and highly migratory fish stocks.

2. Such State shall not authorize vessels flying its flag to engage in fishing operations for the straddling fish stocks or highly migratory fish stocks which are subject to the conservation and management measures established by such organization or arrangement.

3. States which are members of a subregional or regional fisheries management organization or participants in a subregional or regional fisheries management arrangement shall, individually or jointly, request the fishing entities referred to in article 1, paragraph 3, which have fishing vessels in the relevant area to cooperate fully with such organization or arrangement in implementing the conservation and management measures it has established, with a view to having such measures applied de facto as extensively as possible to fishing activities in the relevant area. Such fishing entities shall enjoy benefits from participation in the fishery commensurate with their commitment to comply with conservation and management measures in respect of the stocks.

4. States which are members of such organization or participants in such arrangement shall exchange information with respect to the activities of fishing vessels flying the flags of States which are neither members of the organization nor participants in the arrangement and which are engaged in fishing operations for the relevant stocks. They shall take measures consistent with this Agreement and international law to deter activities of such vessels which undermine the effectiveness of subregional or regional conservation and management measures.

PART V
DUTIES OF THE FLAG STATE
Article 18
Duties of the flag State

1. A State whose vessels fish on the high seas shall take such measures as may be necessary to ensure that vessels flying its flag comply with subregional and regional conservation and management measures and that such vessels do not engage in any activity which undermines the effectiveness of such measures.

2. A State shall authorize the use of vessels flying its flag for fishing on the high seas only where it is able to exercise effectively its responsibilities in respect of such vessels under the Convention and this Agreement.

3. Measures to be taken by a State in respect of vessels flying its flag shall include:

(a) control of such vessels on the high seas by means of fishing licences, authorizations or permits, in accordance with any applicable procedures agreed at the subregional, regional or global level;

(b) establishment of regulations:

(i) to apply terms and conditions to the licence, authorization or permit sufficient to fulfil any subregional, regional or global obligations of the flag State;

(ii) to prohibit fishing on the high seas by vessels which are not duly licensed or authorized to fish, or fishing on the high seas by vessels otherwise than in accordance with the terms and conditions of a licence, authorization or permit;

(iii) to require vessels fishing on the high seas to carry the licence, authorization or permit on board at all times and to produce it on demand for inspection by a duly authorized person; and

(iv) to ensure that vessels flying its flag do not conduct unauthorized fishing within areas under the national jurisdiction of other States;

(c) establishment of a national record of fishing vessels authorized to fish on the high seas and provision of access to the information contained in that record on request by directly interested States, taking into account any national laws of the flag State regarding the release of such information;

(d) requirements for marking of fishing vessels and fishing gear for identification in accordance with uniform and internationally recognizable vessel and gear marking systems, such as the Food and Agriculture Organization of the United Nations Standard Specifications for the Marking and Identification of Fishing Vessels;

(e) requirements for recording and timely reporting of vessel position, catch of target and non-target species, fishing effort and other relevant fisheries data in accordance with subregional, regional and global standards for collection of such data;

(f) requirements for verifying the catch of target and non-target species through such means as observer programmes, inspection schemes, unloading reports, supervision of transshipment and monitoring of landed catches and market statistics;

(g) monitoring, control and surveillance of such vessels, their fishing operations and related activities by, inter alia:

(i) the implementation of national inspection schemes and subregional and regional schemes for cooperation in enforcement pursuant to articles 21 and 22, including requirements for such vessels to permit access by duly authorized inspectors from other States;

(ii) the implementation of national observer programmes and subregional and regional observer programmes in which the flag State is a participant, including requirements for such vessels to permit access by observers from other States to carry out the functions agreed under the pro-

grammes; and

(iii) the development and implementation of vessel monitoring systems, including, as appropriate, satellite transmitter systems, in accordance with any national programmes and those which have been subregionally, regionally or globally agreed among the States concerned;

(h) regulation of transshipment on the high seas to ensure that the effectiveness of conservation and management measures is not undermined; and

(i) regulation of fishing activities to ensure compliance with subregional, regional or global measures, including those aimed at minimizing catches of non-target species.

4. Where there is a subregionally, regionally or globally agreed system of monitoring, control and surveillance in effect, States shall ensure that the measures they impose on vessels flying their flag are compatible with that system.

PART VI
COMPLIANCE AND ENFORCEMENT

Article 19
Compliance and enforcement by the flag State

1. A State shall ensure compliance by vessels flying its flag with subregional and regional conservation and management measures for straddling fish stocks and highly migratory fish stocks. To this end, that State shall:

(a) enforce such measures irrespective of where violations occur;

(b) investigate immediately and fully any alleged violation of subregional or regional conservation and management measures, which may include the physical inspection of the vessels concerned, and report promptly to the State alleging the violation and the relevant subregional or regional organization or arrangement on the progress and outcome of the investigation;

(c) require any vessel flying its flag to give information to the investigating authority regarding vessel position, catches, fishing gear, fishing operations and related activities in the area of an alleged violation;
(d) if satisfied that sufficient evidence is available in respect of an alleged violation, refer the case to its authorities with a view to instituting proceedings without delay in accordance with its laws and, where appropriate, detain the vessel concerned; and

(e) ensure that, where it has been established, in accordance with its laws, a vessel has been involved in the commission of a serious violation of such measures, the vessel does not engage in fishing operations on the high seas until such time as all outstanding sanctions imposed by the flag State in respect of the violation have been complied with.

2. All investigations and judicial proceedings shall be carried out expeditiously. Sanctions applicable in respect of violations shall be adequate in severity to be effective in securing compliance and to discourage violations wherever they occur and shall deprive offenders of the benefits accruing from their illegal activities. Measures applicable in respect of masters and other officers of fishing vessels shall include provisions which may permit, inter alia, refusal, withdrawal or suspension of authorizations to serve as masters or officers on such vessels.

Article 20

International cooperation in enforcement

1. States shall cooperate, either directly or through subregional or regional fisheries management organizations or arrangements, to ensure compliance with and enforcement of subregional and regional conservation and management measures for straddling fish stocks and highly migratory fish stocks.

2. A flag State conducting an investigation of an alleged violation of conservation and management measures for straddling fish stocks or highly migratory fish stocks may

request the assistance of any other State whose cooperation may be useful in the conduct of that investigation. All States shall endeavour to meet reasonable requests made by a flag State in connection with such investigations.

3. A flag State may undertake such investigations directly, in cooperation with other interested States or through the relevant subregional or regional fisheries management organization or arrangement. Information on the progress and outcome of the investigations shall be provided to all States having an interest in, or affected by, the alleged violation.

4. States shall assist each other in identifying vessels reported to have engaged in activities undermining the effectiveness of subregional, regional or global conservation and management measures.

5. States shall, to the extent permitted by national laws and regulations, establish arrangements for making available to prosecuting authorities in other States evidence relating to alleged violations of such measures.

6. Where there are reasonable grounds for believing that a vessel on the high seas has been engaged in unauthorized fishing within an area under the jurisdiction of a coastal State, the flag State of that vessel, at the request of the coastal State concerned, shall immediately and fully investigate the matter. The flag State shall cooperate with the coastal State in taking appropriate enforcement action in such cases and may authorize the relevant authorities of the coastal State to board and inspect the vessel on the high seas. This paragraph is without prejudice to article 111 of the Convention.

7. States Parties which are members of a subregional or regional fisheries management organization or participants in a subregional or regional fisheries management arrangement may take action in accordance with international law, including through recourse to subregional or regional proce-

dures established for this purpose, to deter vessels which have engaged in activities which undermine the effectiveness of or otherwise violate the conservation and management measures established by that organization or arrangement from fishing on the high seas in the subregion or region until such time as appropriate action is taken by the flag State.

Article 21

Subregional and regional cooperation in enforcement

1. In any high seas area covered by a subregional or regional fisheries management organization or arrangement, a State Party which is a member of such organization or a participant in such arrangement may, through its duly authorized inspectors, board and inspect, in accordance with paragraph 2, fishing vessels flying the flag of another State Party to this Agreement, whether or not such State Party is also a member of the organization or a participant in the arrangement, for the purpose of ensuring compliance with conservation and management measures for straddling fish stocks and highly migratory fish stocks established by that organization or arrangement.

2. States shall establish, through subregional or regional fisheries management organizations or arrangements, procedures for boarding and inspection pursuant to paragraph 1, as well as procedures to implement other provisions of this article. Such procedures shall be consistent with this article and the basic procedures set out in article 22 and shall not discriminate against non-members of the organization or non-participants in the arrangement. Boarding and inspection as well as any subsequent enforcement action shall be conducted in accordance with such procedures. States shall give due publicity to procedures established pursuant to this paragraph.

3. If, within two years of the adoption of this Agreement, any organization or arrangement has not established such procedures, boarding and inspection pursuant to paragraph 1, as well as any subsequent enforcement action, shall, pending the establishment of such procedures, be conducted in accor-

dance with this article and the basic procedures set out in article 22.

4. Prior to taking action under this article, inspecting States shall, either directly or through the relevant subregional or regional fisheries management organization or arrangement, inform all States whose vessels fish on the high seas in the subregion or region of the form of identification issued to their duly authorized inspectors. The vessels used for boarding and inspection shall be clearly marked and identifiable as being on government service. At the time of becoming a Party to this Agreement, a State shall designate an appropriate authority to receive notifications pursuant to this article and shall give due publicity of such designation through the relevant subregional or regional fisheries management organization or arrangement.

5. Where, following a boarding and inspection, there are clear grounds for believing that a vessel has engaged in any activity contrary to the conservation and management measures referred to in paragraph 1, the inspecting State shall, where appropriate, secure evidence and shall promptly notify the flag State of the alleged violation.

6. The flag State shall respond to the notification referred to in paragraph 5 within three working days of its receipt, or such other period as may be prescribed in procedures established in accordance with paragraph 2, and shall either:

(a) fulfil, without delay, its obligations under article 19 to investigate and, if evidence so warrants, take enforcement action with respect to the vessel, in which case it shall promptly inform the inspecting State of the results of the investigation and of any enforcement action taken; or

(b) authorize the inspecting State to investigate.

7. Where the flag State authorizes the inspecting State to investigate an alleged violation, the inspecting State shall, without delay, communicate the results of that inves-

tigation to the flag State. The flag State shall, if evidence so warrants, fulfil its obligations to take enforcement action with respect to the vessel. Alternatively, the flag State may authorize the inspecting State to take such enforcement action as the flag State may specify with respect to the vessel, consistent with the rights and obligations of the flag State under this Agreement.

8. Where, following boarding and inspection, there are clear grounds for believing that a vessel has committed a serious violation, and the flag State has either failed to respond or failed to take action as required under paragraphs 6 or 7, the inspectors may remain on board and secure evidence and may require the master to assist in further investigation including, where appropriate, by bringing the vessel without delay to the nearest appropriate port, or to such other port as may be specified in procedures established in accordance with paragraph 2. The inspecting State shall immediately inform the flag State of the name of the port to which the vessel is to proceed. The inspecting State and the flag State and, as appropriate, the port State shall take all necessary steps to ensure the well-being of the crew regardless of their nationality.

9. The inspecting State shall inform the flag State and the relevant organization or the participants in the relevant arrangement of the results of any further investigation.

10. The inspecting State shall require its inspectors to observe generally accepted international regulations, procedures and practices relating to the safety of the vessel and the crew, minimize interference with fishing operations and, to the extent practicable, avoid action which would adversely affect the quality of the catch on board. The inspecting State shall ensure that boarding and inspection is not conducted in a manner that would constitute harassment of any fishing vessel.

11. For the purposes of this article, a serious violation means:

(a) fishing without a valid licence, authorization or permit issued by the flag State in accordance with article 18, paragraph 3 (a);

(b) failing to maintain accurate records of catch and catch-related data, as required by the relevant subregional or regional fisheries management organization or arrangement, or serious misreporting of catch, contrary to the catch reporting requirements of such organization or arrangement;

(c) fishing in a closed area, fishing during a closed season or fishing without, or after attainment of, a quota established by the relevant subregional or regional fisheries management organization or arrangement;

(d) directed fishing for a stock which is subject to a moratorium or for which fishing is prohibited;

(e) using prohibited fishing gear;
(f) falsifying or concealing the markings, identity or registration of a fishing vessel;

(g) concealing, tampering with or disposing of evidence relating to an investigation;

(h) multiple violations which together constitute a serious disregard of conservation and management measures; or

(i) such other violations as may be specified in procedures established by the relevant subregional or regional fisheries management organization or arrangement.

12. Notwithstanding the other provisions of this article, the flag State may, at any time, take action to fulfil its obligations under article 19 with respect to an alleged violation. Where the vessel is under the direction of the inspecting State, the inspecting State shall, at the request of the flag State, release the vessel to the flag State along with full information on the progress and outcome of its investigation.

13. This article is without prejudice to the right of the flag State to take any measures, including proceedings to impose penalties, according to its laws.

14. This article applies mutatis mutandis to boarding and inspection by a State Party which is a member of a subregional or regional fisheries management organization or a participant in a subregional or regional fisheries management arrangement and which has clear grounds for believing that a fishing vessel flying the flag of another State Party has engaged in any activity contrary to relevant conservation and management measures referred to in paragraph 1 in the high seas area covered by such organization or arrangement, and such vessel has subsequently, during the same fishing trip, entered into an area under the national jurisdiction of the inspecting State.

15. Where a subregional or regional fisheries management organization or arrangement has established an alternative mechanism which effectively discharges the obligation under this Agreement of its members or participants to ensure compliance with the conservation and management measures established by the organization or arrangement, members of such organization or participants in such arrangement may agree to limit the application of paragraph 1 as between themselves in respect of the conservation and management measures which have been established in the relevant high seas area.

16. Action taken by States other than the flag State in respect of vessels having engaged in activities contrary to subregional or regional conservation and management measures shall be proportionate to the seriousness of the violation.

17. Where there are reasonable grounds for suspecting that a fishing vessel on the high seas is without nationality, a State may board and inspect the vessel. Where evidence so warrants, the State may take such action as may be appropriate in accordance with international law.

18. States shall be liable for damage or loss attributable to them arising from action taken pursuant to this article when such action is unlawful or exceeds that reasonably required in the light of available information to implement the provisions of this article.

Article 22
Basic procedures for boarding and inspection pursuantto article 21

1. The inspecting State shall ensure that its duly authorized inspectors:
(a) present credentials to the master of the vessel and produce a copy of the text of the relevant conservation and management measures or rules and regulations in force in the high seas area in question pursuant to those measures;

(b) initiate notice to the flag State at the time of the boarding and inspection;

(c) do not interfere with the master's ability to communicate with the authorities of the flag State during the boarding and inspection;

(d) provide a copy of a report on the boarding and inspection to the master and to the authorities of the flag State, noting therein any objection or statement which the master wishes to have included in the report;

(e) promptly leave the vessel following completion of the inspection if they find no evidence of a serious violation; and

(f) avoid the use of force except when and to the degree necessary to ensure the safety of the inspectors and where the inspectors are obstructed in the execution of their duties. The degree of force used shall not exceed that reasonably required in the circumstances.

2. The duly authorized inspectors of an inspecting State

shall have the authority to inspect the vessel, its licence, gear, equipment, records, facilities, fish and fish products and any relevant documents necessary to verify compliance with the relevant conservation and management measures.

3. The flag State shall ensure that vessel masters:
(a) accept and facilitate prompt and safe boarding by the inspectors;
(b) cooperate with and assist in the inspection of the vessel conducted pursuant to these procedures;
(c) do not obstruct, intimidate or interfere with the inspectors in the performance of their duties;

(d) allow the inspectors to communicate with the authorities of the flag State and the inspecting State during the boarding and inspection;

(e) provide reasonable facilities, including, where appropriate, food and accommodation, to the inspectors; and

(f) facilitate safe disembarkation by the inspectors.
4. In the event that the master of a vessel refuses to accept boarding and inspection in accordance with this article and article 21, the flag State shall, except in circumstances where, in accordance with generally accepted international regulations, procedures and practices relating to safety at sea, it is necessary to delay the boarding and inspection, direct the master of the vessel to submit immediately to boarding and inspection and, if the master does not comply with such direction, shall suspend the vessel's authorization to fish and order the vessel to return immediately to port. The flag State shall advise the inspecting State of the action it has taken when the circumstances referred to in this paragraph arise.

Article 23
Measures taken by a port State

1. A port State has the right and the duty to take measures, in accordance with international law, to promote the effectiveness of subregional, regional and global conservation

and management measures. When taking such measures a port State shall not discriminate in form or in fact against the vessels of any State.

2. A port State may, inter alia, inspect documents, fishing gear and catch on board fishing vessels, when such vessels are voluntarily in its ports or at its offshore terminals.

3. States may adopt regulations empowering the relevant national authorities to prohibit landings and transshipments where it has been established that the catch has been taken in a manner which undermines the effectiveness of subregional, regional or global conservation and management measures on the high seas.

4. Nothing in this article affects the exercise by States of their sovereignty over ports in their territory in accordance with international law.

o

PART VII
REQUIREMENTS OF DEVELOPING STATES

Article 24
Recognition of the special requirements of developing States

1. States shall give full recognition to the special requirements of developing States in relation to conservation and management of straddling fish stocks and highly migratory fish stocks and development of fisheries for such stocks. To this end, States shall, either directly or through the United Nations Development Programme, the Food and Agriculture Organization of the United Nations and other specialized agencies, the Global Environment Facility, the Commission on Sustainable Development and other appropriate international and regional organizations and bodies, provide assistance to developing States.

2. In giving effect to the duty to cooperate in the establishment of conservation and management measures for straddling fish stocks and highly migratory fish stocks, States shall take into account the special requirements of developing States, in particular:

(a) the vulnerability of developing States which are dependent on the exploitation of living marine resources, including for meeting the nutritional requirements of their populations or parts thereof;

(b) the need to avoid adverse impacts on, and ensure access to fisheries by, subsistence, small-scale and artisanal fishers and women fishworkers, as well as indigenous people in developing States, particularly small island developing States; and

(c) the need to ensure that such measures do not result in transferring, directly or indirectly, a disproportionate burden of conservation action onto developing States.

Article 25

Forms of cooperation with developing States

1. States shall cooperate, either directly or through subregional, regional or global organizations:

(a) to enhance the ability of developing States, in particular the least-developed among them and small island developing States, to conserve and manage straddling fish stocks and highly migratory fish stocks and to develop their own fisheries for such stocks;

(b) to assist developing States, in particular the least-developed among them and small island developing States, to enable them to participate in high seas fisheries for such stocks, including facilitating access to such fisheries subject to articles 5 and 11; and

(c) to facilitate the participation of developing States in subregional and regional fisheries management organizations and arrangements.

2. Cooperation with developing States for the purposes set out in this article shall include the provision of financial assistance, assistance relating to human resources develop-

ment, technical assistance, transfer of technology, including through joint venture arrangements, and advisory and consultative services.

3. Such assistance shall, inter alia, be directed specifically towards:
(a) improved conservation and management of straddling fish stocks and highly migratory fish stocks through collection, reporting, verification, exchange and analysis of fisheries data and related information;

(b) stock assessment and scientific research; and
(c) monitoring, control, surveillance, compliance and enforcement, including training and capacity-building at the local level, development and funding of national and regional observer programmes and access to technology and equipment.

Article 26

Special assistance in the implementation of this Agreement

1. States shall cooperate to establish special funds to assist developing States in the implementation of this Agreement, including assisting developing States to meet the costs involved in any proceedings for the settlement of disputes to which they may be parties.

2. States and international organizations should assist developing States in establishing new subregional or regional fisheries management organizations or arrangements, or in strengthening existing organizations or arrangements, for the conservation and management of straddling fish stocks and highly migratory fish stocks.

PART VIII

PEACEFUL SETTLEMENT OF DISPUTES

Article 27

Obligation to settle disputes by peaceful means

States have the obligation to settle their disputes by negotiation, inquiry, mediation, conciliation, arbitration, judicial settlement, resort to regional agencies or arrange-

ments, or other peaceful means of their own choice.

Article 28
Prevention of disputes

States shall cooperate in order to prevent disputes. To this end, States shall agree on efficient and expeditious decision-making procedures within subregional and regional fisheries management organizations and arrangements and shall strengthen existing decision-making procedures as necessary.

Article 29
Disputes of a technical nature

Where a dispute concerns a matter of a technical nature, the States concerned may refer the dispute to an ad hoc expert panel established by them. The panel shall confer with the States concerned and shall endeavour to resolve the dispute expeditiously without recourse to binding procedures for the settlement of disputes.

Article 30
Procedures for the settlement of disputes

1. The provisions relating to the settlement of disputes set out in Part XV of the Convention apply mutatis mutandis to any dispute between States Parties to this Agreement concerning the interpretation or application of this Agreement, whether or not they are also Parties to the Convention.

2. The provisions relating to the settlement of disputes set out in Part XV of the Convention apply mutatis mutandis to any dispute between States Parties to this Agreement concerning the interpretation or application of a subregional, regional or global fisheries agreement relating to straddling fish stocks or highly migratory fish stocks to which they are parties, including any dispute concerning the conservation and management of such stocks, whether or not they are also Parties to the Convention.

3. Any procedure accepted by a State Party to this Agreement and the Convention pursuant to article 287 of the Convention shall apply to the settlement of disputes under this Part,

unless that State Party, when signing, ratifying or acceding to this Agreement, or at any time thereafter, has accepted another procedure pursuant to article 287 for the settlement of disputes under this Part.

4. A State Party to this Agreement which is not a Party to the Convention, when signing, ratifying or acceding to this Agreement, or at any time thereafter, shall be free to choose, by means of a written declaration, one or more of the means set out in article 287, paragraph 1, of the Convention for the settlement of disputes under this Part. Article 287 shall apply to such a declaration, as well as to any dispute to which such State is a party which is not covered by a declaration in force. For the purposes of conciliation and arbitration in accordance with Annexes V, VII and VIII to the Convention, such State shall be entitled to nominate conciliators, arbitrators and experts to be included in the lists referred to in Annex V, article 2, Annex VII, article 2, and Annex VIII, article 2, for the settlement of disputes under this Part.

5. Any court or tribunal to which a dispute has been submitted under this Part shall apply the relevant provisions of the Convention, of this Agreement and of any relevant subregional, regional or global fisheries agreement, as well as generally accepted standards for the conservation and management of living marine resources and other rules of international law not incompatible with the Convention, with a view to ensuring the conservation of the straddling fish stocks and highly migratory fish stocks concerned.

Article 31
Provisional measures

1. Pending the settlement of a dispute in accordance with this Part, the parties to the dispute shall make every effort to enter into provisional arrangements of a practical nature.

2. Without prejudice to article 290 of the Convention, the court or tribunal to which the dispute has been submitted

under this Part may prescribe any provisional measures which it considers appropriate under the circumstances to preserve the respective rights of the parties to the dispute or to prevent damage to the stocks in question, as well as in the circumstances referred to in article 7, paragraph 5, and article 16, paragraph 2.

3. A State Party to this Agreement which is not a Party to the Convention may declare that, notwithstanding article 290, paragraph 5, of the Convention, the International Tribunal for the Law of the Sea shall not be entitled to prescribe, modify or revoke provisional measures without the agreement of such State.

Article 32

Limitations on applicability of procedures for thesettlement of disputes

Article 297, paragraph 3, of the Convention applies also to this Agreement.

PART IX

NON-PARTIES TO THIS AGREEMENT

Article 33

Non-parties to this Agreement

1. States Parties shall encourage non-parties to this Agreement to become parties thereto and to adopt laws and regulations consistent with its provisions.

2. States Parties shall take measures consistent with this Agreement and international law to deter the activities of vessels flying the flag of non-parties which undermine the effective implementation of this Agreement.

PART X

GOOD FAITH AND ABUSE OF RIGHTS

Article 34

Good faith and abuse of rights

States Parties shall fulfil in good faith the obligations assumed under this Agreement and shall exercise the rights recognized in this Agreement in a manner which would not con-

stitute an abuse of right.

Part XI
RESPONSIBILITY AND LIABILITY
Article 35
Responsibility and liability

States Parties are liable in accordance with international law for damage or loss attributable to them in regard to this Agreement.

PART XII
REVIEW CONFERENCE
Article 36
Review conference

1. Four years after the date of entry into force of this Agreement, the Secretary-General of the United Nations shall convene a conference with a view to assessing the effectiveness of this Agreement in securing the conservation and management of straddling fish stocks and highly migratory fish stocks. The Secretary-General shall invite to the conference all States Parties and those States and entities which are entitled to become parties to this Agreement as well as those intergovernmental and non-governmental organizations entitled to participate as observers.

2. The conference shall review and assess the adequacy of the provisions of this Agreement and, if necessary, propose means of strengthening the substance and methods of implementation of those provisions in order better to address any continuing problems in the conservation and management of straddling fish stocks and highly migratory fish stocks.

PART XIII
FINAL PROVISIONS
Article 37
Signature

This Agreement shall be open for signature by all States and the other entities referred to in article 1, paragraph 2(b), and shall remain open for signature at United Nations Headquarters for twelve months from the fourth of December 1995.

Article 38

Ratification

This Agreement is subject to ratification by States and the other entities referred to in article 1, paragraph 2(b). The instruments of ratification shall be deposited with the Secretary-General of the United Nations.

Article 39

Accession

This Agreement shall remain open for accession by States and the other entities referred to in article 1, paragraph 2(b). The instruments of accession shall be deposited with the Secretary-General of the United Nations.

Article 40

Entry into force

1. This Agreement shall enter into force 30 days after the date of deposit of the thirtieth instrument of ratification or accession.

2. For each State or entity which ratifies the Agreement or accedes thereto after the deposit of the thirtieth instrument of ratification or accession, this Agreement shall enter into force on the thirtieth day following the deposit of its instrument of ratification or accession.

Article 41

Provisional application

1. This Agreement shall be applied provisionally by a State or entity which consents to its provisional application by so notifying the depositary in writing. Such provisional application shall become effective from the date of receipt of the notification.

2. Provisional application by a State or entity shall terminate upon the entry into force of this Agreement for that State or entity or upon notification by that State or entity to the depositary in writing of its intention to terminate

provisional application.

Article 42

Reservations and exceptions

No reservations or exceptions may be made to this Agreement.

Article 43

Declarations and statements

Article 42 does not preclude a State or entity, when signing, ratifying or acceding to this Agreement, from making declarations or statements, however phrased or named, with a view, inter alia, to the harmonization of its laws and regulations with the provisions of this Agreement, provided that such declarations or statements do not purport to exclude or to modify the legal effect of the provisions of this Agreement in their application to that State or entity.

Article 44

Relation to other agreements

1. This Agreement shall not alter the rights and obligations of States Parties which arise from other agreements compatible with this Agreement and which do not affect the enjoyment by other States Parties of their rights or the performance of their obligations under this Agreement.

2. Two or more States Parties may conclude agreements modifying or suspending the operation of provisions of this Agreement, applicable solely to the relations between them, provided that such agreements do not relate to a provision derogation from which is incompatible with the effective execution of the object and purpose of this Agreement, and provided further that such agreements shall not affect the application of the basic principles embodied herein, and that the provisions of such agreements do not affect the enjoyment by other States Parties of their rights or the performance of their obligations under this Agreement.

3. States Parties intending to conclude an agreement referred to in paragraph 2 shall notify the other States Parties through the depositary of this Agreement of their intention to conclude the agreement and of the modification

or suspension for which it provides.

Article 45
Amendment

1. A State Party may, by written communication addressed to the Secretary-General of the United Nations, propose amendments to this Agreement and request the convening of a conference to consider such proposed amendments. The Secretary-General shall circulate such communication to all States Parties. If, within six months from the date of the circulation of the communication, not less than one half of the States Parties reply favourably to the request, the Secretary-General shall convene the conference.

2. The decision-making procedure applicable at the amendment conference convened pursuant to paragraph 1 shall be the same as that applicable at the United Nations Conference on Straddling Fish Stocks and Highly Migratory Fish Stocks, unless otherwise decided by the conference. The conference should make every effort to reach agreement on any amendments by way of consensus and there should be no voting on them until all efforts at consensus have been exhausted.

3. Once adopted, amendments to this Agreement shall be open for signature at United Nations Headquarters by States Parties for twelve months from the date of adoption, unless otherwise provided in the amendment itself.

4. Articles 38, 39, 47 and 50 apply to all amendments to this Agreement.

5. Amendments to this Agreement shall enter into force for the States Parties ratifying or acceding to them on the thirtieth day following the deposit of instruments of ratification or accession by two thirds of the States Parties. Thereafter, for each State Party ratifying or acceding to an amendment after the deposit of the required number of such instruments, the amendment shall enter into force on the thirtieth day following the deposit of its instrument of ratification or accession.

6. An amendment may provide that a smaller or a larger number of ratifications or accessions shall be required for its entry into force than are required by this article.

7. A State which becomes a Party to this Agreement after the entry into force of amendments in accordance with paragraph 5 shall, failing an expression of a different intention by that State:

(a) be considered as a Party to this Agreement as so amended; and
(b) be considered as a Party to the unamended Agreement in relation to any State Party not bound by the amendment.

Article 46
Denunciation

1. A State Party may, by written notification addressed to the Secretary-General of the United Nations, denounce this Agreement and may indicate its reasons. Failure to indicate reasons shall not affect the validity of the denunciation. The denunciation shall take effect one year after the date of receipt of the notification, unless the notification specifies a later date.

2. The denunciation shall not in any way affect the duty of any State Party to fulfil any obligation embodied in this Agreement to which it would be subject under international law independently of this Agreement.

Article 47
Participation by international organizations

1. In cases where an international organization referred to in Annex IX, article 1, of the Convention does not have competence over all the matters governed by this Agreement, Annex IX to the Convention shall apply mutatis mutandis to participation by such international organization in this Agreement, except that the following provisions of that Annex shall not apply:

(a) article 2, first sentence; and
(b) article 3, paragraph 1.

2. In cases where an international organization referred to

in Annex IX, article 1, of the Convention has competence over all the matters governed by this Agreement, the following provisions shall apply to participation by such international organization in this Agreement:

(a) at the time of signature or accession, such international organization shall make a declaration stating:

(i) that it has competence over all the matters governed by this Agreement;

(ii) that, for this reason, its member States shall not become States Parties, except in respect of their territories for which the international organization has no responsibility; and

(iii) that it accepts the rights and obligations of States under this Agreement;

(b) participation of such an international organization shall in no case confer any rights under this Agreement on member States of the international organization;

(c) in the event of a conflict between the obligations of an international organization under this Agreement and its obligations under the agreement establishing the international organization or any acts relating to it, the obligations under this Agreement shall prevail.

Article 48

Annexes

1. The Annexes form an integral part of this Agreement and, unless expressly provided otherwise, a reference to this Agreement or to one of its Parts includes a reference to the Annexes relating thereto.

2. The Annexes may be revised from time to time by States Parties. Such revisions shall be based on scientific and technical considerations. Notwithstanding the provisions of article 45, if a revision to an Annex is adopted by consensus

at a meeting of States Parties, it shall be incorporated in this Agreement and shall take effect from the date of its adoption or from such other date as may be specified in the revision. If a revision to an Annex is not adopted by consensus at such a meeting, the amendment procedures set out in article 45 shall apply.

Article 49
Depositary

The Secretary-General of the United Nations shall be the depositary of this Agreement and any amendments or revisions thereto.

Article 50
Authentic texts

The Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish texts of this Agreement are equally authentic.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned Plenipotentiaries, being duly authorized thereto, have signed this Agreement.

OPENED FOR SIGNATURE at New York, this fourth day of December, one thousand nine hundred and ninety-five, in a single original, in the Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish languages.

ANNEX I
STANDARD REQUIREMENTS FOR THE COLLECTION AND SHARING OF DATA

Article 1
General principles

1. The timely collection, compilation and analysis of data are fundamental to the effective conservation and management of straddling fish stocks and highly migratory fish stocks. To this end, data from fisheries for these stocks on the high seas and those in areas under national jurisdiction are required and should be collected and compiled in such a way as to enable statistically meaningful analysis for the purposes of fishery resource conservation and management. These

data include catch and fishing effort statistics and other fishery-related information, such as vessel-related and other data for standardizing fishing effort. Data collected should also include information on non-target and associated or dependent species. All data should be verified to ensure accuracy. Confidentiality of non-aggregated data shall be maintained. The dissemination of such data shall be subject to the terms on which they have been provided.

2. Assistance, including training as well as financial and technical assistance, shall be provided to developing States in order to build capacity in the field of conservation and management of living marine resources. Assistance should focus on enhancing capacity to implement data collection and verification, observer programmes, data analysis and research projects supporting stock assessments. The fullest possible involvement of developing State scientists and managers in conservation and management of straddling fish stocks and highly migratory fish stocks should be promoted.

Article 2

Principles of data collection, compilation and exchange

The following general principles should be considered in defining the parameters for collection, compilation and exchange of data from fishing operations for straddling fish stocks and highly migratory fish stocks:

(a) States should ensure that data are collected from vessels flying their flag on fishing activities according to the operational characteristics of each fishing method (e.g., each individual tow for trawl, each set for long-line and purse-seine, each school fished for pole-and-line and each day fished for troll) and in sufficient detail to facilitate effective stock assessment;

(b) States should ensure that fishery data are verified through an appropriate system;

(c) States should compile fishery-related and other supporting scientific data and provide them in an agreed format and in a timely manner to the relevant subregional or regional

fisheries management organization or arrangement where one exists. Otherwise, States should cooperate to exchange data either directly or through such other cooperative mechanisms as may be agreed among them;

(d) States should agree, within the framework of subregional or regional fisheries management organizations or arrangements, or otherwise, on the specification of data and the format in which they are to be provided, in accordance with this Annex and taking into account the nature of the stocks and the fisheries for those stocks in the region. Such organizations or arrangements should request non-members or non-participants to provide data concerning relevant fishing activities by vessels flying their flag;

(e) such organizations or arrangements shall compile data and make them available in a timely manner and in an agreed format to all interested States under the terms and conditions established by the organization or arrangement; and

(f) scientists of the flag State and from the relevant subregional or regional fisheries management organization or arrangement should analyse the data separately or jointly, as appropriate.

Article 3

Basic fishery data

1. States shall collect and make available to the relevant subregional or regional fisheries management organization or arrangement the following types of data in sufficient detail to facilitate effective stock assessment in accordance with agreed procedures:

(a) time series of catch and effort statistics by fishery and fleet;

(b) total catch in number, nominal weight, or both, by species (both target and non-target) as is appropriate to each fishery. [Nominal weight is defined by the Food and Agriculture Organization of the United Nations as the live-weight equivalent of the landings];

(c) discard statistics, including estimates where necessary, reported as number or nominal weight by species, as is appropriate to each fishery;

(d) effort statistics appropriate to each fishing method; and
(e) fishing location, date and time fished and other statistics on fishing operations as appropriate.
2. States shall also collect where appropriate and provide to the relevant subregional or regional fisheries management organization or arrangement information to support stock assessment, including:

(a) composition of the catch according to length, weight and sex;
(b) other biological information supporting stock assessments, such as information on age, growth, recruitment, distribution and stock identity; and

(c) other relevant research, including surveys of abundance, biomass surveys, hydro-acoustic surveys, research on environmental factors affecting stock abundance, and oceanographic and ecological studies.

Article 4
Vessel data and information

1. States should collect the following types of vessel-related data for standardizing fleet composition and vessel fishing power and for converting between different measures of effort in the analysis of catch and effort data:

(a) vessel identification, flag and port of registry;
(b) vessel type;
(c) vessel specifications (e.g., material of construction, date built, registered length, gross registered tonnage, power of main engines, hold capacity and catch storage methods); and

(d) fishing gear description (e.g., types, gear specifica-

tions and quantity).
2. The flag State will collect the following information:
(a) navigation and position fixing aids;
(b) communication equipment and international radio call sign; and
(c) crew size.

Article 5
Reporting

A State shall ensure that vessels flying its flag send to its national fisheries administration and, where agreed, to the relevant subregional or regional fisheries management organization or arrangement, logbook data on catch and effort, including data on fishing operations on the high seas, at sufficiently frequent intervals to meet national requirements and regional and international obligations. Such data shall be transmitted, where necessary, by radio, telex, facsimile or satellite transmission or by other means.

Article 6
Data verification

States or, as appropriate, subregional or regional fisheries management organizations or arrangements should establish mechanisms for verifying fishery data, such as:
(a) position verification through vessel monitoring systems;
(b) scientific observer programmes to monitor catch, effort, catch composition (target and non-target) and other details of fishing operations;

(c) vessel trip, landing and transshipment reports; and
(d) port sampling.

Article 7
Data exchange

1. Data collected by flag States must be shared with other flag States and relevant coastal States through appropriate subregional or regional fisheries management organizations or arrangements. Such organizations or arrangements shall compile data and make them available in a timely manner and in an agreed format to all interested States under the terms and conditions established by the organization or arrangement, while maintaining confidentiality of non-aggregated data, and should, to the extent feasible, develop database

systems which provide efficient access to data.

2. At the global level, collection and dissemination of data should be effected through the Food and Agriculture Organization of the United Nations. Where a subregional or regional fisheries management organization or arrangement does not exist, that organization may also do the same at the subregional or regional level by arrangement with the States concerned.

ANNEX II

GUIDELINES FOR THE APPLICATION OF PRECAUTIONARY REFERENCE-POINTS IN CONSERVATION AND MANAGEMENT OF STRADDLING FISH-STOCKS AND HIGHLY MIGRATORY FISH STOCKS

1. A precautionary reference point is an estimated value derived through an agreed scientific procedure, which corresponds to the state of the resource and of the fishery, and which can be used as a guide for fisheries management.

2. Two types of precautionary reference points should be used: conservation, or limit, reference points and management, or target, reference points. Limit reference points set boundaries which are intended to constrain harvesting within safe biological limits within which the stocks can produce maximum sustainable yield. Target reference points are intended to meet management objectives.

3. Precautionary reference points should be stock-specific to account, inter alia, for the reproductive capacity, the resilience of each stock and the characteristics of fisheries exploiting the stock, as well as other sources of mortality and major sources of uncertainty.

4. Management strategies shall seek to maintain or restore populations of harvested stocks, and where necessary associated or dependent species, at levels consistent with previously agreed precautionary reference points. Such reference

points shall be used to trigger pre-agreed conservation and management action. Management strategies shall include measures which can be implemented when precautionary reference points are approached.

5. Fishery management strategies shall ensure that the risk of exceeding limit reference points is very low. If a stock falls below a limit reference point or is at risk of falling below such a reference point, conservation and management action should be initiated to facilitate stock recovery. Fishery management strategies shall ensure that target reference points are not exceeded on average.

6. When information for determining reference points for a fishery is poor or absent, provisional reference points shall be set. Provisional reference points may be established by analogy to similar and better-known stocks. In such situations, the fishery shall be subject to enhanced monitoring so as to enable revision of provisional reference points as improved information becomes available.

7. The fishing mortality rate which generates maximum sustainable yield should be regarded as a minimum standard for limit reference points. For stocks which are not overfished, fishery management strategies shall ensure that fishing mortality does not exceed that which corresponds to maximum sustainable yield, and that the biomass does not fall below a predefined threshold. For overfished stocks, the biomass which would produce maximum sustainable yield can serve as a rebuilding target.

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

ACCORD AUX FINS DE L'APPLICATION DES DISPOSITIONS DE LA CONVENTION DES NATIONS UNIES SUR LE DROIT DE LA MER DU 10 DÉCEMBRE 1982 RELATIVES À LA CONSERVATION ET À LA GESTION DES STOCKS DE POISSONS DONT LES DÉPLACEMENTS S'EFFECTUENT TANT À L'INTÉRIEUR QU'AU-DELÀ DE ZONES ÉCONOMIQUES EXCLUSIVES (STOCKS CHEVAUCHANTS) ET DES STOCKS DE POISSONS GRANDS MIGRATEURS

Les États parties au présent Accord,

Rappelant les dispositions pertinentes de la Convention des Nations Unies sur le droit de la mer du 10 décembre 1982,

Résolus à assurer la conservation à long terme et l'exploitation durable des stocks de poissons dont les déplacements s'effectuent tant à l'intérieur qu'au-delà de zones économiques exclusives (stocks chevauchants) et des stocks de poissons grands migrateurs,

Résolus à améliorer la coopération entre les États à cette fin,

Lançant un appel aux États du pavillon, aux États du port et aux États côtiers pour qu'ils fassent respecter plus efficacement les mesures de conservation et de gestion adoptées pour ces stocks,

Désireux d'apporter une solution en particulier aux problèmes identifiés dans la section C du chapitre 17 d'Action 21, adoptée par la Conférence des Nations Unies sur l'environnement et le développement, entre autres le fait que la gestion des pêcheries en haute mer est inadéquate dans dc nombreuses zones, et que certaines ressources sont surexploitées, et notant les problèmes suivants : pêche non réglementée, suréquipement, taille excessive des flottes, pratique du changement de pavillon pour échapper aux contrôles, engins de pêche insuffisamment sélectifs, manque de fiabilité des bases de données et insuffisance de la coopération entre les États,

S'engageant à pratiquer une pêche responsable,

Conscients de la nécessité d'éviter de causer des dommages au milieu marin, de préserver la diversité biologique, de maintenir l'intégrité des écosystèmes marins et de réduire au minimum le risque d'effets à long terme ou irréversibles des opérations de pêche,

Reconnaissant la nécessité de fournir aux États en développement une assistance spéciale, notamment financière, scientifique et technique, pour leur permettre de concourir efficacement à la conservation, à la gestion et à l'exploitation durable des stocks de poissons chevauchants et des stocks de poissons grands migrateurs,

Convaincus que le meilleur moyen d'atteindre ces objectifs et de contribuer au maintien de la paix et de la sécurité internationales est de conclure un aceord aux fins de l'application des dispositions pertinentes de la Convention,

Affirmant que les questions qui ne sont pas réglées dans la Convention ou dans le présent Accord continuent d'être régies par les règles et principes du droit international général,

Sont convenus de ce qui suit :

PARTIE I. DISPOSITIONS GÉNÉRALES

Article premier. Emploi des termes et champ d'application

1. Aux fins du présent Accord :

a) On entend par "Convention" la Convention des Nations Unies sur le droit de la mer du 10 décembre 1982;

b) On entend par "mesures de conservation et de gestion" les mesures visant à conserver et à gérer une ou plusieurs espèces de ressources biologiques marines qui sont adoptées et appliquées de manière compatible avec les règles pertinentes du droit international telles qu'elles ressortent de la Convention et du présent Accord;

c) Le terme "poisson" englobe les mollusques et les crustacés à l'exception de ceux qui appartiennent aux espèces sédentaires telles qu'elles sont définies à l'article 77 de la Convention; et

d) On entend par "arrangement" un mécanisme de coopération créé conformément à la Convention et au présent Accord par deux ou plusieurs États afin notamment d'instituer dans une sous-région ou région des mesures pour la conservation et la gestion d'un ou plusieurs stocks de poissons chevauchants ou stocks de poissons grands migrateurs.

2. a) On entend par "États parties" les États qui ont consenti à être liés par le présent Accord et à l'égard desquels celui-ci est en vigueur;

b) Le présent Accord s'applique mutatis mutandis :

i) À toute entité visée à l'article 305, paragraphe 1, lettres c), d) et e) de la Convention; et

ii) Sous réserve de l'article 47, à toute entité appelée "organisation internationale" à l'article premier de l'annexe IX de la Convention qui devient partie au présent Accord et, dans cette mesure, l'expression "États parties" s'entend de ces entités.

3. Le présent Accord s'applique mutatis mutandis aux autres entités de pêche dont les navires se livrent à la pêche en haute mer.

Article 2. Objectif

Le présent Accord a pour objectif d'assurer la conservation à long terme et l'exploitation durable des stocks de poissons chevauchants et des stocks de poissons grands migrateurs grâce à l'application effective des dispositions pertinentes de la Convention.

Article 3. Application

1. Sauf disposition contraire, le présent Accord s'applique à la conservation et à la gestion des stocks de poissons chevauchants et des stocks de poissons grands migrateurs dans les zones qui ne relèvent pas de la juridiction nationale, si ce n'est que les articles 6 et 7 s'appliquent également à la conservation et à la gestion de ces stocks dans les zones relevant de la juridiction nationale, sans préjudice des différents régimes juridiques applicables en vertu de la Convention dans les zones relevant de la juridiction nationale et dans les zones au-delà de la juridiction nationale.

2. Dans l'exercice de ses droits souverains aux fins de l'exploration et de l'exploitation, de la conservation et de la gestion des stocks de poissons chevauchants et des stocks de poissons grands migrateurs dans les zones relevant de sa juridiction nationale, l'État côtier applique mutatis mutandis les principes généraux énoncés à l'article 5.

3. Les États tiennent dûment compte de la capacité des États en développement d'appliquer les articles 5, 6 et 7 dans les zones relevant de leur juridiction nationale et de leurs besoins d'assistance comme prévu dans le présent Accord.

À cette fin, la partie VII s'applique mutatis mutandis aux zones relevant de la juridiction nationale.

Article 4. Relation entre le présent Accord et la Convention

Aucune disposition du présent Accord ne porte atteinte aux droits, à la juridiction et aux obligations des États en vertu de la Convention. Le présent Accord est interprété et appliqué dans le contexte de la Convention et d'une manière compatible avec celle-ci.

PARTIE II. CONSERVATION ET GESTION DES STOCKS DE POISSONS CHEVAUCHANTS ET DES STOCKS DE POISSONS GRANDS MIGRATEURS

Article 5. Principes généraux

En vue d'assurer la conservation et la gestion des stocks de poissons chevauchants et des stocks de poissons grands migrateurs, les États côtiers et les États qui se livrent à la pêche en haute mer, en exécution de l'obligation de coopérer que leur impose la Convention :

a) Adoptent des mesures pour assurer la durabilité à long terme des stocks de poissons chevauchants et des stocks de poissons grands migrateurs et en favoriser l'exploitation optimale;

b) Veillent à ce que ces mesures soient fondées sur les données scientifiques les plus fiables dont ils disposent et soient de nature à maintenir ou à rétablir les stocks à des niveaux qui assurent le rendement constant maximum, eu égard aux facteurs économiques et écologiques pertinents, y compris les besoins particuliers des États en développement, et compte tenu des méthodes en matière de pêche, de l'interdépendance des stocks et de toutes

normes minimales internationales généralement recommandées aux plans sous-régional, régional ou mondial;

c) Appliquent l'approche de précaution conformément à l'article 6;

d) Évaluent l'impact de la pêche, des autres activités humaines et des facteurs écologiques sur les stocks visés ainsi que sur les espèces qui appartiennent au même écosystème que les stocks visés ou qui leur sont associés ou en dépendent;

e) Adoptent, le cas échéant, des mesures de conservation et de gestion à l'égard des espèces qui appartiennent au même écosystème que les stocks visés ou qui leur sont associés ou en dépendent, en vue de maintenir ou de rétablir les stocks de ces espèces à un niveau tel que leur reproduction ne risque pas d'être sérieusement compromise;

f) Réduisent au minimum la pollution, les déchets, les rejets, les captures par des engins perdus ou abandonnés, les captures d'espèces de poissons et autres non visées (ci-après dénommées espèces non visées) et l'impact sur les espèces associées ou dépendantes, en particulier les espèces menacées d'extinction, grâce à des mesures incluant, pour autant que possible, la mise au point et l'utilisation d'engins et de techniques de pêche sélectifs, sans danger pour l'environnement et d'un bon rapport coût-efficacité;

g) Protègent la diversité biologique dans le milieu marin;

h) Prennent des mesures en vue d'empêcher ou de faire cesser la surexploitation et la surcapacité et de faire en sorte que l'effort de pêche n'atteigne pas un niveau incompatible avec l'exploitation durable des ressources halieutiques;

i) Prennent en compte les intérêts des pêcheurs qui se livrent à la pêche artisanale et à la pêche de subsistance;

j) Recueillent et mettent en commun en temps opportun des données complètes et exactes sur les activités de pêche, notamment sur la position des navires, les captures d'espèces visées et d'espèces non visées et l'effort de pêche, comme prévu à l'annexe I, ainsi que les informations provenant des programmes de recherche nationaux et internationaux;

k) Encouragent et pratiquent la recherche scientifique et mettent au point des techniques appropriées à l'appui de la conservation et de la gestion des pêcheries; et

l) Appliquent et veillent à faire respecter des mesures de conservation et de gestion grâce à des systèmes efficaces d'observation, de contrôle et de surveillance.

Article 6. Application de l'approche de précaution

1. Les États appliquent largement l'approche de précaution à la conservation, à la gestion et à l'exploitation des stocks de poissons chevauchants et des stocks de poissons grands migrateurs afin de protéger les ressources biologiques marines et de préserver le milieu marin.

2. Les États prennent d'autant de précautions que les données sont incertaines, peu fiables ou inadéquates. Le manque de données scientifiques adéquates ne saurait être invoqué pour ne pas prendre de mesures de conservation et de gestion ou pour en différer l'adoption.

3. Pour mettre en oeuvre l'approche de précaution, les États :

a) Améliorent la prise de décisions en matière de conservation et de gestion des ressources halieutiques en se procurant et en mettant en commun les informations scientifiques les plus fiables disponibles et en appliquant des techniques perfectionnées pour faire face aux risques et à l'incertitude;

b) Appliquent les directives énoncées à l'annexe II et déterminent, sur la base des informations scientifiques les plus fiables dont ils disposent, des points de référence pour chaque stock, ainsi que les mesures à prendre si ceux-ci sont dépassés;

c) Tiennent compte notamment des incertitudes concernant l'importance numérique des stocks et le rythme de reproduction, des points de référence, de l'état des stocks par rapport à ces points, de l'étendue et de la répartition de la mortalité due à la pêche et de l'impact des activités de pêche sur les espèces non visées et les espèces associées ou dépendantes, ainsi que des conditions océaniques, écologiques et socio-économiques existantes et prévues;

et

d) Mettent au point des programmes de collecte de données et de recherche afin d'évaluer l'impact de la pêche sur les espèces non visées et les espèces associées ou dépendantes et sur leur environnement, et adoptent les plans nécessaires pour assurer la conservation de ces espèces et protéger les habitats particulièrement menacés.

4. Lorsque les points de référence sont prêts d'être atteints, les États prennent des mesures pour qu'ils ne soient pas dépassés. Si ces points sont dépassés, les États prennent immédiatement, pour reconstituer les stocks, les mesures de conservation et de gestion supplémentaires visées au paragraphe 3 b).

5. Lorsque l'état des stocks visés ou des espèces non visées ou des espèces associées ou dépendantes devient préoccupant, les États renforcent la surveillance qu'ils exercent sur ces stocks et espèces afin d'évaluer leur état et l'efficacité des mesures de conservation et de gestion. Ils révisent régulièrement celles-ci en fonction des nouvelles données.

6. Pour les nouvelles pêcheries ou les pêcheries exploratoires, les États adoptent, dès que possible, des mesures prudentes de conservation et de gestion, consistant notamment à limiter le volume des captures et l'effort de pêche. Ces mesures restent en vigueur jusqu'à ce que suffisamment de données aient été réunies pour évaluer l'impact de la pêche sur la durabilité à long terme des stocks; des mesures de conservation et de gestion fondées sur cette évaluation sont alors adoptées. Le cas échéant, ces dernières mesures permettent le développement progressif des pêcheries.

7. Si un phénomène naturel a des effets néfastes notables sur l'état de stocks de poissons chevauchants ou de stocks de poissons grands migrateurs, les États adoptent d'urgence des mesures de conservation et de gestion pour que l'activité de pêche n'aggrave pas ces effets néfastes. Ils adoptent également d'urgence de telles mesures lorsque l'activité de pêche menace sérieusement la durabilité de ces stocks. Les mesures d'urgence sont de caractère temporaire et sont fondées sur les données scientifiques les plus fiables dont ces États disposent.

Article 7. Compatibilité des mesures de conservation et de gestion

1. Sans préjudice des droits souverains que la Convention reconnaît aux États côtiers aux fins de l'exploration, l'exploitation, la conservation et la gestion des ressources biologiques marines dans les zones relevant de leur juridiction nationale, et sans préjudice du droit qu'ont tous les États de permettre à leurs ressortissants de se livrer à la pêche en haute mer conformément à la

Convention :

a) S'agissant des stocks de poissons chevauchants, les États côtiers concernés et les États dont des ressortissants exploitent ces stocks dans un secteur adjacent de la haute mer s'efforcent, soit directement soit par l'intermédiaire des mécanismes de coopération appropriés prévus dans lapartie III, de s'entendre sur les mesures nécessaires à la conservation de ces stocks dans le secteur adjacent de la haute mer;

b) S'agissant des stocks de poissons grands migrateurs, les États côtiers concernés et les autres États dont des ressortissants exploitent ces stocks dans la région coopèrent, soit directement soit par l'intermédiaire des mécanismes de coopération appropriés prévus dans la partie III, afin d'assurer la conservation et de favoriser l'exploitation optimale de ces stocks dans l'ensemble de la région, aussi bien dans les zones relevant de la juridiction nationale qu'au-delà de celles-ci.

2. Les mesures de conservation et de gestion instituées pour la haute mer et celles adoptées pour les zones relevant de la juridiction nationale doivent être compatibles afin d'assurer la conservation et la gestion de l'ensemble des stocks de poissons chevauchants et des stocks de poissons grands migrateurs. À cette fin, les États côtiers et les États qui se livrent à la pêche en haute mer ont l'obligation de coopérer en vue de parvenir à des mesures compatibles en ce qui concerne ces stocks. Pour arrêter des mesures de conservation et de gestion compatibles, les États :

a) Tiennent compte des mesures de conservation et de gestion adoptées et appliquées, conformément à l'article 61 de la Convention, par les États côtiers pour les mêmes stocks dans les zones relevant de leur juridiction nationale et veillent à ce que les mesures instituées en haute mer pour ces stocks ne nuisent pas à leur efficacité;

b) Tiennent compte des mesures préalablement arrêtées d'un commun accord et appliquées pour la haute mer, conformément à la Convention, par les États côtiers concernés et les États qui se livrent à la pêche en haute mer en ce qui concerne les mêmes stocks;

c) Tiennent compte des mesures préalablement arrêtées d'un commun accord et appliquées conformément à la Convention par une organisation ou un arrangement sous-régional ou régional de gestion des pêcheries en ce qui concerne les mêmes stocks;

d) Tiennent compte de l'unité biologique et des autres caractéristiques biologiques des stocks et des rapports entre la répartition des stocks, les pêcheries et les particularités géographiques de la région concernée, y compris de l'importance quantitative de ces stocks et de leur degré d'exploitation dans les zones relevant de la juridiction nationale;

e) Tiennent compte de la mesure dans laquelle les États côtiers et les États qui se livrent à la pêche en haute mer sont tributaires des stocks concernés; et

f) Veillent à ce que ces mesures n'aient pas d'effets nuisibles sur l'ensemble des ressources biologiques marines.

3. Pour s'acquitter de l'obligation de coopérer qui leur incombe, les États font tout leur possible pour s'entendre dans un délai raisonnable sur des mesures de conservation et de gestion compatibles.

4. Si les États intéressés ne peuvent s'entendre dans un délai raisonnable, l'un quelconque d'entre eux peut invoquer les procédures de règlement des différends prévues dans la partie VIII.

5. En attendant qu'un accord soit réalisé sur des mesures de conservation et de gestion compatibles, les États concernés, dans un esprit de conciliation et de coopération, font tout leur possible pour convenir d'arrangements provisoires d'ordre pratique. S'ils ne peuvent se mettre d'accord sur de tels arrangements, l'un quelconque d'entre eux peut, en vue d'obtenir des mesures conservatoires, soumettre le différend à une cour ou un tribunal, conformément aux procédures de règlement des différends prévues dans la partie VIII.

6. Les arrangements provisoires convenus ou les mesures conservatoires prescrites conformément au paragraphe 5 doivent être compatibles avec les dispositions de la présente partie et tenir dûment compte des droits et obligations de tous les États concernés; ils ne doivent pas compromettre ni entraver la conclusion d'un accord définitif sur des mesures de conservation et de gestion compatibles et sont sans préjudice du résultat final des procédures de règlement des différends qui ont pu être engagées.

7. Les États côtiers informent régulièrement, soit directement soit par l'intermédiaire des organisations ou arrangements de gestion des pêcheries sous-régionaux ou régionaux compétents ou par d'autres moyens appropriés, les États qui se livrent à la pêche en haute mer dans la région ou la sous-région des mesures qu'ils ont adoptées concernant les stocks de poissons chevauchants et les stocks de poissons grands migrateurs dans les zones relevant de leur juridiction nationale.

8. Les États qui se livrent à la pêche en haute mer informent régulièrement, soit directement soit par l'intermédiaire des organisations ou arrangements de gestion des pêcheries sous-régionaux ou régionaux compétents ou par d'autres moyens appropriés, les autres États intéressés des mesures qu'ils ont adoptées pour réglementer les activités des navires battant leur pavillon qui exploitent ces stocks en haute mer.

PARTIE III. MÉCANISMES DE COOPÉRATION INTERNATIONALE CONCERNANT LES STOCKS DE POISSONS CHEVAUCHANTS ET LES STOCKS DE POISSONS GRANDS MIGRATEURS

Article 8. Coopération en matière de conservation et de gestion

1. Les États côtiers et les États qui se livrent à la pêche en haute mer, agissant conformément à la Convention, coopèrent en ce qui concerne les stocks de poissons chevauchants et les stocks de poissons grands migrateurs, soit directement soit par l'intermédiaire des organisations ou arrangements de gestion des pêcheries sous-régionaux ou régionaux compétents, en tenant compte des caractéristiques particulières de la région ou sous-région, afin d'assurer efficacement la conservation et la gestion de ces stocks.

2. Les États engagent des consultations de bonne foi et sans retard, notamment lorsqu'il y a lieu de penser que les stocks de poissons chevauchants et les stocks de poissons grands migrateurs concernés sont menacés de surexploitation ou lorsqu'une nouvelle pêcherie visant ces stocks est aménagée. À cette fin, des consultations peuvent être engagées à la demande de tout État intéressé en vue de l'institution d'arrangements appropriés pour assurer la conservation et la gestion des stocks. En attendant de convenir de ces arrangements, les États appliquent les dispositions du présent Accord et agissent de bonne foi et en tenant dûment compte des droits, intérêts et obligations des autres États.

3. Lorsqu'une organisation ou un arrangement de gestion des pêcheries sous-régional ou régional a compétence pour instituer des mesures de conservation et de gestion concernant certains stocks de poissons chevauchants ou stocks de poissons grands migrateurs, les États qui exploitent ces stocks en haute mer et les États côtiers intéressés s'acquittent de leur obligation de coopérer en devenant membres de ladite organisation -- ou participants audit arrangement -- ou en acceptant d'appliquer les mesures de conservation et de gestion instituées par l'organisation ou arrangement. Les États qui ont un intérêt réel dans les pêcheries concernées peuvent devenir membres de l'organisation ou participants à l'arrangement. Les dispositions régissant l'admission à l'organisation ou arrangement n'empêchent par ces États d'en devenir membres ou participants; elles ne sont pas non plus appliquées d'une manière discriminatoire à l'encontre de tout État ou groupe d'États ayant un intérêt réel dans les pêcheries concernées.

4. Seuls les États qui sont membres d'une telle organisation ou participants à un tel arrangement, ou qui acceptent d'appliquer les mesures de conservation et de gestion instituées par l'organisation ou arrangement, ont accès aux ressources halieutiques auxquelles s'appliquent ces mesures.

5. En l'absence d'organisation ou arrangement de gestion des pêcheries régional ou sous-régional pouvant instituer des mesures de conservation et de gestion d'un stock de poissons chevauchants ou d'un stock de poissons grands migrateurs déterminé, les États côtiers intéressés et les États qui exploitent ce stock en haute mer dans la région ou la sous-région coopèrent en vue de créer une telle organisation ou de prendre d'autres arrangements

appropriés pour assurer la conservation et la gestion de ce stock et participent aux travaux de l'organisation ou arrangement.

6. Tout État qui a l'intention de proposer que des mesures soient prises par une organisation intergouvernementale compétente en ce qui concerne des ressources biologiques doit, dans le cas où ces mesures auraient un effet notable sur des mesures de conservation et de gestion déjà instituées par une organisation ou un arrangement de gestion des pêcheries sous-régional our régional compétent, consulter les membres de ladite organisation ou les participants audit arrangement par l'intermédiaire de l'organisation ou arrangement. Dans la mesure du possible, ces consultations doivent avoir lieu avant que la proposition ne soit soumise à l'organisation intergouvernementale.

Article 9. Organisations et arrangements de gestion des pêcheries sous-régionaux et régiionaux

1. Lorsqu'íls créent des organisations ou concluent des arrangements de gestion des pêcheries sous-régionaux ou régionaux concernant des stocks de poissons chevauchants et des stocks de poissons grands migrateurs, les États conviennent entre autres de ce qui suit :

a) Les stocks auxquels s'appliquent les mesures de conservation et de

gestion, compte tenu de leurs caractéristiques biologiques et de la nature des pêcheries en question;

b) La zone d'application, compte tenu du paragraphe 1 de l'article 7 et des caractéristiques de la sous-région ou région, y compris les facteurs socio-économiques, géographiques et écologiques;

c) Les liens entre les activités de la nouvelle organisation ou du nouvel arrangement et le rôle, les objectifs et les opérations des organisations ou arrangements de gestion des pêcheries en place compétents; et

d) Les mécanismes par lesquels l'organisation ou arrangement obtiendra des avis scientifiques et examinera l'état des stocks, y compris, si nécessaire, la création d'un organisme consultatif scientifique.

2. Les États qui coopèrent à la création d'une organisation ou d'un arrangement de gestion des pêcheries sous-régional ou régional informent de cette coopération les autres États qu'ils savent avoir un intérêt réel dans les activités de l'organisation ou arrangement envisagé.

Article 10. Fonctions des organisations et arrangements de gestion des pêcheries sous-régionaux et régionaux

Pour s'acquitter de leur obligation de coopérer dans le cadre d'organisations ou arrangemcnts de gestion des pêcheries sous-régionaux ou régionaux, les États :

a) Conviennent de mesures de conservation et de gestion et s'y conforment afin d'assurer la durabilité à long terme des stocks de poissons chevauchants et des stocks de poissons grands migrateurs;

b) Conviennent, le cas échéant, des droits de participation, comme le volume admissible des captures ou le niveau de l'effort de pêche;

c) Adoptent et appliquent toutes normes internationales minimales généralement recommandées pour mener les opérations de pêche de manière responsable;

d) Obtiennent des informations scientifiques et les évaluent et examinent l'état des stocks et évaluent l'impact de la pêche sur les espèces non visées et les espèces associées ou dépendantes;

e) Conviennent de normes pour la collecte, la communication, la vérification et l'éehange de données sur l'exploitation des stocks;

f) Recueillent et diffusent des données statistiques précises et eomplètes, comme indiqué dans l'annexe I, afin de disposer des données scientifiques les plus fiables, tout en en préservant la confidentialité le cas échéant;

g) Encouragent et effectuent des évaluations scientifiques des stocks et les activités de recherche pertinentes, et en diffusent les résultats;

h) Mettent en place des mécanismes de coopération appropriés en matière d'observation, de contrôle, de surveillance et de police;

i) Conviennent des moyens permettant de prendre en compte les intérêts en matière de pêche des nouveaux membres de l'organisation ou des nouveaux participants à l'arrangement;

j) Conviennent de procédures de prise de décisions qui facilitent l'adoption de mesures de conservation et de gestion en temps opportun et de manière efficace;

k) Encouragent le règlement pacifique des différends conformément à la partie VIII;

l) Font en sorte que leurs organismes nationaux compétents et leurs industries coopèrent pleinement à l'application des recommandations et décisions de l'organisation ou arrangement; et

m) Donnent la publicité voulue aux mesures de conservation et de gestion instituées par l'organisation ou l'arrangement.

Article 11. Nouveaux membres ou participants

Lorsqu'ils déterminent la nature et l'étendue des droits de participation des nouveaux membres d'une organisation de gestion des pêcheries sous-régionale ou régionale ou des nouveaux participants à un arrangement de gestion des pêcheries sous-régional ou régional, les États prennent notamment en considération :

a) L'état des stocks de poissons chevauchants et des stocks de poissons grands migrateurs et le niveau de l'effort de pêche dans la zone de pêche;

b) Les intérêts, les méthodes en matière de pêche et les pratiques de pêche des nouveaux et des anciens membres ou participants;

c) La contribution respective des nouveaux et des anciens membres ou participants à la conservation et la gestion des stocks, à la collecte et la communication de données exactes et aux recherches scientifiques menées sur les stocks;

d) Les besoins des communautés côtières de pêcheurs qui sont fortement tributaires de la pêche des stocks;

e) Les besoins des États côtiers dont l'économie est très lourdement tributaire de l'exploitation des ressources biologiques marines; et

f) Les intérêts des États en développement de la sous-région ou région, lorsque les stocks se trouvent également dans les zones relevant de leur juridiction nationale.

Article 12. Transparence des activités menées par les organisations ou arrangements de gestion des pêcheries sous-régionaux et régionaux

1. Les États assurent la transparence de la prise de décisions et des autres activités des organisations ou arrangements de gestion des pêcheries sous-régionaux et régionaux.

2. Les représentants d'autres organisations intergouvernementales et d'organisations non gouvernementales concernées par les stocks de poissons chevauchants et les stocks de poissons grands migrateurs doivent avoir la possibilité de participer aux réunions des organisations et arrangements de gestion des pêcheries sous-régionaux et régionaux en qualité d'observateurs ou

en une autre qualité, selon ce qui convient, conformément aux procédures de l'organisation ou arrangement concerné. Ces procédures ne doivent pas être trop restrictives à cet égard. Ces organisations intergouvernementales et non gouvernementales ont aecès en temps opportun aux dossiers et rapports desdites organisations et desdits arrangements, sous réserve des règles de procédure régissant l'accès à ces dossiers et rapports.

Article 13. Renforcement des organisations et arrangements existants

Les États coopèrent pour renforcer les organisations et arrangements de gestion des pêcheries sous-régionaux et régionaux existants afin d'en améliorer l'efficacité pour l'adoption et la mise en oeuvre de mesures de conservation et de gestion des stocks de poissons chevauchants et des stocks de poissons grands migrateurs.

Article 14. Collecte et communication d'informations et coopération en matière de recherche scientifique

1. Les États veillent à ce que les navires de pêche battant leur pavillon leur communiquent les informations qui pourraient leur être nécessaires pour exécuter leurs obligations en vertu du présent Accord. À cette fin, les États, conformément à l'annexe I :

a) Recueillent et échangent des données scientifiques, techniques et statistiques concernant l'exploitation des stocks de poissons chevauchants et des stocks de poissons grands migrateurs;

b) Veillent à ee que les données recueillies soient suffisamment détaillées pour faciliter l'évaluation précise des stocks et soient communiquées en temps opportun pour répondre aux besoins des organisations ou arrangements de gestion des pêcheries sous-régionaux ou régionaux; et

c) Prennent les mesures voulues pour vérifier l'exactitude de ces données.

2. Les États coopèrent, soit directement soit par l'intermédiaire des organisations ou arrangements de gestion des pêcheries sous-régionaux ou régionaux, en vue de :

a) Convenir du type de données à fournir et de la forme sous laquelle celles-ci doivent être présentées auxdites organisations ou auxdits arrangements, en tenant compte de la nature des stocks et de leur exploitation;

et

b) Mettre au point et utiliser conjointement des techniques d'analyse et des méthodes d'évaluation des stocks pour améliorer les mesures de conservation et de gestion des stocks de poissons chevauchants et des stocks de poissons grands migrateurs.

3. En application de la partie XIII de la Convention, les États coopèrent, soit directement soit par l'intermédiaire des organisations internationales compétentes, au renforcement des moyens de recherche scientifique dans le domaine des pêches et encouragent la recherche scientifique relative à la conservation et à la gestion des stocks de poissons chevauchants et des stocks de poissons grands migrateurs dans l'intérêt de tous. À cette fin, un État ou l'organisation internationale compétente qui effectue de telles rechcrches au-delà des zones relevant de la juridiction nationale s'emploie à faciliter la publication et la communication à tous les États intéressés des résultats de ces recherches, ainsi que de renseignements sur ses objectifs et ses méthodes et, autant que possible, facilite la participation de scientifiques desdits États aux recherches en question.

Article 15. Mers fermées et semi-fermées

Lorsqu'ils appliquent le présent Accord dans une mer fermée ou semi-fermée, les États tiennent compte des caractéristiques naturelles de ladite mer et agissent de manière compatible avec la partie IX de la Convention et les autres dispositions pertinentes de celle-ci.

Article 16. Secteurs de la haute mer complètement entourés par une zone relevant de la juridiction nationale d'un seul État

1. Les États qui exploitent des stocks de poissons chevauchants et des stocks de poissons grands migrateurs dans un secteur de la haute mer complètement entouré par une zone relevant de la juridiction nationale d'un seul État et ce dernier État coopèrent pour instituer des mesures de conservation et de gestion en ce qui concerne ces stocks en haute mer. Compte tenu des caractéristiques naturelles du secteur considéré, les États s'attachent particulièrement à instituer, en application de l'article 7, des mesures de conservation et de gestion compatibles en ce qui concerne ces stocks. Les mesures prises en ce qui concerne la haute mer tiennent compte des droits, obligations et intérêts de l'État côtier en vertu de la Convention; elles sont fondées sur les données scientifiques les plus fiables dont on dispose et tiennent compte de toutes mesures de conservation et de gestion adoptées et appliquées par l'État côtier en ce qui concerne les mêmes stocks, dans la zone relevant de sa juridiction nationale, conformément à l'article 61 de la Convention. Les États conviennent également de mesures d'observation, de contrôle, de surveillance et de police pour assurer le respect des mesures de conservation et de gestion concernant la haute mer.

2. Conformément à l'article 8, les États agissent de bonne foi et font tout leur possible pour convenir sans délai des mesures de conservation et de gestion à appliquer à l'occasion des opérations de pêche dans le secteur visé au paragraphe 1. Si les États qui se livrent à la pêche concernés et l'État côtier ne parviennent pas, dans un délai raisonnable, à s'entendre sur de telles mesures, ils appliquent, eu égard au paragraphe 1, les paragraphes 4, 5 et 6 de l'article 7 consacrés aux arrangements provisoires ou mesures conservatoires. En attendant l'adoption de tels arrangements provisoires ou de telles mesures conservatoires, les États intéressés prennent, en ce qui coneerne les navires battant leur pavillon, des mesures pour faire en sorte que ceux-ci ne se livrent pas à une pêche de nature à nuire aux stocks concernés.

PARTIE IV. ÉTATS NON MEMBRES ET ÉTATS NON PARTICIPANTS

Article 17. États non membres d'organisations et États non participants à des arrangements

1. Un État qui n'est pas membre d'une organisation ni participant à un arrangement de gestion des pêcheries sous-régional ou régional, et qui n'accepte pas par ailleurs d'appliquer les mesures de conservation et de gestion instituées par cette organisation ou cet arrangement, n'est pas libéré de l'obligation de coopérer, conformément à la Convention et au présent Accord, à la conservation et à la gestion des stocks de poissons chevauchants et des stocks de poissons grands migrateurs concernés.

2. Un tel État n'autorise pas les navires battant son pavillon à se livrer à la pêche des stocks de poissons chevauchants ou des stocks de poissons grands migrateurs soumis aux mesures de conservation et de gestion instituées par cette organisation ou cet arrangement.

3. Les États qui sont membres d'une organisation ou participants à un arrangement sous-régional ou régional de gestion des pêcheries demandent, séparément ou conjointement, aux entités de pêche visées au paragraphe 3 de l'article premier qui ont des navires de pêche dans la zone concernée de coopérer pleinement avec cette organisation ou à cet arrangement aux fins de l'application des mesures de conservation et de gestion que ceux-ci ont instituées, afin que ces mesures soient appliquées de facto aussi largement que possible aux activités de pêche dans la zone concernée. Ces entités tirent de leur participation à la pêche des avantages proportionnels à leur engagement de respecter les mesures de conservation et de gestion concernant les stocks en question.

4. Les États qui sont membres d'une telle organisation ou participants à un tel arrangement échangent des informations sur les activités des navires de pêche battant le pavillon d'États qui ne sont pas membres de l'organisation ni participants à l'arrangement et qui se livrent à la pêche des stocks concernés. Ils prennent des mesures, conformément au présent Accord et au droit international, en vue de dissuader ces navires de se livrer à des activités qui compromettent l'efficacité des mesures sous-régionales ou régionales de conservation et de gestion.

PARTIE V.OBLIGATIONS DE L'ÉTAT DU PAVILLON

Article 18. Obligations de l'État du pavillon

1. Les États dont des navires pêchent en haute mer prennent les mesures voulues pour que les navires battant leur pavillon respectent les mesures sous-régionales et régionales de conservation et de gestion et qu'ils ne mènent aucune activité qui en compromette l'efficacité.

2. Les États n'autorisent la mise en exploitation des navires battant leur pavillon pour pratiquer la pêche en haute mer que lorsqu'ils peuvent s'acquitter efficacement des responsabilités qui leur incombent en vertu de la Convention et du présent Accord en ce qui concerne ces navires.

3. Les États prennent notamment, en ce qui concerne les navires battant leur pavillon, les mesures suivantes :

a) Contrôle de ces navires en haute mer, au moyen de licences, d'autorisations et de permis de pêche conformément aux procédures ayant pu être adoptées aux plans sous-régional, régional ou mondial;

b) Adoption de règlements à l'effet :

i) D'assortir les licences, autorisations ou permis de clauses et conditions propres à leur permettre de s'acquitter de toutes obligations qu'ils ont souscrites aux plans sous-régional, régional ou mondial;

ii) D'interdire à ces navires de pêcher en haute mer s'ils sont dépourvus d'une licence ou autorisation en bonne et due forme, ou de pêcher en haute mer selon des modalités différentes de celles stipulées par les licences, autorisations ou permis;

iii) D'exiger des navires pêchant en haute mer qu'ils aient toujours à bord leur licence, autorisation ou permis et qu'ils présentent ee document pour inspection à Ia demande de toute personne dûment habilitée; et

iv) De veiller à ce que ces navires ne pratiquent pas la pêehe sans autorisation dans des zones relevant de la juridiction nationale d'autres États;

c) Tenue d'un registre national des navires de pêche autorisés à pêcher en haute mer et adoption des dispositions voulues pour que les États directement intéressés qui en font la demande aient accès aux renseignements figurant dans ce registre, compte tenu de toutes lois internes de l'État du pavillon ayant trait à la communication de ces renseignements;

d) Réglementation du marquage des navires et engins de pêche aux fins de leur identification, conformément à des systèmes uniformes et internationalement reconnus, tels que les Spécifications types de l'Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture pour le marquage et l'identification des bateaux de pêche;

e) Établissement de règles pour la tenue et la communication en temps opportun de registres indiquant la position des navires, les captures d'espèces visées et non visées, l'effort de pêche et d'autres données pertinentes relatives à la pêche, conformément aux normes sous-régionales, régionales et mondiales régissant la collecte de ces données;

f) Établissement de règles pour la vérification des relevés de captures d'espèces visées et non visées par les moyens suivants : programmes d'observation et d'inspection, rapports de déchargement, supervision des transbordements, contrôle des captures débarquées et suivi des statistiques du marché;

g) Observation, contrôle et surveillance de ces navires, de leurs activités de pêche et activités connexes au moyen notamment de :

i) La mise en oeuvre de mécanismes d'inspection nationaux et de mécanismes sous-régionaux et régionaux de coopération en matière de police conformément aux articles 21 et 22, prévoyant notamment l'obligation pour ces navires d'autoriser l'accès à leur bord d'inspecteurs dûment habilités d'autres États;

ii) La mise en oeuvre de programmes d'observation nationaux et de programmes d'observation sous-régionaux et régionaux auxquels participe l'État du pavillon, prévoyant notamment l'obligation pour ces navires d'autoriser l'accès à leur bord d'observateurs d'autres États pour leur permettre d'exercer les fonctions définies dans les programmes; et

iii) L'élaboration et la mise en oeuvre de systèmes de surveillance des navires, y compris, le cas échéant, de systèmes appropriés de communication par satellite, conformément à tous programmes nationaux et aux programmes qui ont été convenus aux plans sous-régional, régional ou mondial entre les États concernés;

h) Réglementation des transbordements en haute mer pour faire en sorte que l'efficacité des mesures de conservation et de gestion ne soit pas compromise; et

i) Réglementation des activités de pêche pour assurer le respect des mesures sous-régionales, régionales ou mondiales, y compris celles qui visent à réduire au minimum les captures d'espèces non visées.

4. Lorsqu'un système de contrôle et de surveillance convenu aux plans sous-régional, régional ou mondial est en vigueur, les États veillent à ce que les mesures qu'ils imposent aux navires battant leur pavillon soient compatibles avec ee système.

PARTIE VI. RESPECT DE LA RÉGLEMENTATION ET RÉPRESSION DES INFRACTIONS

Article 19. Respect de la réglementation et pouvoirs de police de l'État du pavillon

1. Tout État veille à ce que les navires battant son pavillon respectent les mesures sous-régionales et régionales de conservation et de gestion des stocks de poissons chevauehants et des stocks de poissons grands migrateurs. À cette fin, il :

a) Fait respecter ces mesures, quel que soit le lieu de l'infraction;

b) Mène immédiatement, lorsqu'une infraction aux mesures sous-régionales ou régionales de conservation et de gestion est alléguée, une enquête approfondie, qui peut comprendre l'inspection matérielle des navires concernés, et fait rapport sans retard sur le déroulement et les résultats de eette enquête à l'État qui a allégué l'infraction ainsi qu'à l'organisation ou arrangement sous-régional ou régional compétent;

c) Exige de tout navire battant son pavillon qu'il communique aux autorités chargées de l'enquête des renseignements concernant sa position, ses captures, ses engins de pêche, ses opérations de pêche et ses activités connexes dans la zone de l'infraction présumée;

d) S'il est convaincu de disposer de preuves suffisantes concernant l'infraction présumée, saisit ses autorités compétentes en vue d'engager sans retard des poursuites conformément à son droit interne et, s'il y a lieu, immobilise le navire en cause; et

e) Veille à ce que tout navire dont il a été établi conformément à son droit interne qu'il a commis une infraction grave auxdites mesures ne se livre plus à des opérations de pêche en haute mer jusqu'à ce que toutes les sanctions imposées par l'État du pavillon pour cette infraction aient été exécutées.

2. Toutes les enquêtes et procédures judiciaires sont menées dans les plus brefs délais. Les sanctions encourues pour les infractions doivent être suffisamment rigoureuses pour garantir le respect des mesures de conservation et de gestion et décourager les infractions en quelque lieu que ce soit, et elles doivent priver les auteurs des infractions des profits découlant de leurs activités illégales. Les mesures applicables aux capitaines et autres officiers des navires de pêche comprennent des dispositions pouvant autoriser, entre autres, le refus, le retrait ou la suspension de l'autorisation d'exercer les fonctions de capitaine ou d'officier à bord de ces navires.

Article 20. Coopération internationale en matière de police

1. Les États coopèrent, soit directement soit par l'intermédiaire d'organisations ou arrangements de gestion des pêcheries sous-régionaux ou régionaux, pour assurer le respect et la mise en application des mesures sous-régionales et régionales de conservation et de gestion des stocks de poissons chevauchants et des stocks de poissons grands migrateurs.

2. L'État du pavillon qui enquête sur une infraction présumée aux mesures de conservation et de gestion des stocks de poissons chevauchants ou des stocks de poissons grands migrateurs peut solliciter l'assistance de tout autre État dont la coopération pourrait être utile à la conduite de l'enquête. Tous les États s'efforcent d'accéder aux demandes raisonnables formulées par l'État du pavillon dans le cadre de telles enquêtes.

3. Les enquêtes peuvent être menées par l'État du pavillon directement, en coopération avec les autres États concernés, ou par l'intermédiaire de l'organisation ou arrangement sous-régional ou régional de gestion des pêcheries. Des renseignements sur le déroulement et les résultats des enquêtes sont fournis à tous les États intéressés ou affectés par l'infraction présumée.

4. Les États se prêtent mutuellement assistance pour identifier les navires qui se seraient livrés à des activités qui compromettent l'efficacité de mesures sous-régionales, régionales ou mondiales de conservation et de gestion.

5. Les États, dans la mesure où leurs lois et règlements internes les y autorisent, mettent en place des arrangements en vue de communiquer aux autorités chargées des poursuites dans d'autres États les preuves relatives aux infractions présumées auxdites mesures.

6. Lorsqu'il y a de sérieuses raisons de penser qu'un navire se trouvant en haute mer s'est livré à la pêche sans autorisation dans une zone relevant de la juridiction d'un État côtier, l'État du pavillon procède immédiatement, à la demande de l'État côtier intéressé, à une enquête approfondie. L'État du pavillon coopère avec l'État côtier en vue de prendre les mesures de coercition appropriées en l'espèce, et peut habiliter les autorités compétentes de celui-ci à arraisonner et à inspecter le navire en haute mer. Le présent paragraphe est sans préjudice de l'article 111 de la Convention.

7. Les États parties qui sont membres d'une organisation ou participants à un arrangement sous-régional ou régional de gestion des pêcheries peuvent prendre des mesures conformément au droit international, y compris en recourant aux procédures établies à cette fin à l'échelon sous-régional ou régional, pour dissuader les navires qui se sont livrés à des activités qui compromettent l'efficacité des mesures de conservation et de gestion instituées par ladite organisation ou ledit arrangement ou constituent de toute autre manière une infraction à ces mesures de pratiquer la pêche en haute mer dans la sous-région ou la région en attendant que l'État du pavillon ait pris les mesures appropriées.

Article 21. Coopération sous-régionale et régionale en matière de police

1. Dans tout secteur de la haute mer couvert par une organisation ou un arrangement de gestion des pêcheries sous-régional ou régional, tout État partie qui est membre de cette

organisation ou participant à cet arrangement peut, par l'intermédiaire de ses inspecteurs dûment habilités, arraisonner et inspecter, conformément au paragraphe 2, les navires de pêche battant le pavillon d'un autre État partie au présent Accord, que cet État partie soit ou non lui aussi membre de l'organisation ou participant à l'arrangement, pour assurer le respect des mesures de conservation et de gestion des stocks de poissons chevauchants et des stocks de poissons grands migrateurs instituées par ladite organisation ou ledit arrangement.

2. Les États établissent, par l'intermédiaire des organisations ou arrangements de gestion des pêcheries sous-régionaux ou régionaux, des procédures pour l'arraisonnement et l'inspection conformément au paragraphe 1, ainsi que des procédures pour l'application des autres dispositions du présent article. Ces procédures sont conformes au présent article et aux procédures de base définies à l'article 22 et ne sont pas discriminatoires à l'égard des États qui ne sont pas membres de l'organisation ni participants à l'arrangement concerné. Il est procédé à l'arraisonnement et à l'inspection ainsi qu'à toute mesure de coercition prise par la suite conformément à ces procédures. Les États donnent la publicité voulue aux procédures établies conformément au présent paragraphe.

3. Si, dans les deux ans qui suivent l'adoption du présent Accord, une organisation ou un arrangement n'a pas établi de telles procédures, il est procédé, en attendant leur établissement, à l'arraisonnement et à l'inspection en vertu du paragraphe 1 ainsi qu'à toute mesure de coercition prise par la suite conformément au présent article et aux procédures de base définies à l'article 22.

4. Avant de prendre des mesures conformément au présent article, l'État procédant à l'inspection, soit directement soit par l'intermédiaire de l'organisation ou arrangement sous-régional ou régional de gestion des pêcheries compétent, informe tous les États dont les navires se livrent à la pêche en haute mer dans la sous-région ou région de la nature de l'identification dont sont porteurs ses inspecteurs dûment habilités. Les navires servant à l'arraisonnement et à l'inspection portent des marques extérieures indiquant clairement qu'ils sont affectés à un service public. Au moment où il devient partie au présent Accord, tout État désigne une autorité compétente pour recevoir des notifications conformément au présent article et donne la publicité voulue à cette désignation par l'intermédiaire de l'organisation ou arrangement de gestion des pêcheries sous-régional ou régional compétent.

5. Si, après arraisonnement et inspection, il y a de sérieuses raisons de penser qu'un navire s'est livré à une activité contraire aux mesures de conservation et de gestion visées au paragraphe 1, l'État qui a procédé à l'inspection rassemble, s'il y a lieu, des éléments de preuve, et informe sans délai l'État du pavillon de l'infraction présumée.

6. L'État du pavillon répond à la notification visée au paragraphe 5 dans un délai de trois jours ouvrables à compter de sa réception ou dans tout autre délai prescrit par les procédures établies conformément au paragraphe 2, et doit :

a) Exécuter sans délai l'obligation que lui impose l'article 19 de procéder à une enquête et, si les éléments de preuve le justifient, prendre des mesures de coercition à l'encontre du navire, auquel cas il informe promptement l'État ayant procédé à l'inspection des résultats de l'enquête et, le cas échéant, des mesures de coercition qu'il a prises; ou

b) Autoriser l'État ayant procédé à l'inspection à mener une enquête.

7. Lorsque l'État du pavillon autorise l'État ayant procédé à l'inspection à enquêter sur une infraction présumée, ce dernier lui communique sans retard les résultats de l'enquête. Si les éléments de preuve le justifient, l'État du pavillon s'acquitte de l'obligation qui lui incombe de prendre des mesures de coercition à l'encontre du navire. À défaut, l'État du pavillon peut autoriser l'État ayant procédé à l'inspection à prendre à l'encontre du navire les mesures de coercition stipulées par l'État du pavillon conformément aux droits et obligations que celui-ci tire du présent Accord.

8. Si, après arraisonnement et inspection, il y a de sérieuses raisons de penser qu'un navire a commis une infraction grave, et l'État du pavillon n'a pas répondu ou n'a pas pris les mesures prescrites aux paragraphes 6 ou 7, les inspecteurs peuvent rester à bord du navire et rassembler des éléments de preuve et cxiger du capitaine qu'il collabore à un complément d'enquête, y compris, le cas échéant, en conduisant le navire sans retard au port approprié le plus proche, ou à tout autre port pouvant avoir été spécifié dans les procédures établies conformément au paragraphe 2. L'État ayant procédé à l'inspection informe immédiatement l'État du pavillon du nom du port où le navire doit être conduit. L'État ayant procédé à l'inspection et l'État du pavillon et, le cas échéant, l'État du port prennent toutes les mesures nécessaires pour assurer le bien-être des membrcs de l'équipage, quelle que soit leur nationalité.

9. L'État ayant procédé à l'inspection informe l'État du pavillon et l'organisation compétente ou les participants à l'arrangement compétent des résultats de tout complément d'cnquête.

10. L'État procédant à l'inspection exige de ses inspecteurs qu'ils observent les règles, procédures et pratiques internationales généralement acceptées en ce qui concerne la sécurité du navire et de l'équipage, qu'ils entravent le moins possible les opérations de pêche et, pour autant que possible, qu'ils s'abstiennent de toute mesure de nature à compromettre la qualité des captures à bord. L'État procédant à l'inspection veille à ce que l'arraisonnement et l'inspection ne soient pas menés d'une manière qui constituerait un harcèlement pour le navire de pêche.

11. Aux fins du présent article, on entend par infraction grave le fait :

a) De pêcher sans licence, autorisation ou permis valide délivré par l'État du pavillon conformément au paragraphe 3, lettre a), de l'article 18;

b) De s'abstenir de consigner avec exactitude les données sur les captures et données connexes, comme l'exige l'organisation ou arrangement de gestion des pêcheries sous-régional ou régional compétent, ou de faire une déclaration grossièrement inexacte sur les captures, au mépris des règles fixées par ladite organisation ou ledit arrangement en matière de déclaration des captures;

c) De se livrer à la pêche dans un secteur fermé, de pêcher en dehors des temps d'ouverture, de pêcher sans quota fixé par l'organisation ou arrangement de gestion des pêcheries sous-régional ou régional compétent ou après avoir atteint un tel quota;

d) D'exploiter un stock qui fait l'objet d'un moratoire ou dont la pêche est interdite;

e) D'utiliser des engins de pêche prohibés;

f) De falsifier ou de dissimuler les marquages, le nom ou l'immatriculation d'un navire de pêche;

g) De dissimuler, d'altérer et de faire disparaître des éléments de preuve intéressant une enquête;

h) De commettre des infractions multiples qui, ensemble, constituent une méconnaissance grave des mesures de conservation et de gestion; ou

i) De commettre toutes autres infractions qui pourraient être spécifiées dans les procédures établies par l'organisation ou arrangement de gestion des pêcheries sous-régional ou régional compétent.

12. Nonobstant les autres dispositions du présent article, l'État du pavillon peut, à tout moment, prendre des mesures pour s'acquitter des obligations que lui impose l'article 19 face à une infraction présumée. Si le navire est sous son contrôle, l'État qui a procédé à l'inspection le remet à l'État du pavillon, à la demande de ce dernier, qu'il informe pleinement du déroulement et du résultat de l'enquête.

13. Le présent article est sans préjudice du droit qu'a l'État du pavillon de prendre toutes mesures, y compris d'engager des poursuites en vue d'imposer des pénalités, conformément à son droit interne.

14. Le présent article s'applique mutatis mutandis à l'arraisonnement et à l'inspection auxquels procède un État partie qui est membre d'une organisation ou participant à un arrangement de gestion des pêcheries sous-régional ou régional et qui a de sérieuses raisons de penser qu'un navire de pêche battant le pavillon d'un autre État partie s'est livré à une activité contraire aux mesures de conservation et de gestion visées au paragraphe 1 dans le secteur de la haute mer couvert par ladite organisation ou ledit arrangement et que, pendant la même expédition de pêche, ledit navire a par la suite pénétré dans un secteur relevant de la juridiction nationale de l'État procédant à l'inspection.

15. Lorsqu'une organisation ou un arrangement de gestion des pêcheries sous-régional ou régional a créé un mécanisme qui s'acquitte effectivement de l'obligation, mise à la charge de ses membres ou participants par le présent Accord, d'assurer le respect des mesures de conservation et de gestion que l'organisation ou arrangement a instituées, les membres de l'organisation ou les participants à l'arrangement peuvent convenir de limiter à eux-mêmes l'application du paragraphe 1 en ce qui concerne les mesures de conservation et de gestion qui ont été instituées dans le secteur de la haute mer concerné.

16. Les mesures prises par des États autres que l'État du pavillon contre des navires qui se sont livrés à des activités contraires aux mesures de conservation et de gestion sous-régionales ou régionales doivent être proportionnelles à la gravité de l'infraction.

17. Lorsqu'il existe de sérieuses raisons de soupçonner qu'un navire de pêche se trouvant en haute mer est apatride, tout État peut arraisonner et inspecter ce navire. Si les éléments de preuve le justifient, l'État peut prendre les mesures appropriées conformément au droit international.

18. Les États sont responsables des pertes ou dommages qui leur sont imputables à la suite d'une mesure prise en vertu du présent article, lorsque ladite mesure est illicite ou va au-delà de ce qui est raisonnablement nécessaire, eu égard aux renseignements disponibles, pour appliquer les dispositions du présent article.

Article 22. Procédures de base applicables en cas d'arraisonnement et d'inspection conformément à l'article 21

1. L'État qui procède à l'inspection veille à ce que ses inspecteurs dûment habilités :

a) Présentent leurs titres au capitaine du navire et produisent le texte des mesures de conservation et de gestion pertinentes ou des règles et règlements appliqués dans le secteur de la haute mer en question pour donner effet auxdites mesures;

b) Avisent l'État du pavillon au moment de l'arraisonnement et de l'inspection;

c) N'empêchent pas le capitaine du navire de communiquer avec les autorités de l'État du pavillon pendant l'arraisonnement et l'inspection;

d) Remettent au capitaine et aux autorités de l'État du pavillon copie du rapport sur l'arraisonnement et l'inspection, dans lequel aura été insérée toute objection ou déclaration que le capitaine souhaite y voir consigner;

e) Quittent promptement le navire après avoir terminé l'inspection s'ils ne trouvent aucune preuve d'infraction grave; et

f) Évitent de faire usage de la force sauf lorsque, et dans la mesure où, cela s'avère nécessaire pour garantir leur sécurité et lorsqu'ils sont empêchés d'exercer leurs fonctions. Le degré de force dont il est fait usage ne doit pas dépasser ce qui est raisonnablemcnt requis en la circonstance.

2. Les inspecteurs dûment habilités d'un État procédant à une inspection ont le pouvoir d'inspecter le navire, sa licence, ses engins, équipements, registres, installations, poissons et produits de poisson ainsi que tous documents pertinents nécessaires pour vérifier le respect des mesures de conservation et de gestion concernées.

3. L'État du pavillon veille à ce que les capitaines de navire :

a) Laissent les inspecteurs monter à leur bord et facilitent leur embarquement de façon qu'il se fasse rapidement et dans des conditions de sécurité;

b) Coopèrent à l'inspection des navires effectuée conformément aux présentes procédures et prêtent leur concours à cette fin;

c) N'empêchent pas les inspecteurs d'accomplir leur mission, ne cherchent pas à les intimider et ne les gênent pas dans l'exercice de leurs fonctions;

d) Permettent aux inspecteurs de communiquer avec les autorités de l'État du pavillon et de l'État procédant à l'inspection pendant l'arraisonnement et l'inspection;

e) Offrent aux inspecteurs des facilités raisonnables, y compris, le cas échéant, le gîte et le couvert; et

f) Facilitent le débarquement des inspecteurs dans des conditions de sécurité.

4. Si le capitaine d'un navire refuse d'accepter l'arraisonnement et l'inspection conformément au présent article et à l'article 21, l'État du pavillon, sauf dans les cas où, conformément aux réglementations, procédures et pratiques internationales généralement acceptées touchant la sécurité en mer, il est nécessaire de différer l'arraisonnement et l'inspection, ordonne au capitaine du navire de se soumettre immédiatement à l'arraisonnement

et à l'inspection et, si celui-ci n'obtempère pas, suspend l'autorisation de pêche délivrée au navire, auquel il ordonne de regagner immédiatement le port. L'État du pavillon informe l'État ayant procédé à l'inspection de la mesure qu'il a prise lorsque les circonstances visées au présent paragraphe se produisent.

Article 23. Mesures à prendre par l'État du port

1. L'État du port a le droit et l'obligation de prendre des mesures, conformément au droit international, pour garantir l'efficacité des mesures sous-régionales, régionales et mondiales de conservation et de gestion. Lorsqu'il prend de telles mesures, l'État du port n'exerce aucune discrimination de forme ou de fait à l'encontre des navires d'un État quel qu'il soit.

2. L'État du port peut notamment contrôler les documents, les engins de pêche et les captures à bord des navires de pêche lorsque ceux-ci se trouvent volontairement dans ses ports ou ses installations terminales au large.

3. Les États peuvent adopter des règlements habilitant les autorités nationales compétentes à interdire les débarquements et les transbordements lorsqu'il est établi que la capture a été effectuée d'une manière qui compromet l'efficacité des mesures régionales, sous-régionales ou mondiales de conservation et de gestion en haute mer.

4. Aucune disposition du présent article ne porte atteinte à l'exercice par les États de leur souveraineté sur les ports de leur territoire conformément au droit international.

PARTIE VII. BESOINS DES ÉTATS EN DÉVELOPPEMENT

Article 24. Reconnaissance des besoins particuliers des États en développement

1. Les États reconnaissent pleinement les besoins particuliers des États en développement en matière de conservation et de gestion de stocks de poissons chevauchants et de stocks de poissons grands migrateurs et de mise en valeur des pêcheries de ces stocks. À cette fin, ils fournissent une assistance aux États en développement soit directement soit par l'intermédiaire du Programme des Nations Unies pour le développement, de l'Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture et d'autres institutions spécialisées, du Fonds pour l'environnement mondial, de la Commission du développement durable et des autres organismes ou organes internationaux et régionaux compétents.

2. Lorsqu'ils exécutent leur obligation de coopérer à la mise en place de mesures de conservation et de gestion des stocks de poissons chevauchants et des stocks de poissons grands migrateurs, les États tiennent compte des besoins particuliers des États en développement, notamment :

a) La vulnérabilité des États en développement qui sont tributaires de l'exploitation des ressources biologiques marines, notamment pour répondre aux besoins alimentaires de leur population ou de parties de leur population;

b) La nécessité d'éviter de nuire à la pêche de subsistance et aux petites pêches commerciales dans les États en développement, et d'assurer l'accès à ces types de pêche aux

femmes, aux petits pêcheurs et aux populations autochtones, en particulier dans les petits États insulaires en développement; et

c) La nécessité de faire en sorte que ces mesures n'aient pas pour résultat de faire supporter directement ou indirectement aux États en développement une part disproportionnée de l'effort de conservation.

Article 25. Formes de la coopération avec les États en développement

1. Les États coopèrent, soit directement soit par l'intermédiaire d'organisations sous-régionales, régionales ou mondiales en vue :

a) De rendre les États en développement, en particulier les moins avancés d'entre eux et les petits États insulaires en développement, mieux à même de conserver et gérer les stocks de poissons chevauchants et les stocks de poissons grands migrateurs et de mettre en valeur leurs propres pêcheries nationales en ce qui concerne ces stocks;

b) D'aider les États en développement, en particulier les moins avancés d'entre eux et les petits États insulaires en développement, à participer à l'exploitation en haute mer de pêcheries de ces stocks, y compris en leur facilitant l'accès à ces pêcheries, sous réserve des articles 5 et 11; et

c) De faciliter la participation des États en développement aux organisations et arrangements de gestion des pêcheries sous-régionaux et régionaux.

2. La coopération avec les États en développement aux fins énoncées dans le présent article pourra notamment prendre la forme d'aide financière, d'assistance relative à la mise en valeur des ressources humaines, d'assistance technique, de transfert de techniques, y compris par le biais d'entreprises conjointes, et de services consultatifs.

3. Cette assistance sera spécifiquement axée, entre autres, sur les domaines ci-après :

a) Amélioration de la conservation et de la gestion des stocks de poissons chevauchants et des stocks de poissons grands migrateurs par collecte, publication, vérification, échange et analyse de données et informations sur les pêcheries et informations connexes;

b) Évaluation des stocks et recherche scientifique; et

c) Observation, contrôle, surveillance, respect de la réglementation et répression des infractions, y compris la formation et le renforcement des capacités au niveau local, l'élaboration et le financement de programmes d'observation nationaux et régionaux et l'accès aux technologies et matériels.

Article 26. Assistance spéciale aux fins de l'application du présent Accord

1. Les États coopèrent en vue de constituer des fonds de contributions spéciales afin d'aider les États en développement à appliquer le présent Accord et, en particulier, de les aider à supporter le coût des procédures de règlement des différends auxquelles ils peuvent être parties.

2. Les États et les organisations internationales devraient aider les États en développement à créer de nouvelles organisations ou de nouveaux arrangements de gestion des pêcheries sous-régionaux ou régionaux aux fins de la conservation et de la gestion des

stocks de poissons chevauchants et des stocks de poissons grands migrateurs, ou à renforcer ceux qui existent déjà.

PARTIE VIII. REGLEMENT PACIFIQUE DES DIFFÉRENDS

Article 27. Obligation de régler les différends par des moyens pacifiques

Les États ont l'obligation de régler leurs différends par voie de négociation, d'enquête, de médiation, de conciliation, d'arbitrage, de règlement judiciaire, de recours aux organismes ou accords régionaux, ou par d'autres moyens pacifiques de leur choix.

Article 28. Prévention des différends

Les États coopèrent en vue de prévenir les différends. À cette fin, ils arrêtent d'un commun accord des procédures de prise de décisions efficaces et rapides au sein des organisations et arrangements de gestion des pêcheries sous-régionaux et régionaux et renforcent le cas échéant les procédures existantes.

Article 29. Différends touchant une question technique

En cas de différend touchant une question technique, les États concernés peuvent saisir un groupe d'experts ad hoc créé par eux. Le groupe d'experts s'entretient avec les États concernés et s'efforce de régler rapidement le différend sans recourir à des procédures obligatoires de règlement des différends.

Article 30. Procédures de règlement des différends

1. Les dispositions relatives au règlement des différends énoncées dans la partie XV de la Convention s'appliquent mutatis mutandis à tout différend entre États parties au présent Accord concernant l'interprétation ou l'application du présent Accord, que lesdits États soient ou non parties à la Convention.

2. Les dispositions relatives au règlement des différends énoncées dans la partie XV de la Convention s'appliquent mutatis mutandis à tout différend entre États parties au présent Accord concernant l'interprétation ou l'application des accords sous-régionaux, régionaux ou mondiaux de gestion des pêcheries de stocks de poissons chevauchants ou de stocks de poissons grands migrateurs auxquels ils sont parties, y compris tout différend concernant la conservation et la gestion desdits stocks, que lesdits États soient ou non parties à la Convention.

3. Toute procédure acceptée par un État partie au présent Accord et à la Convention conformément à l'article 287 de la Convention s'applique au règlement des différends relevant de la présente partie, à moins que lorsqu'il signe ou ratifie le présent Accord ou y adhère, ou à n'importe quel moment par la suite, l'État partie intéressé accepte une autre procédure conformément à l'article 287 aux fins du règlement des différends relevant de la présente partie.

4. Lorsqu'il signe ou ratifie le présent Accord ou y adhère, ou à n'importe quel moment par la suite, tout État partie au présent Accord qui n'est pas partie à la Convention est libre de choisir, par voie de déclaration écrite, un ou plusieurs des moyens prévus à l'article 287, paragraphe 1, de la Convention aux fins du règlement des différends relevant de la présente partie. L'article 287 s'applique à cette déclaration ainsi qu'à tout différend auquel ledit État est partie et qui n'est pas visé par une déclaration en vigueur. Aux fins de conciliation et d'arbitrage conformément aux annexes V, VII et VIII de la Convention, ledit État a le droit de désigner des conciliateurs, des arbitres et des experts pour inscription sur la liste visée à l'article 2 de l'annexe V, à l'article 2 de l'annexe VII et à l'article 2 de l'annexe VIII aux fins du règlement des différends relevant de la présente partie.

5. La cour ou le tribunal saisi d'un différend relevant de la présente partie applique les dispositions pertinentes de la Convention, du présent Accord et de tout accord sous-régional, régional ou mondial de gestion des pêcheries applicable ainsi que les normes généralement acceptées en matière de conservation et de gestion des ressources biologiques marines et les autres règles du droit international qui ne sont pas incompatibles avec la Convention, en vue d'assurer la conservation des stocks de poissons chevauchants et des stocks de poissons grands migrateurs concernés.

Article 31. Mesures conservatoires

1. En attendant le règlement d'un différend conformément à la présente partie, les parties au différend font tout ce qui est en leur pouvoir pour conclure des arrangements provisoires pratiques.

2. Sans préjudice de l'article 290 de la Convention, la cour ou le tribunal saisi du différend en vertu de la présente partie peut prescrire toutes mesures conservatoires qu'il juge appropriées en la circonstance pour préserver les droits respectifs des parties en litige ou prévenir tout dommage aux stocks en question, ainsi que dans les cas visés à l'article 7, paragraphe 5, et à l'article 16, paragraphe 2.

3. Tout État partie au présent Accord qui n'est pas partie à la Convention peut déclarer que, nonobstant l'article 290, paragraphe 5, de la Convention, le Tribunal international du droit de la mer n'a pas le droit de prescrire, modifier ou rapporter des mesures conservatoires sans son accord.

Article 32. Limitations à l'application des procédures de règlement des différends

L'article 297, paragraphe 3, de la Convention s'applique également au présent Accord.

PARTIE IX. ÉTATS NON PARTIES AU PRÉSENT ACCORD

Article 33. États non parties au présent Accord

1. Les États parties encouragent les États qui ne sont pas parties au présent Accord à y devenir partie et à adopter des lois et règlements conformes à ses dispositions.

2. Les États parties prennent, conformément au présent Accord et au droit international, des mesures en vue de dissuader les navires battant le pavillon d'États non parties de se livrer à des activités qui compromettent l'application effective du présent Accord.

PARTIE X. BONNE FOI ET ABUS DE DROIT

Article 34. Bonne foi et abus de droit

Les États parties doivent remplir de bonne foi les obligations qu'ils ont assumées aux termes du présent Accord et exercer les droits reconnus dans le présent Accord d'une manière qui ne constitue pas un abus de droit.

PARTIE XI. RESPONSABILITÉ

Article 35. Responsabilité

Les États parties sont responsables conformémcnt au droit international des pertes ou dommages qui leur sont imputables en regard du présent Accord.

PARTIE XII. CONFÉRENCE DE RÉVISION

Article 36. Conférence de révision

1. Quatre ans après la date d'entrée en vigueur du présent Accord, le Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies convoquera une conférence en vue d'évaluer l'efficacité du présent Accord pour assurer la conservation et la gestion des stocks de poissons chevauchants et des stocks de poissons grands migrateurs. Le Secrétaire général invitera à la conférence tous les États parties et les États et entités qui ont le droit de devenir parties au présent Accord ainsi que les organisations intergouvernementales et les organisations non gouvernementales qui ont le droit de participer en qualité d'observateur.

2. La conférence examinera et évaluera dans quelle mesure les dispositions du présent Accord sont bien adaptées et proposera, le cas échéant, les moyens d'en renforcer le contenu et les méthodes d'application afin de mieux s'attaquer aux problèmes qui pourraient continuer de nuire à la conservation et à la gestion des stocks de poissons chevauchants et des stocks de poissons grands migrateurs.

PARTIE XIII. DISPOSITIONS FINALES

Article 37. Signature

Le présent Accord est ouvert à la signature de tous les États et des autres entités visées à l'article premier, paragraphe 2, lettre b), et reste ouvert à la signature au Siège de l'Organisation des Nations Unies pendant douze mois à compter du 4 décembre 1995.

Article 38. Ratification

Le présent Accord est soumis à ratification par les États et les autres entités visées à l'article premier, paragraphe 2, lettre b). Les instruments de ratification sont déposés auprès du Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies.

Article 39. Adhésion

Le présent Accord reste ouvert à l'adhésion des États et des autres entités visées à l'article premier, paragraphe 2, lettre b). Les instruments d'adhésion sont déposés auprès du Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies.

Article 40. Entrée en vigueur

1. Le présent Accord entre en vigueur 30 jours après la date de dépôt du trentième instrument de ratification ou d'adhésion.

2. Pour chaque État ou entité qui ratifie l'Accord ou y adhère après le dépôt du trentième instrument de ratification ou d'adhésion, l'Accord entre en vigueur le trentième jour qui suit la date de dépôt de l'instrument de ratification ou d'adhésion.

Article 41. Application provisoire

1. Le présent Accord est appliqué à titre provisoire par tout État ou entité qui consent à son application provisoire en adressant au dépositaire une notification écrite à cet effet. Cette application provisoire prend effet à compter de la date de réception de la notification.

2. L'application provisoire par un État ou une entité prend fin à la date de l'entrée en vigueur du présent Accord à l'égard de cet État ou cette entité ou lorsque ledit État ou ladite entité notifie par écrit au dépositaire son intention de mettre fin à l'application provisoire.

Article 42. Réserves et exceptions

Le présent Accord n'admet ni réserves ni exceptions.

Article 43. Déclarations

L'article 42 n'interdit pas à un État ou une entité, au moment où ledit État ou ladite entité signe ou ratifie le présent Accord, ou adhère à celui-ci, de faire des déclarations, quels qu'en soient le libellé ou la dénomination, notamment en vue d'harmoniser ses lois et règlements avec le présent Accord, à condition que ces déclarations ne visent pas à exclure ou à modifier l'effet juridique des dispositions du présent Accord dans leur application à cet État ou à cette entité.

Article 44. Relation avec d'autres accords

1. Le présent Accord ne modifie en rien les droits et obligations des États parties qui découlent d'autres accords compatibles avec lui, et qui ne portent atteinte ni à la jouissance par les autres États parties des droits qu'ils tiennent du présent Accord, ni à l'exécution de leurs obligations découlant de celui-ci.

2. Deux ou plusieurs États parties peuvent conclure des accords qui modifient ou suspendent l'application des dispositions du présent Accord et qui s'appliquent uniquement à leurs relations mutuelles, à condition que ces accords ne portent pas sur une disposition du présent Accord dont le non-respect serait incompatible avec la réalisation de son objet et de son but, et à condition également que ces accords n'affectent pas l'application des principes fondamentaux énoncés dans le présent Accord et ne portent atteinte ni à la jouissance par les autres États parties des droits qu'ils tiennent du présent Accord, ni à l'exécution de leurs obligations découlant de celui-ci.

3. Les États parties qui se proposent de conclure un accord visé au paragraphe 2 notifient aux autres États parties, par l'entremise du dépositaire de l'Accord, leur intention de conclure l'accord ainsi que les modifications ou la suspension de l'application des dispositions du présent Accord qu'il prévoirait.

Article 45. Amendement

1. Tout État partie peut proposer, par voie de communication écrite adressée au Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies, des amendements au présent Accord et demander la convocation d'une conférence chargée de les examiner. Le Secrétaire général transmet cette communication à tous les États parties. Il convoque la conférence si, dans les six mois qui suivent la date de la transmission de la communication, la moitié au moins des États parties répondent favorablement à cette demande.

2. À moins qu'elle n'en décide autrement, la conférence d'amendement convoquée en application du paragraphe 1 applique la procédure de prise de décisions suivie par la Conférence des Nations Unies sur les stocks de poissons dont les déplacements s'effectuent tant à l'intérieur qu'au-delà de zones économiques exclusives (stocks chevauchants) et les stocks de poissons grands migrateurs. Elle ne devrait ménager aucun effort pour aboutir à un accord sur les amendements par voie de consensus et il ne devrait pas y avoir de vote sur ces amendements tant que tous les efforts en vue d'aboutir à un consensus n'auront pas été épuisés.

3. Les amendements au présent Accord, une fois adoptés, sont ouverts à la signature des États parties au Siège de l'Organisation des Nations Unies à New York pendant une période de douze mois à compter de la date de leur adoption, à moins que ces amendements n'en disposent autrement.

4. Les articles 38, 39, 47 et 50 s'appliquent à tous les amendements au présent Accord.

5. Pour les États parties qui les ont ratifiés ou y ont adhéré, les amendements au présent Accord entrent en vigueur le trentième jour qui suit la date de dépôt des instruments de ratification ou d'adhésion des deux tiers des États parties. Par la suite, pour chaque État partie qui a ratifié un amendement ou y a adhéré après la date de dépôt du nombre requis d'instruments, cet amendement entre en vigueur le trentième jour qui suit la date de dépôt par l'État partie de son instrument de ratification ou d'adhésion.

6. Un amendement peut prévoir que son entrée en vigueur requiert un nombre de ratifications ou d'adhésions moins élevé ou plus élevé que celui exigé par le présent article.

7. Tout État qui devient partie au présent Accord après l'entrée en vigueur d'amendements conformément au paragraphe 5 est, faute d'avoir exprimé une intention différente, considéré comme étant :

a) Partie au présent Accord tel qu'il est amendé; et

b) Partie à l'Accord non amendé au regard de tout État partie qui n'est pas lié par ces amendements.

Article 46. Dénonciation

1. Un État partie peut dénoncer le présent Accord, par voie de notification écrite adressée au Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies, et indiquer les motifs de la dénonciation. Le fait de ne pas indiquer de motifs n'affecte pas la validité de la dénonciation. Celle-ci prend effet un an après la date de réception de la notification, à moins qu'elle ne prévoie une date ultérieure.

2. La dénonciation n'affecte en rien le devoir de tout État partie de remplir toute obligation énoncée dans le présent Accord à laquelle il serait soumis en vertu du droit international indépendamment de celui-ci.

Article 47. Participation d'organisations internationales

1. Lorsqu'une organisation internationale visée à l'article premier de l'annexe IX de la Convention n'a pas compétence pour l'ensemble des matières régies par le présent Accord, l'annexe IX de la Convention s'applique mutatis mutandis à la participation de cette organisation internationale au présent Accord, si ce n'est que les dispositions suivantes de ladite annexe ne s'appliquent pas :

a) Article 2, première phrase; et

b) Article 3, paragraphe 1.

2. Lorsqu'une organisation internationale visée à l'article premier de l'annexe IX de la Convention a compétence pour l'ensemble des matières régies par le présent Accord, les

dispositions suivantes s'appliquent à la participation de cette organisation internationale au présent Accord :

a) Au moment de la signature ou de l'adhésion, ladite organisation internationale fait une déclaration à l'effet d'indiquer :

i) Qu'elle a compétence pour l'ensemble des matières régies par le présent Accord;

ii) Qu'en conséquence, ses États membres ne deviendront pas États parties, sauf en ce qui concerne les territoires de ces États pour lesquels elle n'exerce aucune responsabilité; et

iii) Qu'elle accepte les droits et obligations que le présent Accord impose aux États;

b) La participation de l'organisation internationale ne saurait en aucun cas conférer des droits quelconques aux États membres de ladite organisation en vertu du présent Accord;

c) En cas de conflit entre les obligations qui incombent à une organisation internationale en vertu du présent Accord et celles qui lui incombent en vertu de l'accord instituant cette organisation ou de tout acte connexe, les obligations découlant du présent Accord l'emportent.

Article 48. Annexes

1. Les annexes font partie intégrante du présent Accord et, sauf disposition contraire expresse, une référence au présent Accord renvoie également à ses annexes, et une référence à une partie du présent Accord renvoie aussi aux annexes qui s'y rapportent.

2. Les annexes peuvent être révisées de temps à autre par les États parties. Ces révisions sont fondées sur des considérations scientifiques et techniques. Nonobstant les dispositions de l'article 45, si une révision à une annexe est adoptée par consensus lors d'une réunion des États parties, elle est incorporée au présent Accord et prend effet à compter de la date de son adoption ou de la date qui y est indiquée. Si une révision à une annexe n'est pas adoptée par consensus lors d'une telle réunion, les procédures d'amendement énoncées à l'article 45 s'appliquent.

Article 49. Dépositaire

Le Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies est le dépositaire du présent Accord et des amendements ou révisions qui s'y rapportent.

Article 50. Textes faisant foi

Les textes anglais, arabe, chinois, espagnol, français et russe du présent Accord font également foi.

EN FOI DE QUOI, les Plénipotentiaires soussignés, dûment autorisés à cet effet,

ont signé le présent Accord.

OUVERT À LA SIGNATURE À New York le quatre décembre mil neuf cent quatre-vingt-quinze, en un exemplaire unique en langues anglaise, arabe, chinoise, espagnole, française et russe.

ANNEXE I

NORMES REQUISES POUR LA COLLECTE ET LA MISE EN COMMUN DES DONNÉES

Article premier. Principes généraux

1. La collecte, la compilation et l'analyse des données en temps opportun sont essentielles à la conservation et à la gestion efficaces des stocks de poissons chevauchants et des stocks de poissons grands migrateurs. À cette fin, des données provenant des pêcheries de ces stocks en haute mer et dans les zones relevant de la juridiction nationale sont nécessaires, et elles devraient être collectées et compilées de manière telle qu'il soit possible de procéder à une analyse statistique utile aux fins de la conservation et de la gestion des ressources halieutiques. Ces données englobent des statistiques sur les captures et l'effort de pêche et d'autres informations ayant trait aux pêcheries, telles que des données sur les navires et autres données utiles pour la normalisation de l'effort de pêche. Les données collectées devraient également comporter des informations sur les espèces non visées et les espèces associées ou dépendantes. Toutes les données devraient être vérifiées de façon à en garantir l'exactitude. La confidentialité des données non agrégées est préservée. La diffusion de ces données est soumise aux mêmes conditions que celles dans lesquelles celles-ci ont été communiquées.

2. Il est apporté aux États en développement une assistance en matière de formation ainsi qu'une assistance financière et technique afin de développer les capacités de ces États dans le domaine de la conservation et de la gestion des ressources biologiques marines. L'assistance devrait être axée sur le renforcement des capacités pour la mise en oeuvre de programmes de collecte et de vérification des données et de programmes d'observation ainsi que de projets d'analyse des données et de recherche aux fins de l'évaluation des stocks. La participation la plus large possible de scientifiques et de responsables de la conservation et de la gestion des stocks de poissons chevauchants et des stocks de poissons grands migrateurs venant d'États en développement devrait être encouragée.

Article 2. Principes devant régir la collecte, la compilation et l'échange des données

Les principes généraux suivants devraient être pris en compte pour arrêter les paramètres pour la colleete, la compilation et l'échange des données provenant des opérations de pêche de stocks de poissons chevauchants et de stocks de poissons grands migrateurs :

a) Les États devraient veiller à ce que soient recueillies auprès des navires battant leur pavillon des données sur les activités de pêche, correspondant aux caractéristiques opérationnelles de chaque méthode de pêche (par exemple, chaque trait pour la pêche au chalut, chaque mouillage pour la pêche à la palangre et à la senne coulissante, chaque banc exploité pour la pêche à la canne et chaque jour de pêche pour la pêche à la traîne), et à ce qu'elles soient suffisamment détaillées pour faeiliter une évaluation précise des stoeks;

b) Les États devraient veiller à ce qu'un système approprié soit appliqué pour vérifier l'exactitude des données relatives aux pêcheries;

c) Les États devraient rassembler des informations relatives aux pêcheries et d'autres données scientifiques pertinentes et les présenter sous une forme convenue et en temps opportun à l'organisation ou arrangement sous-régional ou régional de gestion des pêcheries compétent s'il en existe un. En l'absence d'une telle organisation ou d'un tel arrangement, les États devraient coopérer pour échanger des données -- soit directement soit par l'intermédiaire des autres mécanismes de coopération dont ils auront pu convenir;

d) Les États devraient convenir, dans le cadre des organisations ou arrangements de gestion des pêcheries sous-régionaux ou régionaux, ou selon d'autres modalités, du type de données à fournir et de la forme sous laquelle celles-ci doivent être présentées, conformément à la présente annexe et compte tenu de la nature des stocks et des modes d'exploitation de ces derniers dans la région. Ces organisations ou arrangements devraient prier les États ou entités on membres ou non participants de fournir des données concernant les activités de pêche pertinentes des navires battant leur pavillon;

e) Ces organisations ou arrangements réunissent les données qu'ils communiquent en temps opportun et sous la forme convenue à tous les États intéressés, selon les modalités ou dans les conditions qu'ils ont arrêtées;

f) Les scientifiques de l'État du pavillon et de l'organisation ou arrangement de gestion des pêcheries sous-régional ou régional compétent devraient analyser les données séparément ou conjointement, selon qu'il convient.

Article 3. Données de base relatives aux pêcheries

1. Les États réunissent et mettent à la disposition de l'organisation ou arrangement de gestion des pêcheries sous-régional ou régional compétent les types de données ci-après en entrant suffisamment dans le détail pour faciliter une évaluation précise des stocks, selon des procédures convenues :

a) Séries chronologiques relatives aux captures et à l'effort de pêche par pêcherie et par flottille;

b) Quantités pêchées, en nombre ou en poids nominal, ou les deux, par espèce (espèces visées et non visées) selon ce qui convient pour chaque pêcherie. [L'Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture définit le poids nominal comme l'équivalent en poids vif des débarquements.];

c) Quantités rejetées -- y compris des données estimatives si nécessaire -- en nombre ou en poids nominal par espèce, selon ce qui convient pour chaque pêcherie;

d) Statistiques relatives à l'effort de pêche, comme il convient pour chaque méthode de pêche;

e) Lieu de pêche, date et heure des prises et autres statistiques sur les opérations de pêche, selon qu'il conviendra.

2. Les États doivent aussi réunir, le cas échéant, et mettre à la disposition de l'organisation ou arrangement de gestion des pêcheries sous-régional ou régional compétent des informations complémentaires utiles pour l'évaluation des stocks, notamment :

a) La composition des captures (taille, poids et sexe);

b) D'autres données biologiques utiles pour l'évaluation des stocks (âge, croissance, reconstitution, répartition, identité des stocks, etc.); et

c) D'autres études pertinentes (études sur l'abondance des stocks, études sur la biomasse, études hydroacoustiques, études sur les facteurs écologiques qui agissent sur l'abondance des stocks, et études océanographiques et écologiques, etc.).

Article 4. Informations concernant les navires

1. Les États devraient réunir les types de données ci-après sur les navires en vue de normaliser la composition des flottes et la capacité de pêche des navires et de convertir les différentes mesures de l'effort de pêche aux fins de l'analyse des données relatives aux captures et à l'effort de pêche :

a) Identité, pavillon et port d'immatriculation du navire;

b) Type du navire;

c) Caractéristiques du navire (matériau de construction, date de construction, longueur enregistrée, jauge brute, puissance des moteurs principaux, capacité de charge, méthodes de stockage des captures, etc.); et

d) Description des engins de pêche (type, caractéristiques, nombre, etc.).

2. L'État du pavillon réunit les renseignements suivants :

a) Instruments de navigation et de positionnement;

b) Matériel de communication et indicatif radio international;

c) Effectif de l'équipage.

Article 5. Communication de données

Tout État doit veiller à ce que les navires battant son pavillon communiquent à son administration nationale des pêches et, si cela a été convenu, à l'organisation ou arrangement de gestion des pêcheries sous-régional ou régional compétent les données consignées dans leur livre de bord concernant les captures et l'effort de pêche, y compris les données relatives aux opérations de pêche hauturière, à intervalles suffisamment rapprochés pour satisfaire à la réglementation nationale et aux obligations régionales et internationales. Ces données sont communiquées au besoin par radio, télex, télécopie ou liaison satellite ou par d'autres moyens.

Article 6. Vérification des données

Les États ou, le cas échéant, les organisations ou arrangements de gestion des pêcheries sous-régionaux ou régionaux devraient mettre en place des mécanismes pour vérifier les données relatives aux pêcheries, tels que les mécanismes suivants :

a) Vérification de la position au moyen de systèmes de suivi des navires;

b) Programmes d'observation scientifique pour contrôler les captures, l'effort de pêche, la composition des captures (espèces visées et non visées) et d'autres aspects des opérations de pêche;

c) Rapports demandés aux navires sur leurs campagnes, leurs débarquements et leurs transbordements; et

d) Vérification par sondage à quai.

Article 7. Échange de données

1. Les données rassemblées par les États du pavillon doivent être mises à la disposition d'autres États du pavillon et des États côtiers concernés par l'intermédiaire des organisations ou arrangements de gestion des pêcheries sous-régionaux ou régionaux compétents. Ces organisations ou arrangements réunissent les données qu'ils communiquent en temps opportun et sous la forme convenue à tous les États intéressés, selon les modalités et dans les conditions qu'ils ont arrêtées, tout en préservant la confidentialité des données non agrégées; ils devraient, dans la mesure du possible, mettre au point des systèmes de gestion des bases de données permettant d'accéder facilement à celles-ci.

2. Au niveau mondial, la collecte et la diffusion des données devraient s'effectuer par l'intermédiaire de l'Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO). Là où il n'existe pas d'organisation ou arrangement de gestion des pêcheries sous-régional ou régional, la FAO pourrait également se charger de la collecte et de la diffusion des données au niveau sous-régional ou régional avec l'accord des États intéressés.

ANNEXE II.

DIRECTIVES POUR L'APPLICATION DE POINTS DE RÉFÉRENCE DE PRÉCAUTION AUX FINS DE LA CONSERVATION ET DE LA GESTION DES STOCKS DE POISSONS CHEVAUCHANTS ET DES STOCKS DE POISSONS GRANDS MIGRATEURS

1. Un point de référence de précaution est une valeur estimative obtenue par une méthode scientifique convenue, qui est fonction de l'état de la ressource et de la pêcherie et qui peut servir de guide aux fins de la gestion des pêcheries.

2. Deux types de points de référence de précaution devraient être utilisés :

les points de référence aux fins de la conservation, ou points critiques, et les points de référence aux fins de la gestion, ou points cibles. Les points critiques fixent des limites qui sont destinées à maintenir l'exploitation à un niveau biologiquement sûr permettant d'obtenir le rendement constant maximum. Les points de référence cibles sont destinés à atteindre les objectifs en matière de gestion.

3. Des points de référence de précaution devraient être fixés pour chaque stock en fonction notamment de la capacité de reproduction et de reconstitution du stock en question et des caractéristiques de son exploitation ainsi que des autres causes de mortalité et des facteurs importants d'incertitude.

4. Les stratégies de gestion visent à maintenir ou rétablir les stocks des espèces exploitées, et le cas échéant ceux des espèces associées ou dépendantes, à des niveaux compatibles avec les points de référence de précaution préalablement convenus. Ces points de référence servent à déclencher des mesures de conservation et de gestion préalablement convenues. Les stratégies de gestion comprennent aussi des mesures qui peuvent être appliquées lorsque les points de référence de précaution sont près d'être atteints.

5. Les stratégies de gestion des pêcheries font en sorte que le risque de dépassement des points de référence critiques soit très faible. Si un stock tombe, ou risque de tomber, en deçà d'un point de référence critique, des mesures de conservation et de gestion devraient être prises pour aider à sa reconstitution. Les stratégies de gestion des pêcheries font en sorte que les points de référence cibles ne soient pas dépassés en moyenne.

6. Lorsque les données nécessaires pour déterminer les points de référence pour une pêcherie font défaut ou sont insuffisantes, on fixe des points de référence provisoires. Ceux-ci peuvent être établis par analogie avec des stocks comparables mieux connus. En pareils cas, les activités d'observation de la pêcherie sont renforcées de façon à réviser les points de référence provisoires à mesure qu'on dispose de plus de données.

7. Le taux de mortalité due à la pêche qui permet d'assurer le rendement constant maximum devrait être considéré comme un critère minimum pour les points de référence critiques. Pour les stocks qui ne sont pas surexploités, les stratégies de gestion des pêcheries font en sorte que la mortalité due à la pêche ne dépasse pas celle qui correspond au rendement constant maximum et que la biomasse ne tombe pas en deçà d'un seuil préétabli. Pour les stocks surexploités, la biomasse qui permettrait d'obtenir le rendement constant maximum peut servir d'objectif de reconstitution.

[RUSSIAN TEXT — TEXTE RUSSE]

СОГЛАШЕНИЕ ОБ ОСУЩЕСТВЛЕНИИ ПОЛОЖЕНИЙ КОНВЕНЦИИ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ ПО МОРСКОМУ ПРАВУ ОТ 10 ДЕКАБРЯ 1982 ГОДА, КОТОРЫЕ КАСАЮТСЯ СОХРАНЕНИЯ ТРАНСГРАНИЧНЫХ РЫБНЫХ ЗАПАСОВ И ЗАПАСОВ ДАЛЕКО МИГРИРУЮЩИХ РЫБ И УПРАВЛЕНИЯ ИМИ

Государства - участники настоящего Соглашения,

ссылаясь на соответствующие положения Конвенции Организации Объединенных Наций по морскому праву от 10 декабря 1982 года,

имея твердое намерение обеспечить долгосрочное сохранение и устойчивое использование трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб,

преисполненные решимости совершенствовать сотрудничество между государствами с этой целью,

призывая к тому, чтобы государства флага, государства порта и прибрежные государства более эффективно обеспечивали выполнение мер по сохранению и управлению, принятых для таких запасов,

стремясь решать, в частности, проблемы, названные в программной области С главы 17 Повестки дня на XXI век, принятой Конференцией Организации Объединенных Наций по окружающей среде и развитию, а именно недостатки в управлении рыболовством в открытом море во многих областях и чрезмерную эксплуатацию некоторых ресурсов; отмечая наличие проблем нерегулируемого рыболовства, избыточных капиталовложений, чрезмерного размера флота, смены флага судна в целях уклонения от контроля, недостаточной избирательности орудий лова, ненадежности баз данных и недостаточного сотрудничества между государствами,

обязуясь придерживаться ответственного рыболовства,

сознавая необходимость избегать негативного воздействия на морскую среду, сохранять биологическое разнообразие, поддерживать целостность морских экосистем и предельно сокращать риск долгосрочных или необратимых последствий рыболовных операций,

признавая необходимость оказывать конкретную помощь, включая финансовую, научную и техническую, с той целью, чтобы развивающиеся государства могли эффективно участвовать в сохранении трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб, управлении ими и их устойчивом использовании,

будучи убеждены в том, что наиболее оптимальным путем достижения этих целей и содействия поддержанию международного мира и безопасности было бы соглашение об осуществлении соответствующих положений Конвенции,

подтверждая, что вопросы, не регулируемые Конвенцией и настоящим Соглашением, продолжают регламентироваться нормами и принципами общего международного права,

согласились о нижеследующем:

ЧАСТЬ I

ОБЩИЕ ПОЛОЖЕНИЯ

Статья 1

Употребление терминов и сфера применения

1. Для целей настоящего Соглашения:

a) "Конвенция" означает Конвенцию Организации Объединенных Наций по морскому праву от 10 декабря 1982 года;

b) "меры по сохранению и управлению" означает направленные на сохранение одного или более видов живых морских ресурсов и управление ими меры, принимаемые или применяемые сообразно с соответствующими нормами международного права, отраженными в Конвенции и настоящем Соглашении;

c) "рыбы" включает моллюсков и ракообразных, за исключением тех, которые принадлежат к "сидячим видам" согласно определению в статье 77 Конвенции;

d) "договоренность" означает механизм сотрудничества, учреждаемый в соответствии с Конвенцией и настоящим Соглашением двумя или более государствами в целях, в частности, установления мер по сохранению и управлению в субрегионе или регионе для одного или более трансграничных рыбных запасов или запасов далеко мигрирующих рыб.

2. a) "Государства-участники" означает государства, которые согласились на обязательность для себя настоящего Соглашения и для которых Соглашение вступило в силу;

b) настоящее Соглашение применяется mutatis mutandis:

i) к любому из перечисленных в пункте 1c, d и e статьи 305 Конвенции субъектов права и

ii) при условии соблюдения статьи 47 к любому субъекту права, упомянутому в качестве "международной организации" в статье 1 Приложения IX Конвенции,

которые становятся участниками настоящего Соглашения и в такой степени "государства-участники" означает этих субъектов права.

3. Настоящее Соглашение применяется mutatis mutandis к другим занимающимся рыбным промыслом субъектам права, которых ведут лов рыбы в открытом море.

Статья 2

Цель

Цель настоящего Соглашения - обеспечить долгосрочное сохранение и устойчивое использование трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб посредством эффективного осуществления соответствующих положений Конвенции.

Статья 3

Применение

1. Если не предусмотрено иное, настоящее Соглашение применяется к сохранению трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб и управлению ими за пределами районов под национальной юрисдикцией, за тем исключением, что статьи 6 и 7 применяются также к сохранению таких запасов и управлению ими в районах под национальной юрисдикцией при условии соблюдения различных правовых режимов, применяемых согласно Конвенции в районах под национальной юрисдикцией и в районах за пределами национальной юрисдикции.

2. При осуществлении своих суверенных прав для целей разведки, эксплуатации, сохранения трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб и управления ими в районах под национальной юрисдикцией прибрежное государство применяет mutatis mutandis общие принципы, перечисленные в статье 5.

3. Государства должным образом принимают во внимание имеющиеся у развивающихся государств соответствующие возможности применять статьи 5, 6 и 7 в районах под национальной юрисдикцией и их потребность в помощи, предусмотренной в настоящем Соглашении. С этой целью Часть VII применяется mutatis mutandis в отношении районов под национальной юрисдикцией.

Статья 4

Соотношение между настоящим Соглашением и Конвенцией

Ничто в настоящем Соглашении не наносит ущерба правам, юрисдикции и обязанностям государств согласно Конвенции. Настоящее Соглашение толкуется и применяется в контексте Конвенции и сообразно с ней.

ЧАСТЬ II

СОХРАНЕНИЕ ТРАНСГРАНИЧНЫХ РЫБНЫХ ЗАПАСОВ И ЗАПАСОВ ДАЛЕКО МИГРИРУЮЩИХ РЫБ И УПРАВЛЕНИЕ ИМИ

Статья 5

Общие принципы

Для сохранения трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб и управления ими прибрежные государства и государства, ведущие рыбный промысел в открытом море, в порядке реализации своей обязанности сотрудничать в соответствии с Конвенцией:

a) принимают меры к тому, чтобы обеспечить долгосрочную устойчивость трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб и содействовать цели их оптимального использования;

b) обеспечивают, чтобы такие меры основывались на наиболее достоверных имеющихся научных данных и были направлены на поддержание или восстановление запасов на уровнях или до уровней, при которых может быть обеспечен максимальный устойчивый вылов, определяемый соответствующими экологическими и экономическими факторами, включая особые потребности развивающихся государств, и с учетом методов ведения рыбного промысла, взаимозависимости запасов, а также любых общерекомендованных международных минимальных стандартов, будь то субрегиональные, региональные или всемирные;

c) применяют осторожный подход в соответствии со статьей 6;

d) оценивают воздействие рыболовства, прочих видов человеческой деятельности и экологических факторов на запасы и виды, являющиеся объектом специализированного промысла, а также на запасы и виды, принадлежащие к той же экосистеме либо ассоциированные с запасами, являющимися объектом специализированного промысла, или зависимые от них;

e) принимают, где это необходимо, меры по сохранению и управлению в отношении видов, принадлежащих к той же экосистеме либо ассоциированных с запасами, являющимися объектом специализированного промысла, или зависимых от них, в целях поддержания или восстановления популяций таких видов выше уровней, на которых их воспроизводство может быть подвергнуто серьезной опасности;

f) предельно сокращают загрязнение, отходы, выбросы, попадание рыбы в утерянные или брошенные орудия лова, вылов видов, не являющихся объектом специализированного промысла, как рыбных, так и нерыбных (именуемых в дальнейшем "виды, не являющиеся объектом специализированного промысла"), - и воздействия на ассоциированные или зависимые виды, в частности на виды, находящиеся под угрозой исчезновения, посредством мер, включающих, насколько это практически осуществимо, разработку и применение избирательных, экологически безопасных и экономичных орудий и методов лова;

g) охраняют биологическое разнообразие морской среды;

h) принимают меры к предотвращению или устранению чрезмерной эксплуатации и избыточного рыбопромыслового потенциала и к обеспечению того, чтобы интенсивность промыслового усилия не превосходила уровней, соизмеримых с устойчивым использованием рыбных ресурсов;

i) принимают во внимание интересы рыбаков, занимающихся кустарным и натуральным промыслом;

j) своевременно собирают и взаимно обмениваются полными и точными данными о рыболовной деятельности, в частности о местоположении судна, улове видов, являющихся и не являющихся объектом специализированного промысла, и промысловом усилии, как это

предусмотрено в Приложении 1, а также информацией, получаемой в рамках национальных и международных исследовательских программ;

k) поощряют и проводят научные исследования и разрабатывают соответствующие технологии, помогающие сохранять рыболовство и управлять им; и

l) осуществляют меры по сохранению и управлению и обеспечивают их выполнение с помощью эффективного мониторинга, контроля и наблюдения.

Статья 6

Применение осторожного подхода

1. Государства широко применяют осторожный подход к сохранению трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб, управлению ими и их использованию, с тем чтобы защищать морские живые ресурсы и сохранять морскую среду.

2. Если информация носит неопределенный, ненадежный или недостаточный характер, то государства действуют с большей осторожностью. Отсутствие достаточной научной информации не используется в качестве основания для того, чтобы откладывать или не принимать меры по сохранению и управлению.

3. При осуществлении осторожного подхода государства:

a) совершенствуют процесс принятия решений в области сохранения рыбных ресурсов и управления ими посредством получения наиболее достоверной имеющейся научной информации, взаимного обмена ею и внедрения усовершенствованных методов регулирования риска и неопределенности;

b) применяют руководящие принципы, изложенные в Приложении 2, определяют на основе наиболее достоверной имеющейся научной информации, опорные критерии по конкретным запасам и меры, которые надлежит принимать в случае их превышения;

c) принимают во внимание, в частности, факторы неопределенности в отношении размера и продуктивности запаса (запасов), опорные критерии, состояние запасов с точки зрения таких критериев, уровни и распределение промысловой смертности и воздействие рыболовной деятельности на виды, не являющиеся объектом специализированного промысла, и ассоциированные или зависимые виды, а также существующие и прогнозируемые океанические, естественно-природные и социально-экономические условия;

d) разрабатывают программы сбора данных и проведения исследований для оценки воздействия рыболовства на виды, не являющиеся объектом специализированного промысла, и ассоциированные или зависимые виды и их среду, и принимают планы, необходимые для обеспечения сохранения таких видов и охраны мест обитания, вызывающих особую озабоченность.

4. Государства принимают меры к обеспечению того, чтобы при приближении к опорным критериям не происходило их превышения. При их превышении государства немедленно принимают меры, предусмотренные пунктом 3b, в целях восстановления запасов.

5. Когда состояние запасов, являющихся объектом специализированного промысла, либо видов, не являющихся объектом такого промысла, или ассоциированных или зависимых видов, вызывает

озабоченность, государства подвергают такие запасы и виды усиленному мониторингу, с тем чтобы проводить обзор их состояния и действенности мер по сохранению и управлению. Они регулярно пересматривают такие меры в свете новой информации.

6. Для новых промыслов или рыбопромысловой разведки государства в возможно короткие сроки принимают осторожные меры по сохранению и управлению, включая, в частности, ограничения на улов и на промысловое усилие. Такие меры остаются в силе до тех пор, пока не поступят достаточные данные, позволяющие оценить воздействие промысла на долгосрочную устойчивость запасов, после чего осуществляются меры по сохранению и управлению на основе этой оценки. Эти последние меры в соответствующих случаях позволяют постепенно развивать промысел.

7. Если на состояние трансграничных рыбных запасов или запасов далеко мигрирующих рыб оказывает значительное негативное воздействие какое-либо природное явление, то государства принимают меры по сохранению и управлению на чрезвычайной основе с целью обеспечить, чтобы такое негативное воздействие не усугублялось рыболовной деятельностью. Государства также принимают такие меры на чрезвычайной основе там, где промысловая деятельность представляет собой серьезную угрозу устойчивости таких запасов. Меры, принимаемые на чрезвычайной основе, являются временными и основываются на имеющихся наиболее достоверных научных данных.

Статья 7

Сопоставимость мер по сохранению и управлению

1. Без ущерба для предусмотренных в Конвенции суверенных прав прибрежных государств в отношении разведки, эксплуатации, сохранения живых морских ресурсов и управления ими в районах под национальной юрисдикцией и для права всех государств давать своим гражданам возможность заниматься рыболовством в открытом море в соответствии с Конвенцией:

a) в отношении трансграничных рыбных запасов соответствующие прибрежные государства и государства, чьи граждане ведут промысел таких запасов в прилегающем районе открытого моря, стремятся непосредственно или через соответствующие механизмы сотрудничества, предусмотренные в Части III, согласовывать меры, необходимые для сохранения этих запасов в прилегающем районе открытого моря;

b) в отношении запасов далеко мигрирующих рыб соответствующие прибрежные государства и другие государства, чьи граждане ведут в регионе промысел таких запасов, сотрудничают либо непосредственно, либо через соответствующие механизмы сотрудничества, предусмотренные в Части III, в деле обеспечения сохранения и содействия цели оптимального использования таких запасов на всей территории региона, как в пределах, так и за пределами районов под национальной юрисдикцией.

2. Меры по сохранению и управлению, вводимые для открытого моря и принимаемые в районах под национальной юрисдикцией, являются сопоставимыми, обеспечивая сохранение трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб и управление ими в целом. Для этого прибрежные государства и государства, ведущие промысел в открытом море, обязаны сотрудничать в деле выработки сопоставимых мер в отношении таких запасов. При определении сопоставимых мер по сохранению и управлению государства:

a) принимают во внимание меры по сохранению и управлению, принятые и применяемые в соответствии со статьей 61 Конвенции в отношении тех же запасов прибрежными государствами

в районах под национальной юрисдикцией, и обеспечивают, чтобы меры, вводимые в отношении таких запасов для открытого моря, не подрывали эффективности таких мер;

b) принимают во внимание ранее согласованные меры, введенные и применяемые для открытого моря в соответствии с Конвенцией в отношении тех же запасов соответствующими прибрежными государствами и государствами, ведущими промысел в открытом море;

c) принимают во внимание ранее согласованные меры, введенные и применяемые в соответствии с Конвенцией в отношении тех же запасов субрегиональной или региональной рыбохозяйственной организацией или договоренностью;

d) принимают во внимание биологическое единство и другие биологические характеристики запасов и взаимосвязь между распределением запасов, рыбными промыслами и географическими особенностями соответствующего региона, включая встречаемость запасов и интенсивность их промысла в районах под национальной юрисдикцией;

e) принимают во внимание зависимость прибрежных государств и, соответственно, государств, ведущих промысел в открытом море, от запасов, о которых идет речь; и

f) обеспечивают, чтобы такие меры не приводили к вредному воздействию на живые морские ресурсы в целом.

3. Реализуя свою обязанность сотрудничать, государства прилагают все усилия к тому, чтобы согласовать сопоставимые меры по сохранению и управлению в разумный срок.

4. Если в течение разумного срока не может быть достигнуто соглашение, любое из заинтересованных государств может прибегнуть к процедурам урегулирования споров, предусмотренным в Части VIII.

5. До заключения соглашения о сопоставимых мерах по сохранению и управлению заинтересованные государства в духе взаимопонимания и сотрудничества предпринимают все усилия для того, чтобы достигнуть временной договоренности практического характера. В том случае, если они не могут согласовать такую договоренность, любое из заинтересованных государств в целях предписания временных мер может представить этот спор на рассмотрение суда или трибунала в соответствии с процедурами урегулирования споров, предусмотренными в Части VIII.

6. Временные договоренности или меры, принимаемые или предписываемые на основании пункта 5, учитывают положения настоящей Части, должным образом принимают во внимание права и обязанности всех заинтересованных государств, не ставят под угрозу и не осложняют достижение окончательного соглашения о сопоставимых мерах по сохранению и управлению и не наносят ущерба окончательному результату какой бы то ни было процедуры урегулирования споров.

7. Действуя либо непосредственно, либо через соответствующие субрегиональные или региональные рыбохозяйственные организации или договоренности, либо с помощью иных соответствующих средств прибрежные государства регулярно информируют государства, ведущие промысел в открытом море в данном субрегионе или регионе, о мерах, принятых ими в отношении трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб в районах под их национальной юрисдикцией.

8. Действуя либо непосредственно, либо через соответствующие субрегиональные или региональные рыбохозяйственные организации или договоренности, любо с помощью иных

соответствующих средств, государства, ведущие промысел в открытом море, регулярно информируют другие заинтересованные государства о мерах, принятых ими для регулирования деятельности плавающих под их флагом судов, которые ведут промысел таких запасов в открытом море.

ЧАСТЬ III

МЕХАНИЗМЫ МЕЖДУНАРОДНОГО СОТРУДНИЧЕСТВА В ОТНОШЕНИИ ТРАНСГРАНИЧНЫХ РЫБНЫХ ЗАПАСОВ И ЗАПАСОВ ДАЛЕКО МИГРИРУЮЩИХ РЫБ

Статья 8

Сотрудничество в интересах сохранения и управления

1. Прибрежные государства и государства, ведущие рыбный промысел в открытом море, налаживают в соответствии с Конвенцией сотрудничество в отношении трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб либо непосредственно, либо через соответствующие субрегиональные или региональные рыбохозяйственные организации или договоренности, принимая во внимание особенности субрегиона или региона, в целях обеспечения эффективного сохранения таких запасов и управления ими.

2. Государства добросовестно и без промедления проводят консультации, особенно в случаях, когда имеются данные о том, что соответствующие трансграничные рыбные запасы и запасы далеко мигрирующих рыб могут оказаться под угрозой чрезмерной эксплуатации, или когда организуется новый промысел таких запасов. Для этого по просьбе любого заинтересованного государства могут быть предприняты консультации, преследующие цель достичь соответствующей договоренности об обеспечении сохранения запасов и управления ими. До согласования такой договоренности государства соблюдают положения настоящего Соглашения и действуют добросовестно и с должным учетом прав, интересов и обязанностей других государств.

3. Там, где субрегиональная или региональная рыбохозяйственная организация или договоренность компетентна вводить меры по сохранению и управлению в отношении конкретных трансграничных рыбных запасов или запасов далеко мигрирующих рыб, государства, ведущие промысел запасов в открытом море, и соответствующие прибрежные государства выполняют свою обязанность сотрудничать путем вступления в члены такой организации или становясь участниками такой договоренности либо путем выражения согласия на применение введенных такой организацией или договоренностью мер по сохранению и управлению. Государства, проявляющие реальный интерес к соответствующему промыслу, могут стать членами такой организации или участниками таких договоренностей. Условия участия в такой организации или договоренности не исключают возможности присоединения таких государств к числу членов или участников; кроме того, они не применяются таким образом, который ведет к дискриминации в отношении какого-либо государства или группы государств, проявляющих реальный интерес к соответствующему промыслу.

4. Только те государства, которые являются членами такой организации или участниками такой договоренности либо соглашаются на применение мер по сохранению и управлению, введенных такой организацией или договоренностью, имеют доступ к промысловым ресурсам, к которым применяются эти меры по сохранению и управлению.

5. Там, где отсутствует субрегиональная или региональная рыбохозяйственная организация или договоренность, которая могла бы ввести меры по сохранению и управлению в отношении конкретного трансграничного рыбного запаса или запаса далеко мигрирующих рыб, соответствующие прибрежные государства и государства, ведущие промысел такого запаса в открытом море в этом субрегионе или регионе, сотрудничают в деле учреждения такой организации или заключения других соответствующих договоренностей, чтобы обеспечить сохранение такого запаса и управление им, и участвуют в работе этой организации или договоренности.

6. Любое государство, намеревающееся внести предложение о каких-либо действиях межправительственной организации, компетентной заниматься вопросами живых ресурсов, должно в тех случаях, когда такие действия значительно сказались бы на мерах по сохранению и управлению, уже введенных компетентной субрегиональной или региональной рыбохозяйственной организацией или договоренностью, консультироваться через эту организацию или договоренность с ее членами или участниками. Такие консультации должны, насколько это осуществимо, проводиться до представления предложения в межправительственную организацию.

Статья 9

Субрегиональные и региональные рыбохозяйственные организации и договоренности

1. При учреждении субрегиональных или региональных рыбохозяйственных организаций или при заключении субрегиональных или региональных рыбохозяйственных договоренностей для сохранения трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб и управления ими государства, в частности, согласовывают:

a) запасы, к которым применяются меры по сохранению и управлению, с учетом биологических характеристик соответствующих запасов и характера соответствующего промысла;

b) область применения с учетом пункта 1 статьи 7 и характеристик субрегиона или региона, включая социально-экономические, географические и естественно-природные факторы;

c) соотношение между работой новой организации или договоренности и ролью, целями и деятельностью любых соответствующих существующих рыбохозяйственных организаций или договоренностей; и

d) механизмы, с помощью которых организация или договоренность будет получать научные рекомендации и производить обзор состояния запасов, включая в надлежащих случаях создание научно-консультативного органа.

2. Государства, сотрудничающие в создании субрегиональной или региональной рыбохозяйственной организации или договоренности, информируют другие государства, которые, как им известно, проявляют реальный интерес к работе предлагаемой организации или договоренности, о таком сотрудничестве.

Статья 10

Функции субрегиональных и региональных рыбохозяйственных организаций и договоренностей

Выполняя свою обязанность сотрудничать по линии субрегиональных или региональных рыбохозяйственных организаций или договоренностей, государства:

a) согласовывают и соблюдают меры по сохранению и управлению, чтобы обеспечить долгосрочную устойчивость трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб;

b) соответствующим образом согласовывают права участия, как-то квоты допустимого улова или уровни промыслового усилия;

c) принимают и применяют любые общерекомендованные международные минимальные стандарты ответственного ведения рыболовной деятельности;

d) получают и оценивают научные рекомендации, производят обзор состояния запасов и оценивают воздействие рыболовства на виды, не являющиеся объектом специализированного промысла, и ассоциированные или зависимые виды;

e) согласовывают стандарты сбора, сообщения, проверки данных о промысле запасов и обмена ими;

f) собирают и распространяют точные и полные статистические данные, описанные в Приложении 1, обеспечивая тем самым наличие наиболее достоверных научных данных, с соблюдением в соответствующих случаях конфиденциальности;

g) поощряют и проводят научные оценки запасов и соответствующие исследования и распространяют их результаты;

h) создают надлежащие механизмы сотрудничества для эффективного мониторинга, контроля, наблюдения и обеспечения выполнения;

i) согласовывают способы, с помощью которых будут учитываться промысловые интересы новых членов организации или новых участников договоренности;

j) согласовывают процедуры принятия решений, способствующие своевременному и эффективному принятию мер по сохранению и управлению;

k) содействуют мирному урегулированию споров в соответствии с Частью VIII;

l) обеспечивают всестороннее сотрудничество своих соответствующих национальных учреждений и предприятий в осуществлении рекомендаций и решений организации или договоренности;

m) надлежащим образом опубликовывают информацию о мерах по сохранению и управлению, вводимых организацией или договоренностью.

Статья 11

Новые члены или участники

При определении характера и объема прав участия для новых членов субрегиональной или региональной рыбохозяйственной организации либо для новых участников субрегиональной или региональной рыбохозяйственной договоренности государства принимают во внимание, в частности:

a) состояние трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб и нынешнюю интенсивность промыслового усилия на промысле;

b) соответствующие интересы, схемы ведения промысла и практику рыболовства новых и уже имеющихся членов или участников;

c) соответствующий вклад новых и уже имеющихся членов или участников в сохранение запасов и управление ими, в сбор и предоставление точных данных и в проведение научных исследований по запасам;

d) нужды прибрежных рыболовных общин, которые зависят главным образом от промысла данных запасов;

e) потребности прибрежных государств, чья экономика в подавляющей степени зависит от эксплуатации морских живых ресурсов; и

f) интересы развивающихся государств субрегиона или региона, в чьих районах под национальной юрисдикцией тоже встречаются данные запасы.

Статья 12

Гласность в деятельности субрегиональных и региональных рыбохозяйственных организаций или договоренностей

1. Государства обеспечивают гласность в процессе принятия решений и иной деятельности субрегиональных и региональных рыбохозяйственных организаций и договоренностей.

2. Представителям других межправительственных организаций и представителям неправительственных организаций, занимающихся трансграничными рыбными запасами и запасами далеко мигрирующих рыб, предоставляется возможность участвовать в работе заседаний субрегиональных или региональных рыбохозяйственных организаций и договоренностей в качестве наблюдателей или, в зависимости от обстоятельств в ином качестве в соответствии с процедурами соответствующей организации или договоренности. Такие процедуры не носят неадекватно ограничительного характера в этом отношении. Такие межправительственные организации и неправительственные организации получают своевременный доступ к документации и отчетности таких организаций и договоренностей с соблюдением процедурных норм доступа к ним.

Статья 13

Укрепление существующих организаций и договоренностей

Государства сотрудничают в укреплении существующих субрегиональных и региональных рыбохозяйственных организаций и договоренностей, с тем чтобы повышать их эффективность во введении и осуществлении мер по сохранению трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб и управлению ими.

Статья 14

Сбор и предоставление информации и сотрудничество в области научных исследований

1. Государства обеспечивают, чтобы рыболовные суда, плавающие под их флагом, предоставляли такую информацию, которая может оказаться необходимой для выполнения их обязательств по настоящему Соглашению. Для этого в соответствии с Приложением 1 государства:

a) собирают научные, технические и статистические данные о промысле трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб и обмениваются такими данными;

b) обеспечивают достаточно подробный сбор данных, чтобы содействовать эффективной оценке запасов, и их своевременное предоставление для соблюдения требований субрегиональных или региональных рыбохозяйственных организаций или договоренностей; и

c) принимают соответствующие меры по проверке точности таких данных.

2. Действуя либо непосредственно, либо через субрегиональные или региональные рыбохозяйственные организации или договоренности, государства сотрудничают в том, чтобы:

a) согласовывать параметры данных и форму их предоставления таким организациям или договоренностям, учитывая характер запасов и промысла этих запасов; и

b) разрабатывать технику анализа и методики оценки запасов и взаимно обмениваться ими для совершенствования мер по сохранению трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб и управлению ими.

3. Действуя либо непосредственно, либо через компетентные международные организации, государства сообразно с Частью XIII Конвенции сотрудничают ради всеобщего блага в деле укрепления научно-исследовательского потенциала в области рыболовства и поощрения научных исследований, касающихся сохранения трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб и управления ими. Для этого государство или компетентная международная организация, ведущие такие исследования за пределами районов под национальной юрисдикцией, активно содействуют публикации и распространению среди любых заинтересованных государств результатов таких исследований, а также информации об их целях и методах и облегчают, насколько это осуществимо, участие ученых из этих государств в таких исследованиях.

Статья 15

Замкнутые и полузамкнутые моря

При осуществлении настоящего Соглашения в замкнутом или полузамкнутом море государства учитывают природные особенности этого моря и действуют также сообразно с Частью IX Конвенции и другими соответствующими ее положениями.

Статья 16

Районы открытого моря, полностью окруженные районом под национальной юрисдикцией одного государства

1. Государства, которые осуществляют промысел трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб в районе открытого моря, полностью окруженном районом под национальной юрисдикцией какого-либо одного государства, и это государство сотрудничают во введении мер по сохранению этих запасов и управлению ими в данном районе открытого моря. Учитывая природные особенности этого района, государства уделяют особое внимание введению

сопоставимых мер по сохранению таких запасов и управлению ими в соответствии со статьей 7. Меры, введенные в отношении открытого моря, принимают во внимание права, обязанности и интересы прибрежного государства по Конвенции, основываются на наиболее достоверных имеющихся научных данных, а также учитывают любые меры по сохранению и управлению, принятые и применяемые прибрежным государством в районе под его национальной юрисдикцией в отношении тех же запасов в соответствии со статьей 61 Конвенции. Государства договариваются также о мерах мониторинга, контроля, наблюдения за осуществлением и обеспечения выполнения мер по сохранению и управлению в отношении открытого моря.

2. Во исполнение статьи 8 государства действуют добросовестно и прилагают все усилия для незамедлительного достижения договоренности об упомянутых в пункте 1 мерах по сохранению и управлению, которые будут применяться при ведении промысловых операций в этом районе. Если в течение разумного периода времени соответствующие ведущие промысел государства и прибрежное государство не в состоянии достичь договоренности о таких мерах, они, с учетом пункта 1, применяют пункты 4, 5 и 6 статьи 7, касающиеся временных договоренностей или мер. До вступления в силу таких временных договоренностей или мер соответствующие государства принимают меры в отношении судов, плавающих под их флагом, с тем чтобы они не вели промысла, который может нанести ущерб запасам, о которых идет речь.

ЧАСТЬ IV

СТОРОНЫ, НЕ ЯВЛЯЮЩИЕСЯ ЧЛЕНАМИ ИЛИ УЧАСТНИКАМИ

Статья 17

Стороны, не являющиеся членами организаций или участниками договоренностей

1. Государство, не являющееся членом субрегиональной или региональной рыбохозяйственной организации или участником субрегиональной или региональной рыбохозяйственной договоренности и не дающее каким-либо иным образом своего согласия на применение мер по сохранению и управлению, введенных такой организацией или договоренностью, не освобождается от обязанности сотрудничать в соответствии с Конвенцией и настоящим Соглашением в сохранении соответствующих трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб и управлении ими.

2. Такое государство не разрешает судам, плавающим под его флагом, вести операции по промыслу трансграничных рыбных запасов или запасов далеко мигрирующих рыб, которые подпадают под применение мер по сохранению и управлению, введенных такой организацией или договоренностью.

3. Государства, являющиеся членами субрегиональной или региональной рыбохозяйственной организации или участниками субрегиональной или региональной рыбохозяйственной договоренности, в индивидуальном порядке или совместно предлагают упомянутым в пункте 3 статьи 1 занимающимся рыбным промыслом субъектам права, у которых в соответствующем районе имеются рыболовные суда, в полной мере сотрудничать с такой организацией или договоренностью в осуществлении введенных ею мер по сохранению и управлению, с тем чтобы добиться как можно более широкого фактического применения таких мер к рыболовной деятельности в соответствующем районе. Льготы участия в рыбном промысле, которыми пользуются такие занимающиеся рыбным промыслом субъекты права, пропорциональны их приверженности соблюдению мер по сохранению и управлению, введенных в отношении запасов.

4. Государства, являющиеся членами такой организации или участниками такой договоренности, обмениваются информацией о деятельности рыболовных судов, плавающих под флагами государств, которые не являются ни членами организации, ни участниками договоренности и которые ведут операции по промыслу соответствующих запасов. Они принимают сообразующиеся с настоящим Соглашением и международным правом меры по предупреждению деятельности таких судов, которая подрывает эффективность субрегиональных или региональных мер по сохранению и управлению.

ЧАСТЬ V

ОБЯЗАННОСТИ ГОСУДАРСТВА ФЛАГА

Статья 18

Обязанности государства флага

1. Государство, суда которого ведут рыбный промысел в открытом море, принимает необходимые меры к обеспечению того, чтобы суда, плавающие под его флагом, соблюдали субрегиональные и региональные меры по сохранению и управлению и чтобы такие суда не занимались какой бы то ни было деятельностью, подрывающей эффективность таких мер.

2. Государство разрешает использование судов, плавающих под его флагом, для рыболовства в открытом море только в том случае, если оно способно эффективно нести свою ответственность за такие суда согласно Конвенции и настоящему Соглашению.

3. Меры, подлежащие принятию государством в отношении судов, плавающих под его флагом, включают:

a) контроль за такими судами в открытом море с помощью рыболовных лицензий, разрешений или разрешительных свидетельств в соответствии с любыми применимыми процедурами, согласованными на субрегиональном, региональном или всемирном уровне;

b) установление правил с целью:

i) оговорить сроки применения и условия лицензий, полномочий или разрешений, необходимых для выполнения любых субрегиональных, региональных или всемирных обязательств государства флага;

ii) запретить рыбный промысел в открытом море судами, которые не имеют надлежащих лицензий или разрешений на лов рыбы, либо рыбный промысел судами в открытом море, не соответствующий условиям лицензии, разрешения или разрешительного свидетельства;

iii) предписать судам, ведущим рыбный промысел в открытом море, постоянно иметь на борту лицензию, разрешение или разрешительное свидетельство и предъявлять их по требованию для осмотра должным образом уполномоченному лицу; и

iv) обеспечить, чтобы суда под его флагом не занимались неразрешенным рыбным промыслом в районах под национальной юрисдикцией других государств;

c) учреждение национального реестра рыболовных судов, которым разрешено вести промысел в открытом море, и предоставление непосредственно заинтересованным государствам по

их просьбе доступа к информации, содержащейся в таком реестре, с учетом любых национальных законов государства флага относительно огласки такой информации;

d) требования о маркировке рыболовных судов и орудий лова для опознания в соответствии с единообразными и международно признанными системами маркировки судов и орудий лова, как-то Нормативами Продовольственной и сельскохозяйственной организации Объединенных Наций по маркировке и идентификации рыболовных судов;

e) требования о регистрации и своевременном сообщении местоположения судна, улова видов, являющихся и не являющихся объектом специализированного промысла, промыслового усилия и других соответствующих промысловых данных в соответствии с субрегиональными, региональными и всемирными стандартами сбора таких данных;

f) требования о проверке улова видов, являющихся и не являющихся объектом специализированного промысла, с помощью таких мер, как программы использования наблюдателей, инспекционные схемы, отчеты о выгрузке, наблюдение за перевалкой и мониторинг выгружаемых уловов, рыночная статистика;

g) мониторинг, контроль и наблюдение за такими судами, их промысловыми операциями и сопутствующей деятельностью с помощью, в частности:

i) осуществления национальных инспекционных схем и субрегиональных и региональных схем сотрудничества в обеспечении выполнения во исполнение статей 21 и 22, включая требования о том, чтобы такие суда разрешали доступ должным образом уполномоченным инспекторам из других государств;

ii) осуществления национальных программ использования наблюдателей и субрегиональных и региональных программ использования наблюдателей, в которых участвует государство флага, включая требования о том, чтобы такие суда разрешали доступ наблюдателям из других государств для осуществления функций, согласованных по программе; и

iii) разработки и внедрения систем мониторинга за судами, включая при необходимости системы спутниковых передатчиков, в соответствии с теми или иными национальными программами, и программами, согласованными между заинтересованными государствами на субрегиональной, региональной и всемирной основе;

h) регулирование перевалочных операций в открытом море в целях обеспечения того, чтобы не подрывалась эффективность мер по сохранению и управлению; и

i) регулирование рыболовной деятельности с целью обеспечить соблюдение субрегиональных, региональных или всемирных мер, в том числе направленных на предельное сокращение вылова видов, не являющихся объектом специализированного промысла.

4. При наличии действующей субрегионально, регионально или всемирно согласованной системы мониторинга, контроля и наблюдения государства обеспечивают, чтобы меры, вводимые ими в отношении судов, плавающих под их флагом, были совместимы с этой системой.

ЧАСТЬ VI

СОБЛЮДЕНИЕ И ОБЕСПЕЧЕНИЕ ВЫПОЛНЕНИЯ

Статья 19

Соблюдение и обеспечение выполнения государством флага

1. Государство обеспечивает соблюдение судами, плавающими под его флагом, субрегиональных и региональных мер по сохранению трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб и управлению ими. С этой целью это государство:

a) обеспечивает выполнение таких мер, независимо от того, где происходят нарушения;

b) незамедлительно и в полном объеме расследует любые предполагаемые нарушения субрегиональных или региональных мер по сохранению и управлению, что может включать досмотр соответствующих судов, и оперативно информирует сообщившее о нарушении государство и соответствующую субрегиональную или региональную организацию или договоренность о ходе и результатах расследования;

c) требует от любого судна, плавающего под его флагом, предоставлять следственному органу информацию о местоположении судна, уловах, орудиях лова, рыболовных операциях и связанной с этим деятельности в районе предполагаемого нарушения;

d) удостоверившись в наличии достаточных оснований доказательств в отношении предполагаемого нарушения, передает дело своим властям на предмет незамедлительного возбуждения разбирательства в соответствии со своими законами, а в надлежащих случаях задерживает соответствующее судно; и

e) обеспечивает, чтобы в тех случаях, когда в соответствии с его законами было установлено, что судно причастно к совершению серьезного нарушения таких мер, данное судно не вело рыболовных операций в открытом море до тех пор, пока не будут соблюдены все санкции, введенные государством флага за это нарушение.

2. Всякое расследование и судопроизводство ведется оперативно. Санкции, применимые в случае нарушений, должны быть достаточно строгими, чтобы эффективно обеспечивать соблюдение мер и служить фактором сдерживания нарушений, где бы они ни происходили, а также лишать нарушителей поступлений от их незаконной деятельности. Меры, применимые в отношении капитанов и других лиц командного состава рыболовных судов, включают положения, которые могут допускать, в частности, непредоставление, лишение или временное изъятие разрешений на работу в качестве капитана или лица командного состава на таких судах.

Статья 20

Международное сотрудничество по обеспечению выполнения

1. Действуя либо непосредственно, либо через субрегиональные или региональные организации или договоренности, государства сотрудничают в обеспечении соблюдения и выполнения субрегиональных и региональных мер по сохранению трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб и управлению ими.

2. Государство флага, проводящее расследование предполагаемого нарушения мер по сохранению трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб и управлению ими, может обратиться за помощью к любому другому государству, чье сотрудничество может оказаться полезным в проведении этого расследования. Все государства стремятся удовлетворять разумные просьбы государства флага в связи с такими расследованиями.

3. Государство флага может проводить такие расследования непосредственно, в сотрудничестве с другими заинтересованными государствами либо через соответствующую субрегиональную или региональную рыбохозяйственную организацию или договоренность. Информация о ходе и результатах расследований предоставляется всем заинтересованным или затрагиваемым предполагаемым нарушением государствам.

4. Государства содействуют друг другу в опознании судов, которые предположительно занимались деятельностью, подрывающей эффективность субрегиональных, региональных или всемирных мер по сохранению и управлению.

5. В объеме, разрешенном национальными законами и правилами, государства достигают договоренностей о предоставлении правоохранительным органам других государств доказательств, относящихся к предполагаемым нарушениям таких мер.

6. Когда есть разумные основания полагать, что судно в открытом море занималось неразрешенным промыслом в районе под юрисдикцией прибрежного государства, государство флага этого судна по просьбе соответствующего прибрежного государства проводит незамедлительное и полное расследование этого вопроса. Государство флага сотрудничает с прибрежным государством в принятии в таких случаях соответствующих мер по обеспечению выполнения и может уполномочить соответствующие власти прибрежного государства произвести высадку на судно и его осмотр в открытом море. Настоящий пункт не наносит ущерба статье 111 Конвенции.

7. Государства-участники, являющиеся членами субрегиональной или региональной рыбохозяйственной организации или участниками субрегиональной или региональной рыбохозяйственной договоренности, могут принимать меры в соответствии с международным правом, в том числе через посредство субрегиональных или региональных процедур, установленных для этой цели, к тому, чтобы не допускать суда, занимавшиеся деятельностью, подрывающей эффективность введенных этой организацией или договоренностью мер по сохранению и управлению или иным образом нарушающей эти меры, к ведению промысла в открытом море в данном субрегионе или регионе до тех пор, пока соответствующие меры не будут приняты государством флага.

Статья 21

Субрегиональное и региональное сотрудничество в обеспечении выполнения

1. В любом районе открытого моря, охваченном субрегиональной или региональной рыбохозяйственной организацией или договоренностью, государство-участник, являющееся членом такой организации или участником такой договоренности, может через своих должным образом уполномоченных инспекторов производить в соответствии с пунктом 2 высадку на борт и осмотр рыболовных судов, плавающих под флагом другого государства-участника настоящего Соглашения, независимо от того, является ли такое государство-участник также и членом такой организации или участником такой договоренности, с целью обеспечить соблюдение мер по сохранению трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб и управлению ими, введенных такой организацией или договоренностью.

2. Действуя через субрегиональные или региональные рыбохозяйственные организации или договоренности, государства устанавливают процедуры высадки на борт и осмотра во исполнение пункта 1, а также процедуры по осуществлению других положений настоящей статьи. Такие процедуры согласуются с настоящей статьей и основополагающими процедурами, изложенными в статье 22, и не ведут к дискриминации в отношении сторон, не являющихся членами организации или участниками договоренности. Высадка и осмотр, а также любые последующие меры по обеспечению выполнения производятся в соответствии с такими процедурами. Государства должным образом опубликовывают информацию о процедурах, установленных во исполнение настоящего пункта.

3. Если в течение двух лет с момента принятия настоящего Соглашения какая-либо организация или договоренность не установит таких процедур, то высадка и осмотр во исполнение пункта 1, а также любые последующие меры по обеспечению выполнения до момента установления таких процедур производятся в соответствии с настоящей статьей и основополагающими процедурами, изложенными в статье 22.

4. До принятия мер по настоящей статье государства, производящие осмотр, действуя либо непосредственно, либо через соответствующую субрегиональную или региональную рыбохозяйственную организацию или договоренность, информируют все государства, чьи суда ведут промысел в открытом море в субрегионе или регионе, о форме удостоверений, выдаваемых их должным образом уполномоченным инспекторам. Суда, используемые для высадки и осмотра, должны иметь четкие опознавательные знаки, указывающие на то, что они несут государственную службу. Становясь участником настоящего Соглашения, государство назначает соответствующий орган для получения уведомлений во исполнение настоящей статьи и надлежащим образом предают гласности информацию о таком назначении через соответствующую субрегиональную или региональную рыбохозяйственную организацию или договоренность.

5. Когда после высадки и осмотра имеются разумные основания полагать, что судно занималось какой бы то ни было деятельностью, противоречащей упомянутым в пункте 1 мерам по сохранению и управлению, государство, производящее осмотр, в соответствующих случаях обеспечивает сохранность доказательств и оперативно уведомляет государство флага о предполагаемом нарушении.

6. Государство флага отвечает на уведомление по пункту 5 в течение трех рабочих дней с момента его получения или такого иного периода, который может быть предусмотрен в процедурах, устанавливаемых в соответствии с пунктом 2, и либо:

a) безотлагательно выполняет свои обязательства по статье 19 и проводит расследование и при наличии соответствующих доказательств применяет к судну меры по обеспечению выполнения, в каковом случае оно оперативно информирует государство, произведшее осмотр, о результатах расследования и о любых принятых мерах по обеспечению выполнения; либо

b) уполномочивает государство, произведшее осмотр, провести расследование.

7. Если государство флага уполномочивает государство, произведшее осмотр, провести расследование предполагаемого нарушения, то государство, произведшее осмотр, безотлагательно сообщает государству флага о результатах такого расследования. Государство флага при наличии соответствующих доказательств выполняет свои обязательства и применяет к судну меры по обеспечению выполнения. Вместо этого государство флага может уполномочить государство, произведшее осмотр, применить к судну такие меры по обеспечению выполнения, какие могут

быть указаны государством флага, сообразно с правами и обязательствами государства флага по настоящему Соглашению.

8. Если после высадки и осмотра существуют четкие основания полагать, то судно совершило серьезное нарушение, а государство флага либо не представило ответа, либо не приняло мер, требуемых по пункту 6 или 7, то инспекторы могут оставаться на борту и обеспечивать сохранность доказательств и могут потребовать от капитана оказать им содействие в дальнейшем расследовании, включая, где это уместно, посредством немедленного следования судна в ближайший соответствующий порт или в такой иной порт, который может быть указан в процедурах, установленных в соответствии с пунктом 2. Государство, произведшее осмотр, незамедлительно информирует государство флага о названии порта, в который должно проследовать судно. Государство, произведшее осмотр, и государство флага и в соответствующих случаях государство порта принимают все необходимые меры к тому, чтобы обеспечить благополучие членов экипажа судна, независимо от их гражданства.

9. Государство, произведшее осмотр, информирует государство флага и соответствующую организацию или участников соответствующей договоренности о результатах любого дальнейшего расследования.

10. Государство, производящее осмотр, предписывает своим инспекторам соблюдать общепринятые международные правила, процедуры и практику касательно безопасности судна и экипажа, сводит к минимуму вмешательство в рыболовные операции и, насколько это практическ осуществимо, избегает принятия мер, которые оказали бы негативное воздействие на качество находящегося на борту улова. Государство, производящее осмотр, обеспечивает, чтобы высадка и осмотр не производились таким образом, который представлял бы собой причинение беспокойства какому-либо рыболовному судну.

11. Для целей настоящей статьи серьезное нарушение означает:

a) ведение промысла без действительной лицензии, разрешения или разрешительного свидетельства, выданного государством флага в соответствии с пунктом 3a статьи 18;

b) отсутствие точной отчетности об уловах или связанных с уловами данных, как предписано соответствующей субрегиональной или региональной рыбохозяйственной организацией или договоренностью, или представление серьезно искаженных данных об улове в нарушение требований такой организации или договоренности о представлении данных об уловах;

c) ведение промысла в закрытом районе, ведение промысла во время закрытого сезона или ведение промысла без квоты, устанавливаемой соответствующей субрегиональной или региональной рыбохозяйственной организацией или договоренностью, либо после выбора такой квоты;

d) направленный промысел запаса, подпадающего под действие моратория или запрещенного к промыслу;

e) использование запрещенного орудия лова;

f) фальсификация или сокрытие опознавательных знаков, обозначения или регистрации рыболовного судна;

g) сокрытие, изменение или уничтожение доказательств, имеющих отношение к расследованию;

h) многочисленные нарушения, вкупе представляющие собой серьезное пренебрежение мерами по сохранению и управлению; или

i) такие иные нарушения, которые могут быть указаны в процедурах, установленных соответствующей субрегиональной или региональной рыбохозяйственной организацией или договоренностью.

12. Несмотря на прочие положения настоящей статьи, государство флага может в любое время принять меры в целях выполнения своих обязательств по статье 19 в отношении предполагаемого нарушения. Если судно находится под контролем государства, произведшего осмотр, то по просьбе государства флага государство, произведшее осмотр, передает судно государству флага вместе со всей информацией о ходе и результатах своего расследования.

13. Настоящая статья не наносит ущерба праву государства флага принимать любые меры, включая возбуждение разбирательства на предмет применения мер взыскания, в соответствии со своими законами.

14. Настоящая статья применяется mutatis mutandis к высадке и осмотру государством-участником, являющимся членом субрегиональной или региональной рыбохозяйственной организации или участником субрегиональной или региональной рыбохозяйственной договоренности и имеющим основания полагать, что рыболовное судно, плавающее под флагом другого государства-участника, занималось какой-либо деятельностью, противоречащей соответствующим мерам по сохранению и управлению, упоминаемым в пункте 1, в районе открытого моря, охватываемом сферой компетенции такой организации или договоренности, и такое судно впоследствии в ходе того же промыслового рейса вошло в район под национальной юрисдикцией государства, производящего осмотр.

15. Если субрегиональная или региональная рыбохозяйственная организация или договоренность устанавливает альтернативный механизм, который обеспечивает эффективное осуществление вытекающих из настоящего Соглашения обязательств ее членов или участников обеспечивать соблюдение мер по сохранению и управлению, введенных организацией или договоренностью, члены такой организации или участники такой договоренности могут согласиться ограничить применение пункта 1 в отношениях между собой применительно к мерам по сохранению и управлению, которые введены в соответствующем районе открытого моря.

16. Меры, принимаемые государствами помимо государств флага к судам, которые занимались деятельностью, противоречащей субрегиональным или региональным мерам по сохранению и управлению, пропорциональны серьезности нарушения.

17. Когда имеются разумные основания подозревать, что рыболовное судно в открытом море не имеет национальной принадлежности, государство может произвести высадку на борт и осмотр судна. При наличии соответствующих доказательств государство может предпринять такие действия, которые могут быть сочтены надлежащими в соответствии с международным правом.

18. Государства несут ответственность за причиненный по их вине ущерб или убыток в результате действий, предпринятых во исполнение настоящей статьи, когда такие действия являются незаконными или выходят за рамки разумно необходимых в свете имеющейся информации для осуществления положений настоящей статьи.

Статья 22

Основополагающие процедуры высадки и осмотра во исполнение статьи 21

1. Государство, производящее осмотр, обеспечивает, чтобы должным образом уполномоченные им инспекторы:

a) предъявляли полномочия капитану судна и представляли копию текста соответствующих мер по сохранению и управлению или правил и положений, действующих в соответствующем районе открытого моря во исполнение этих мер;

b) приступали к отправлению сообщения государству флага при высадке и осмотре;

c) не препятствовали способности капитана поддерживать связь с властями государства флага в ходе высадки и осмотра;

d) представляли копию доклада о высадке и осмотре капитану и властям государства флага, отмечая в нем любое возражение или заявление, которое капитан желает включить в доклад;

e) оперативно покидали судно по завершении осмотра, если они не находят каких-либо доказательств серьезного нарушения; и

f) избегали применения силы, за исключением тех случаев и лишь в той степени, когда и в какой это необходимо для обеспечения безопасности инспекторов и когда инспекторы сталкиваются с препятствиями при исполнении своих обязанностей. Степень применения силы не должна превышать разумно необходимую в данных обстоятельствах.

2. Должным образом уполномоченные инспекторы государства, производящего осмотр, имеют полномочия производить осмотр судна, его лицензии, орудий лова, оснащения, регистрационных записей, помещений, рыбы и рыбных продуктов и любых соответствующих документов, необходимых для проверки соблюдения соответствующих мер по сохранению и управлению.

3. Государство флага обеспечивает, чтобы капитаны судов:

a) допускали и облегчали быструю и безопасную высадку инспекторов;

b) оказывали содействие в осмотре судна, производимом во исполнение настоящих процедур;

c) не чинили препятствий, не допускали угроз и не мешали инспекторам в выполнении ими своих обязанностей;

d) предоставляли возможность инспекторам поддерживать связь с властями государства флага и государства, производящего осмотр, в ходе высадки и осмотра;

e) обеспечивали инспекторам разумные условия, включая, когда необходимо, продовольствие и жилые помещения; и

f) способствовали безопасному убытию инспекторов.

4. В случае если капитан судна отказывается допустить высадку и осмотр в соответствии с настоящей статьей и статьей 21, государство флага, за исключением обстоятельств, когда в соответствии с общепринятыми международными правилами, процедурами и практикой, касающимися безопасности на море, необходимо отложить высадку и осмотр, дает капитану судна указание немедленно обеспечить высадку и осмотр и, если капитан не подчиняется такому указанию, приостанавливает действие выданного судну разрешения на промысел и приказывает судну немедленно вернуться в порт. Государство флага сообщает государству, производящему осмотр, о предпринятых им действиях, когда возникают обстоятельства, упомянутые в настоящем пункте.

Статья 23

Меры, принимаемые государствами порта

1. Государство порта имеет право и обязано принимать, сообразуясь с нормами международного права, меры к тому, чтобы содействовать эффективности субрегиональных, региональных и всемирных мер по сохранению и управлению. При принятии таких мер государство порта не подвергает суда какого-либо государства формальной или фактической дискриминации.

2. Государство порта может, в частности, осматривать документацию, орудия лова и улов на борту рыболовных судов, когда такие суда добровольно находятся в его портах или на его рейдовых причалах.

3. Государства могут принимать правила, уполномочивающие соответствующие национальные власти запрещать выгрузку и перевалку, когда было установлено, что улов получен таким образом, который подрывает эффективность субрегиональных, региональных или всемирных мер по сохранению и управлению в открытом море.

4. Ничто в настоящей статье не затрагивает осуществления государствами своего суверенитета над портами, находящимися на их территории, в соответствии с международным правом.

ЧАСТЬ VII

ПОТРЕБНОСТИ РАЗВИВАЮЩИХСЯ ГОСУДАРСТВ

Статья 24

Признание особых потребностей развивающихся государств

1. Государства полностью признают особые потребности развивающихся государств в части сохранения трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб и управления ими и развития промысла таких запасов. Для этого государства, действуя либо непосредственно, либо через Программу развития Организации Объединенных Наций, Продовольственную и сельскохозяйственную организацию Объединенных Наций и другие специализированные учреждения, Глобальный экологический фонд, Комиссию по устойчивому развитию и другие соответствующие международные и региональные организации и органы, оказывают помощь развивающимся государствам.

2. Реализуя обязанность сотрудничать во введении мер по сохранению трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб и управлению ими, государства принимают во внимание особые потребности развивающихся государств, в частности:

a) уязвимость развивающихся государств, которые зависят от эксплуатации живых морских ресурсов, в том числе для удовлетворения потребностей своего населения или отдельных его групп в питании;

b) необходимость избегать негативного воздействия на рыбаков, занимающихся натуральным, мелким и кустарным промыслом, и рыбаков-женщин, а также на коренное население в развивающихся государствах, особенно малых островных развивающихся государствах, и обеспечивать им доступ к рыбному промыслу; и

c) необходимость обеспечивать, чтобы такие меры не вели прямо или косвенно к переносу непропорционально тяжелого бремени, связанного с деятельностью по сохранению, на развивающиеся государства.

Статья 25

Формы сотрудничества с развивающимися государствами

1. Действуя непосредственно либо через субрегиональные, региональные или всемирные организации, государства сотрудничают в целях:

a) укрепления способности развивающихся государств, в особенности наименее развитых из них и малых островных развивающихся государств, сохранять трансграничные рыбные запасы и запасы далеко мигрирующих рыб и управлять ими и развивать собственные национальные промыслы таких запасов;

b) оказания развивающимся государствам, в особенности наименее развитым из них и малым островным развивающимся государствам, помощи, призванной дать им возможность участия в промысле таких запасов в открытом море, в том числе облегчать им доступ к таким промыслам при соблюдении статей 5 и 11; и

c) облегчения участия развивающихся государств в субрегиональных и региональных рыбохозяйственных организациях и договоренностях.

2. Сотрудничество с развивающимися государствами для целей, изложенных в настоящей статье, включает оказание финансовой помощи, помощи в развитии людских ресурсов, технической помощи, передачу технологии, в том числе через организацию совместных предприятий, и совещательно-консультативные услуги.

3. Такая помощь предоставляется, в частности, по следующим конкретным направлениям:

a) совершенствование сохранения трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб и управления ими путем сбора, сообщения, проверки промысловых данных и смежной информации, обмена ими и их анализа;

b) оценка запасов и научные исследования; и

c) мониторинг, контроль, наблюдение, соблюдение и обеспечение выполнения, включая подготовку кадров и наращивание самостоятельных возможностей на местном уровне, разработку и финансирование национальных и региональных программ использования наблюдателей и предоставление доступа к технологии и оборудованию.

Статья 26

Особая помощь в осуществлении настоящего Соглашения

1. Государства сотрудничают в учреждении специальных фондов, призванных оказывать развивающимся государствам помощь в осуществлении настоящего Соглашения, в том числе содействовать развивающимся государствам в покрытии издержек, сопряженных с теми или иными процедурами урегулирования споров, в которых они могут выступать стороной.

2. Государства и международные организации должны помогать развивающимся государствам в учреждении новых субрегиональных или региональных рыбохозяйственных организаций или договоренностей либо укреплении существующих организаций или договоренностей по сохранению трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб и управлению ими.

ЧАСТЬ VIII

МИРНОЕ УРЕГУЛИРОВАНИЕ СПОРОВ

Статья 27

Обязанность урегулировать споры мирными средствами

Государства обязаны урегулировать свои споры путем переговоров, обследования, посредничества, примирения, арбитража, судебного разбирательства, обращения к региональным органам или соглашениям или иными мирными средствами по своему выбору.

Статья 28

Предотвращение споров

Государства сотрудничают в целях предотвращения споров. Для этого они согласовывают действенные и оперативные процедуры принятия решений в рамках субрегиональных и региональных рыбохозяйственных организаций и договоренностей и укрепляют при необходимости существующие процедуры принятия решений.

Статья 29

Споры технического характера

Когда спор касается вопроса технического характера, соответствующие государства могут передать спор специальной коллегии экспертов, учреждаемой ими. Коллегия сносится с соответствующими государствами и стремится оперативно разрешить спор без обращения к обязательным процедурам урегулирования споров.

Статья 30

Процедуры урегулирования споров

1. К любому спору между государствами - участниками настоящего Соглашения, касающемуся толкования или применения настоящего Соглашения, независимо от того, являются ли они также и участниками Конвенции, применяются mutatis mutandis положения об урегулировании споров, изложенные в Части XV Конвенции.

2. Положения об урегулировании споров, изложенные в Части XV Конвенции, применяются также mutatis mutandis к любому спору между государствами - участниками настоящего Соглашения, касающемуся толкования или применения субрегионального, регионального или всемирного соглашения о промысле трансграничных рыбных запасов или запасов далеко мигрирующих рыб, участниками которого они являются, включая любой спор, касающийся сохранения таких запасов и управления ими, независимо от того, являются ли они также и участниками Конвенции.

3. К урегулированию споров согласно настоящей Части применяется любая процедура, принятая государством-участником настоящего Соглашения и Конвенции во исполнение статьи 287 Конвенции, если только это государство-участник при подписании, ратификации настоящего Соглашения или присоединении к нему либо в любое время после этого не приняло иную процедуру во исполнение статьи 287 для урегулирования споров согласно настоящей Части.

4. Государство - участник настоящего Соглашения, не являющееся участником Конвенции, при подписании, ратификации настоящего Соглашения или присоединении к нему или в любое время после этого может выбрать посредством письменного заявления одно или более из средств, изложенных в пункте 1 статьи 287 Конвенции, для урегулирования споров согласно настоящей Части. Статья 287 применяется к такому заявлению, равно как и к любому спору, в котором такое государство является стороной и который не охватывается действующим заявлением. Для целей согласительной процедуры и арбитража в соответствии с приложениями V, VII и VIII Конвенции такое государство имеет право выдвигать кандидатуры посредников, арбитров и экспертов для включения в списки, упомянутые в статье 2 Приложения V, статье 2 Приложения VII и статье 2 Приложения VIII, для урегулирования споров согласно настоящей Части.

5. Любой суд или арбитраж, на рассмотрение которого представлен спор согласно настоящей Части, применяет соответствующие положения Конвенции, настоящего Соглашения и любого соответствующего субрегионального, регионального или всемирного соглашения о рыболовстве, а также общепринятые стандарты сохранения живых морских ресурсов и управления ими и иные нормы международного права, не являющиеся несовместимыми с Конвенцией, в целях обеспечения сохранения соответствующих трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб.

Статья 31

Временные меры

1. По урегулирования спора в соответствии с настоящей Частью стороны в споре прилагают все усилия к тому, чтобы достигнуть временной договоренности практического характера.

2. Без ущерба для статьи 290 Конвенции суд или арбитраж, на рассмотрение которого представлен спор согласно настоящей Части, может предписать любые временные меры, которые он считает надлежащими при данных обстоятельствах для обеспечения соответствующих прав сторон в споре или для предотвращения ущерба запасам, о которых идет речь, а также при обстоятельствах, упоминаемых в пункте 5 статьи 7 и пункте 2 статьи 16.

3. Государство - участник настоящего Соглашения, не являющееся участником Конвенции, может заявить, что, несмотря на пункт 5 статьи 290 Конвенции, Международный трибунал по морскому праву не имеет права предписывать, изменять или отменять временные меры без согласия такого государства.

Статья 32

Ограничения на применимость процедур урегулирования споров

Пункт 3 статьи 297 Конвенции применяется и к настоящему Соглашению.

ЧАСТЬ IX

СТОРОНЫ, НЕ ЯВЛЯЮЩИЕСЯ УЧАСТНИКАМИ НАСТОЯЩЕГО СОГЛАШЕНИЯ

Статья 33

Стороны, не являющиеся участниками настоящего Соглашения

1. Государства-участники побуждают стороны, не являющиеся участниками настоящего Соглашения, стать его участниками и принять законы и правила, соотвествующиеся с его положениями.

2. Государства-участники принимают соотвествующиеся с настоящим Соглашением и международным правом меры по предупреждению деятельности судов, плавающих под флагами сторон, не являющихся участниками, которая подрывает эффективное осуществление настоящего Соглашения.

ЧАСТЬ X

ДОБРОСОВЕСТНОСТЬ И ЗЛОУПОТРЕБЛЕНИЕ ПРАВАМИ

Статья 34

Добросовестность и злоупотребление правами

Государства-участники добросовестно выполняют принятые на себя по настоящему Соглашению обязательства и осуществляют права, признанные в

настоящем Соглашении, таким образом, чтобы не допускать злоупотребления правами.

ЧАСТЬ XI

ОТВЕТСТВЕННОСТЬ И МАТЕРИАЛЬНАЯ ОТВЕТСТВЕННОСТЬ

Статья 35

Ответственность и материальная ответственность

Государства-участники несут ответственность в соответствии с международным правом за причиненный по их вине ущерб в связи с настоящим Соглашением.

ЧАСТЬ XII

КОНФЕРЕНЦИЯ ПО ОБЗОРУ

Статья 36

Конференция по обзору

1. Спустя четыре года после даты вступления настоящего Соглашения в силу Генеральный секретарь Организации Объединенных Наций созывает конференцию с задачей оценить эффективность настоящего Соглашения с точки зрения обеспечения сохранения трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб и управления ими. Генеральный секретарь приглашает на эту конференцию все государства-участники и те государства и тех субъектов права, которые правомочны стать участниками настоящего Соглашения, а также те межправительственные организации и неправительственные организации, которые правомочны участвовать в качестве наблюдателей.

2. Конференция занимается обзором и оценкой адекватности положений настоящего Соглашения, а в случае необходимости предлагает пути укрепления существа и методов осуществления этих положений, чтобы лучше решать любые проблемы, сохраняющиеся в области сохранения трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб и управления ими.

ЧАСТЬ XIII

ЗАКЛЮЧИТЕЛЬНЫЕ ПОЛОЖЕНИЯ

Статья 37

Подписание

Настоящее Соглашение открывается для подписания всеми государствами и иными субъектами права, упомянутыми в пункте 2b статьи 1, и остается открытым для подписания в Центральных учреждениях Организации Объединенных Наций в течение 12 месяцев с 4 декабря 1995 года.

Статья 38

Ратификация

Настоящее Соглашение подлежит ратификации государствами и другими субъектами права, упомянутыми в пункте 2b статьи 1. Документы о ратификации сдаются на хранение Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций.

Статья 39

Присоединение

Настоящее Соглашение остается открытым для присоединения к нему государств и других субъектов права, упомянутых в пункте 2b статьи 1. Документы о присоединении сдаются на хранение Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций.

Статья 40

Вступление в силу

1. Настоящее Соглашение вступает в силу через 30 дней после даты сдачи на хранение 30-го документа о ратификации или присоединении.

2. Для каждого государства или субъекта права, ратифицирующего настоящее Соглашение либо присоединяющегося к нему после сдачи на хранение 30-го документа о ратификации или присоединении, настоящее Соглашение вступает в силу на 30-й день после сдачи на хранение его документа о ратификации или присоединении.

Статья 41

Временное применение

1. Настоящее Соглашение применяется временно государством, которое согласилось на его временное применение, уведомив об этом депозитария в письменном виде. Такое временное применение имеет силу начиная с даты получения уведомления.

2. Временное применение каким-либо государством или субъектом права прекращается с даты вступления настоящего Соглашения в силу для этого государства или субъекта права или с момента письменного уведомления депозитария таким государством или субъектом права о его намерении прекратить временное применение.

Статья 42

Оговорки и исключения

Никакие оговорки к настоящему Соглашению или исключения из него не допускаются.

Статья 43

Декларации и заявления

Статья 42 не препятствует государству или субъекту права при подписании, ратификации настоящего Соглашения или присоединении к нему выступать с декларациями или заявлениями в любой формулировке и под любым наименованием с целью, среди прочего, приведения своих законов и правил в соответствие с положениями настоящего Соглашения, при условии, что такие декларации или заявления не предполагают исключения или изменения юридического действия положений настоящего Соглашения в их применении к этому государству или субъекту.

Статья 44

Отношение к другим соглашениям

1. Настоящее Соглашение не изменяет прав и обязательств государств-участников, которые вытекают из других соглашений, совместимых с настоящим Соглашением, и которые не затрагивают осуществления другими государствами-участниками своих прав или выполнения ими своих обязательств по настоящему Соглашению.

2. Два или более государств-участников могут заключать соглашения, изменяющие или приостанавливающие действие положений настоящего Соглашения и распространяющиеся только на отношения между ними, при условии, что такие соглашения не касаются тех положений, отступление от которых несовместимо с эффективным осуществлением объекта и цели настоящего Соглашения, и при условии также, что такие соглашения не затрагивают применения основных принципов, закрепленных в нем, и что положения таких соглашений не затрагивают осуществления другими государствами-участниками своих прав или выполнения ими своих обязательств по настоящему Соглашению.

3. Государства-участники, намеревающиеся заключить соглашение, указанное в пункте 2, уведомляют другие государства-участники через депозитария настоящего Соглашения о своем намерении заключить это соглашение и о том изменении или приостановлении действия его положений, которое этим соглашением предусматривается.

Статья 45

Поправки

1. Любое государство-участник может путем направления письменного сообщения на имя Генерального секретаря Организации Объединенных Наций предложить поправки к настоящему Соглашению и обратиться с просьбой о созыве конференции для рассмотрения таких предлагаемых поправок. Генеральный секретарь рассылает такое сообщение всем государствам-участникам. Если в течение шести месяцев с даты рассылки сообщения не менее половины государств-участников дают положительный ответ на эту просьбу, то Генеральный секретарь созывает конференцию.

2. Процедура принятия решений, применяемая на конференции для рассмотрения поправки, созываемой на основании пункта 1, является такой же, что и процедура, применяемая на Конференции Организации Объединенных Наций по

трансграничным рыбным запасам и запасам далеко мигрирующих рыб, если конференция не примет иного решения. Эта конференция должна приложить все усилия для достижения соглашения по любым поправкам консенсусом, и голосование по ним не должно проводиться до тех пор, пока не исчерпаны все усилия по достижению консенсуса.

3. Поправки к настоящему Соглашению после их принятия открыты для подписания государствами-участниками в Центральных учреждениях Организации Объединенных Наций в течение двенадцати месяцев с даты принятия, если в самой поправке не предусмотрено иное.

4. Статьи 38, 39, 47 и 50 распространяются на все поправки к настоящему Соглашению.

5. Поправки к настоящему Соглашению вступают в силу для государств-участников, ратифицировавших их или присоединившихся к ним, на тридцатый день после сдачи на хранение документов о ратификации или присоединении двумя третями государств-участников. После этого для каждого государства-участника, ратифицировавшего поправку или присоединившегося к ней после сдачи на хранение требуемого числа таких документов, поправка вступает в силу на тридцатый день после сдачи на хранение его документа о ратификации или присоединении.

6. В поправке может предусматриваться, что для ее вступления в силу требуется меньшее или большее число документов о ратификации или присоединении по сравнению с числом, требуемым настоящей статьей.

7. Государство, ставшее участником настоящего Соглашения после вступления в силу поправок в соответствии с пунктом 5 при отсутствии выражения иного намерения этим государством:

a) считается участником настоящего Соглашения с поправками; и

b) считается участником Соглашения без поправок применительно к любому государству-участнику, не связанному поправками.

Статья 46

Денонсация

1. Любое государство-участник может путем направления письменного уведомления на имя Генерального секретаря Организации Объединенных Наций денонсировать настоящее Соглашение и может изложить причины. Непредставление причин не затрагивает юридической силы денонсации. Денонсация вступает в силу через один год после даты получения уведомления, если в уведомлении не указывается более поздний срок.

2. Денонсация ни в коей мере не затрагивает обязаности любого государства- участника выполнять любое записанное в настоящем Соглашении обязательство, которое имеет для него силу в соответствии с международным правом независимо от настоящего Соглашения.

Статья 47

Участие международных организаций

1. В тех случаях, когда международная организация, упоминаемая в статье 1 Приложения IX Конвенции не обладает компетенцией во всех вопросах, регулируемых настоящим Соглашением, Приложение IX Конвенции применяется mutatis mutandis к участию этой международной организации в настоящем Соглашении, за исключением того, что следующие положения этого Приложения не применяются:

a) первое предложение статьи 2 и

b) пункт 1 статьи 3.

2. В тех случаях, когда международная организация, упоминаемая в статье 1 Приложения IX Конвенции обладает компетенцией во всех вопросах, регулируемых настоящим Соглашением, к участию такой международной организации в настоящем Соглашении применяются следующие положения:

a) в момент подписания или присоединения такая международная организация делает заявление, указывая:

i) что она обладает компетенцией во всех вопросах, регулируемых настоящим Соглашением;

ii) что по этой причине ее государства-члены не становятся государствами-участниками, за исключением их территорий, на которые не распространяется сфера ответственности этой международной организации; и

iii) что она принимает права и обязательства государств по настоящему Соглашению;

b) участие такой международной организации никоим образом не наделяет государства - члены этой международной организации какими бы то ни было правами по настоящему Соглашению;

c) в случае конфликта между обязательствами международной организации по настоящему Соглашению и ее обязательствами по Соглашению об учреждении этой международной организации или по любым связанным с этим актам обязательства по настоящему Соглашению имеют преимущественную силу.

Статья 48

Статус приложений

1. Приложения составляют неотъемлемую часть настоящего Соглашения, и, если определенно не предусмотрено иное, ссылка на настоящее Соглашение или на одну из его частей является ссылкой и на относящиеся к ним приложения.

2. Приложения могут периодически пересматриваться государствами-участниками. Такой пересмотр основывается на научно-технических соображениях. Невзирая на положения статьи 45, в том случае, если на совещании государств-участников консенсусом принимается изменение к одному

из приложений, это изменение включается в настоящее Соглашение и вступает в силу с даты его принятия или с другой даты, которая может быть указана в изменении. Если на таком совещании изменение к приложению консенсусом не принимается, применяются процедуры в отношении поправок, изложенные в статье 45.

Статья 49

Депозитарий

Депозитарием настоящего Соглашения и любых поправок или изменений к нему является Генеральный секретарь Организации Объединенных Наций.

Статья 50

Аутентичные тексты

Тексты настоящего Соглашения на английском, арабском, испанском, китайском, русском и французском языках являются равно аутентичными.

В УДОСТОВЕРЕНИЕ ЧЕГО нижеподписавшиеся представители, должным образом на то уполномоченные, подписали настоящее Соглашение.

ОТКРЫТО ДЛЯ ПОДПИСАНИЯ В Нью-Йорке четвертого декабря тысяча девятьсот девяносто пятого года в единственном экземпляре на английском, арабском, испанском, китайском, русском и французском языках.

ПРИЛОЖЕНИЕ I

СТАНДАРТНЫЕ ТРЕБОВАНИЯ К СБОРУ ДАННЫХ И ВЗАИМНОМУ ОБМЕНУ ИМИ

Статья 1

Общие принципы

1. Своевременный сбор, составление и анализ данных имеют основополагающее значение для эффективного сохранения трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб и управления ими. Здесь требуются данные о промысле этих запасов в открытом море и в районах, находящихся под национальной юрисдикцией, причем собирать и составлять их следует так, чтобы это позволяло проводить статистически значимый анализ для целей сохранения рыбных ресурсов и управления ими. Эти данные включают статистику улова и промыслового усилия и другую связанную с рыбным промыслом информацию, например данные, касающиеся судов, и другие данные для стандартизации промыслового усилия. Собираемые данные должны также включать информацию о видах, не являющихся объектом специализированного промысла, и ассоциированных и зависимых видах. Все данные следует проверять для обеспечения точности. Соблюдается конфиденциальность необобщенных данных. Распространение таких данных производится при соблюдении условий, на которых они представляются.

2. Развивающимся государствам предоставляется помощь, в том числе помощь с подготовкой кадров, а также финансовая и техническая помощь, для наращивания их возможностей в области сохранения живых морских ресурсов и управления ими. Помощь следует фокусировать на совершенствовании возможностей по осуществлению сбора и проверки данных, программ использования наблюдателей, анализа данных и исследовательских проектов, что помогает в оценке запасов. Следует поощрять как можно более полное привлечение ученых и хозяйственников из развивающихся государств к сохранению трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб и управлению ими.

Статья 2

Принципы сбора, составления данных и обмена ими

При определении параметров для сбора, составления данных об операциях по промыслу трансграничных рыбных запасов и запасов далеко мигрирующих рыб и обмена такими данными следует учитывать следующие общие принципы:

a) государства должны обеспечивать, чтобы данные о рыболовной деятельности собирались с судов, плавающих под их флагом, сообразно с рабочими характеристиками каждого промыслового метода (например, каждое индивидуальное траление, каждая постановка яруса, каждый облавливаемый косяк при кошельковом лове и каждый день промысла при тролловом лове) и были достаточно подробными, чтобы обеспечивать эффективную оценку запасов;

b) государства должны обеспечивать, чтобы промысловые данные проходили проверку через соответствующую систему;

c) государства должны составлять данные, касающиеся рыбного промысла, и другие вспомогательные научные данные и предоставлять их в согласованной

форме и своевременно соответствующей субрегиональной или региональной рыбохозяйственной организации или договоренности, где таковая имеется. В противном случае государства сотрудничают в деле обмена данных либо напрямую, либо через такие иные механизмы сотрудничества, которые могут быть согласованы между ними;

d) в рамках субрегиональных или региональных рыбохозяйственных организаций или договоренностей или иными средствами государства должны согласовывать параметры данных и форму, в которой их надлежит предоставлять, в соответствии с настоящим Приложением и с учетом характера запасов и промысла этих запасов в регионе. Такие организации или договоренности должны требовать от сторон, не являющихся их членами или участниками, предоставления данных о соответствующей промысловой деятельности судов, плавающих под их флагом;

e) такие организации или договоренности составляют и предоставляют данные своевременно и в согласованной форме в распоряжение всех заинтересованных государств на условиях, установленных организацией или договоренностью; и

f) ученые государства флага и соответствующей субрегиональной или региональной рыбохозяйственной организации или договоренности должны анализировать эти данные раздельно либо совместно, в зависимости от обстоятельств.

Статья 3

Основные промысловые данные

1. Для содействия эффективной оценке запасов государства выполняют в соответствии с согласованными процедурами достаточно подробный сбор и предоставление соответствующей субрегиональной или региональной рыбохозяйственной организации или договоренности следующих типов данных:

a) временные ряды статистических данных об улове и промысловом усилии с разбивкой по промыслам и флотам;

b) общий улов, выраженный в количестве, номинальном весе или и в том, и в другом, с разбивкой по видам (как являющимся, так и не являющимся объектом специализированного промысла), в зависимости от особенностей каждого промысла. [Номинальный вес определяется Продовольственной и сельскохозяйственной организацией Объединенных Наций как эквивалент выгрузки в живом весе,];

c) статистические данные о выбросах, включая при необходимости оценочные данные, выраженные в виде количества или номинального веса с разбивкой по видам, в зависимости от особенностей каждого промысла;

d) статистические данные о промысловом усилии для каждого промыслового метода; и

e) место, дата и время лова, а при необходимости и другие статистические данные о промысловых операциях.

2. Государства собирают также в подходящих случаях и предоставляют соответствующей субрегиональной или региональной рыбохозяйственной организации или договоренности информацию, помогающую в оценке запасов, включая следующие данные:

a) состав улова с разбивкой по размерам, весу и полу;

b) другую биологическую информацию, помогающую в оценке запасов, например информацию о возрасте, росте, пополнении, распределении и принадлежности запасов; и

c) результаты других соответствующих исследований, включая съемки численности, съемки биомассы, гидроакустические съемки, изучение естественно-природных факторов, влияющих на численность запаса, а также океанографические и экологические исследования.

Статья 4

Данные и информация о судах

1. Для стандартизации состава флотов и промысловой мощности судов, а также для пересчета различных единиц измерения промыслового усилия при анализе данных об улове и усилии государства должны собирать следующие типы данных о судах:

a) принадлежность судна, его флаг и порт приписки;

b) тип судна;

c) технические характеристики судна (например, конструкционные материалы, дата постройки, регистровая длина, валовый регистровый тоннаж, мощность главных двигателей, вместимость трюма и методы хранения улова); и

d) описание орудий лова (например, типы, технические характеристики и количество).

2. Государство флага будет собирать следующую информацию:

a) навигационное оборудование и средства определения местоположения;

b) аппаратура связи и международные радиопозывные; и

c) численность экипажа.

Статья 5

Отчетность

Государство обеспечивает, чтобы суда, плавающие под его флагом, с достаточно высокой периодичностью направляли его национальному рыбохозяйственному ведомству и, когда это согласовано, соответствующей субрегиональной или региональной организации или договоренности данные судовых журналов об улове и промысловом усилии, включая данные о рыболовных операциях в открытом море, для соблюдения национальных требований и региональных и международных обязательств. Такие данные передаются при

необходимости по радио-, телексной, факсимильной или спутниковой связи или иными средствами.

Статья 6

Проверка данных

Государства либо, в зависимости от обстоятельств, субрегиональные или региональные рыбохозяйственные организации или договоренности должны создавать механизмы проверки промысловых данных, как-то:

a) проверку местоположения через систему слежения за судами;

b) программы использования научных наблюдателей в целях слежения за уловом, промысловым усилием, составом улова (видов, являющихся и не являющихся объектом специализированного промысла) и другими деталями рыболовных операций;

c) сообщения о маршруте судна, выгрузке и перевалке; и

d) взятие проб в порту.

Статья 7

Обмен данными

1. Данные, собранные государствами флага, должны обмениваться на взаимной основе с другими государствами флага и соответствующими прибрежными государствами через надлежащие субрегиональные или региональные рыбохозяйственные организации или договоренности. Такие организации или договоренности составляют и предоставляют данные своевременно и в согласованной форме в распоряжение всех заинтересованных государств на условиях, установленных организацией или договоренностью, при соблюдении конфиденциальности необобщенных данных и должны, насколько это осуществимо, разрабатывать системы баз данных, обеспечивающие эффективный доступ к данным.

2. На общемировом уровне сбор и распространение данных должны осуществляться через Продовольственную и сельскохозяйственную организацию Объединенных Наций. Там, где субрегиональных или региональных рыбохозяйственных организаций или договоренностей не существует, эта Организация по соглашению с заинтересованными государствами может заниматься этим и на субрегиональном или региональном уровне.

ПРИЛОЖЕНИЕ II

РУКОВОДЯЩИЕ ПРИНЦИПЫ, РЕГУЛИРУЮЩИЕ ПРИМЕНЕНИЕ ОПОРНЫХ КРИТЕРИЕВ ПРЕДОСТОРОЖНОСТИ В СОХРАНЕНИИ ТРАНСГРАНИЧНЫХ РЫБНЫХ ЗАПАСОВ И ЗАПАСОВ ДАЛЕКО МИГРИРУЮЩИХ РЫБ И УПРАВЛЕНИИ ИМИ

1. Опорный критерий предосторожности - это выведенная согласованным научным порядком расчетная величина, которая соответствует определенному состоянию ресурса и промысла и которая может использоваться как ориентир для управления рыбоповством.

2. Следует пользоваться двумя типами опорных критериев предосторожности: рыбоохранные, или предельные, критерии и рыбохозяйственные, или целевые критерии. Предельные опорные критерии устанавливают границы, призванные удерживать промысел в безопасных биологических рамках, в которых запасы способны обеспечить максимальную устойчивую добычу. Целевые опорные критерии предназначены для решения хозяйственных задач.

3. Опорные критерии предосторожности должны ориентироваться на конкретные запасы, учитывая, в частности, репродуктивную способность, восстанавливаемость каждого запаса и характеристики промыслов, на которых запас эксплуатируется, а также другие источники смертности и основные источники неопределенности.

4. Хозяйственные стратегии должны быть направлены на поддержание или восстановление популяций облавливаемых запасов, а в случае необходимости также ассоциированных и зависимых видов на уровнях, соответствующих заранее согласованным опорным критериям предосторожности. Такие критерии используются для задействования заранее согласованных мер по сохранению и управлению. Хозяйственные стратегии включают меры, которые могут осуществляться при приближении к опорным критериям предосторожности.

5. Рыбохозяйственные стратегии должны обеспечивать, чтобы риск превышения предельных опорных критериев был весьма низким. Если размеры запаса падают ниже предельного опорного критерия или если ему грозит риск упасть ниже такого критерия, должны приниматься меры по сохранению и управлению для содействия восстановлению запаса. Рыбохозяйственные стратегии должны обеспечивать, чтобы целевые опорные критерии в среднем не превышались.

6. Когда информация, позволяющая выводить опорные критерии для того или иного промысла, скудна или отсутствует, устанавливаются предварительные опорные критерии. Предварительные критерии могут устанавливаться по аналогии со сходными и более известными запасами. В таких ситуациях промысел подлежит усиленному мониторингу, с тем чтобы при поступлении более совершенной информации предварительные опорные критерии можно было пересмотреть.

7. В качестве минимального стандарта для предельных опорных критериев следует рассматривать коэффициент промысловой смертности, дающий значение максимальной устойчивой добычи. В отношении запасов, которые не подвергаются перелову, рыбохозяйственные стратегии должны обеспечивать, чтобы промысловая смертность не превышала той, которая соответствует максимальной устойчивой добыче, а биомасса не падала ниже заранее определенного порогового показателя. В отношении перелавливаемых запасов в качестве целевого показателя их восстановления может служить значение биомассы, которая дала бы максимальную устойчивую добычу.

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

ACUERDO SOBRE LA APLICACIÓN DE LAS DISPOSICIONES DE LA CONVENCIÓN DE LAS NACIONES UNIDAS SOBRE EL DERECHO DEL MAR DE 10 DE DICIEMBRE DE 1982 RELATIVAS A LA CONSERVACIÓN Y ORDENACIÓN DE LAS POBLACIONES DE PECES TRANSZONALES Y LAS POBLACIONES DE PECES ALTAMENTE MIGRATORIOS

Los Estados Partes en el presente Acuerdo,

Recordando las disposiciones pertinentes de la Convención de las Naciones Unidas sobre el Derecho del Mar de 10 de diciembre de 1982,

Decididos a velar por la conservación a largo plazo y el aprovechamiento sostenible de las poblaciones de peces cuyos territorios se encuentran dentro y fuera de las zonas económicas exclusivas (poblaciones de peces transzonales) y las poblaciones de peces altamente migratorios,

Resueltos a incrementar la cooperación entre los Estados con tal fin,

Instando a que los Estados del pabellón, los Estados del puerto y los Estados ribereños hagan cumplir en forma más efectiva las medidas de conservación y de ordenación adoptadas para tales poblaciones,

Deseando dar solución, en particular, a los problemas señalados en el área de programa C del capítulo 17 del Programa 21, aprobado por la Conferencia de las Naciones Unidas sobre el Medio Ambiente y el Desarrollo, a saber, que la ordenación de la pesca de altura es insuficiente en muchas zonas y que algunos recursos se están explotando en exceso; tomando nota de los problemas de pesca no regulada, sobrecapitalización, tamaño excesivo de las flotas, cambio de pabellón de los buques para eludir los controles, uso de aparejos insuficientemente selectivos, falta de fiabilidad de las bases de datos y falta de cooperación suficiente entre los Estados,

Comprometiéndose a una pesca responsable,

Conscientes de la necesidad de evitar que se produzcan efectos negativos en el medio marino, de preservar la biodiversidad, de mantener la integridad de los ecosistemas marinos y de minimizar el riesgo de que las actividades pesqueras causen efectos perjudiciales a largo plazo o irreversibles,

Reconociendo la necesidad de prestar a los Estados en desarrollo una asistencia específica que incluya asistencia financiera, científica y tecnológica, a fin de que puedan participar eficazmente en la conservación, ordenación y aprovechamiento sostenible de las poblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios,

Convencidos de que un acuerdo relativo a la aplicación de las disposiciones pertinentes de la Convención sería el mejor medio de lograr estos objetivos y de contribuir al mantenimiento de la paz y la seguridad internacionales,

Afirmando que las cuestiones no reguladas por la Convención o por el presente Acuerdo continuarán rigiéndose por las normas y principios del derecho internacional general,

Han convenido en lo siguiente:

PARTE I

DISPOSICIONES GENERALES

Artículo 1

Términos empleados y alcance

1. A los efectos del presente Acuerdo:

a) Por "Convención" se entiende la Convención de las Naciones Unidas sobre el Derecho del Mar de 10 de diciembre de 1982;

b) Por "medidas de conservación y ordenación" se entiende las medidas para conservar y ordenar una o más especies de recursos marinos vivos que se adopten y apliquen en forma compatible con las normas pertinentes del derecho internacional consignadas en la Convención y en el presente Acuerdo;

c) El término "peces" incluye los moluscos y los crustáceos, salvo los que pertenezcan a las especies sedentarias definidas en el artículo 77 de la Convención; y

d) Por "arreglo" se entiende un mecanismo de cooperación establecido de conformidad con la Convención y el presente Acuerdo por dos o más Estados, en particular para establecer medidas de conservación y de ordenación en una subregión o región respecto de una o más poblaciones de peces transzonales o poblaciones de peces altamente migratorios.

2. a) Por "Estados Partes" se entiende los Estados que hayan consentido en obligarse por el presente Acuerdo y respecto de los cuales el Acuerdo esté en vigor;

b) El presente Acuerdo se aplicará mutatis mutandis a:

i) Toda entidad mencionada en los apartados c), d) y e) del párrafo 1 del artículo 305 de la Convención; y

ii) Con sujeción al artículo 47, toda entidad mencionada como "organización internacional" en el artículo 1 del Anexo IX de la Convención

que lleguen a ser Parte en el presente Acuerdo, y en esa medida el término "Estados Partes" se refiere a esas entidades.

3. El presente Acuerdo se aplicará mutatis mutandis a las demás entidades pesqueras cuyos buques pesquen en alta mar.

Artículo 2

Objetivo

El objetivo de este Acuerdo es asegurar la conservación a largo plazo y el uso sostenible de las poblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios mediante la aplicación efectiva de las disposiciones pertinentes de la Convención.

Artículo 3

Aplicación

1. A menos de que se disponga otra cosa, el presente Acuerdo se aplicará a la conservación y ordenación de las poblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios que se encuentren fuera de las zonas sometidas a jurisdicción nacional, salvo que los artículos 6 y 7 se aplicarán también a la conservación y ordenación de esas poblaciones de peces dentro de las zonas sometidas a jurisdicción nacional, con sujeción a los distintos regímenes jurídicos aplicables con arreglo a la Convención en las zonas sometidas a jurisdicción nacional y en aquellas que se encuentran fuera de los límites de la jurisdicción nacional.

2. En el ejercicio de sus derechos de soberanía para los fines de exploración y explotación, conservación y ordenación de las poblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios dentro de las zonas sometidas a jurisdicción nacional, el Estado ribereño aplicará mutatis mutandis los principios generales enumerados en el artículo 5.

3. Los Estados tendrán debidamente en cuenta la capacidad respectiva de los Estados en desarrollo para aplicar los artículos 5, 6 y 7 en las zonas sometidas a jurisdicción nacional, así como su necesidad de asistencia según lo previsto en el presente Acuerdo. A tal fin, la Parte VII se aplicará mutatis mutandis a las zonas sometidas a jurisdicción nacional.

Artículo 4

Relación entre el presente Acuerdo y la Convención

Ninguna disposición en el presente Acuerdo se entenderá en perjuicio de los derechos, la jurisdicción y las obligaciones de los Estados con arreglo a la Convención. El presente Acuerdo se interpretará y aplicará en el contexto de la Convención y de manera acorde con ella.

PARTE II

CONSERVACIÓN Y ORDENACIÓN DE LAS POBLACIONES DE PECES TRANSZONALES Y LAS POBLACIONES DE PECES ALTAMENTE MIGRATORIOS

Artículo 5

Principios generales

A fin de conservar y ordenar las poblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios, los Estados ribereños y los Estados que pescan en alta mar, deberán, al dar cumplimiento a su deber de cooperar de conformidad con la Convención:

a) Adoptar medidas para asegurar la supervivencia a largo plazo de las poblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios y promover el objetivo de su aprovechamiento óptimo;

b) Asegurarse de que dichas medidas estén basadas en los datos científicos más fidedignos de que se disponga y que tengan por finalidad preservar o restablecer las poblaciones a niveles que puedan producir el máximo rendimiento sostenible con arreglo a los factores ambientales y económicos pertinentes, incluidas las necesidades especiales de los Estados en desarrollo, y teniendo en cuenta las modalidades de la pesca, la interdependencia de las poblaciones y cualesquiera otros estándares mínimos internacionales generalmente recomendados, sean éstos subregionales, regionales o mundiales;

c) Aplicar el criterio de precaución de conformidad con el artículo 6;

d) Evaluar los efectos de la pesca, de otras actividades humanas y de los factores medioambientales sobre las poblaciones objeto de la pesca y sobre las especies que son dependientes de ellas o están asociadas con ellas o que pertenecen al mismo ecosistema;

e) Adoptar, en caso necesario, medidas para la conservación y ordenación de las especies que pertenecen al mismo ecosistema o que son dependientes de las poblaciones objeto de la pesca o están asociadas con ellas, con miras a preservar o restablecer tales poblaciones por encima de los niveles en que su reproducción pueda verse gravemente amenazada;

f) Reducir al mínimo la contaminación, el desperdicio, los desechos, la captura por aparejos perdidos o abandonados, la captura accidental de especies no objeto de la pesca, tanto de peces como de otras especies (que en adelante se denominarán capturas accidentales) y los efectos sobre las especies asociadas o dependientes, en particular las especies que estén en peligro de extinción, mediante la adopción de medidas que incluyan, en la medida de lo posible, el desarrollo y el uso de aparejos y técnicas de pesca selectivos, inofensivos para el medio ambiente y de bajo costo;

g) Proteger la biodiversidad en el medio marino;

h) Tomar medidas para prevenir o eliminar la pesca excesiva y el exceso de capacidad de pesca y para asegurar que el nivel del esfuerzo de pesca sea compatible con el aprovechamiento sostenible de los recursos pesqueros;

i) Tener en cuenta los intereses de los pescadores que se dedican a la pesca artesanal y de subsistencia;

j) Reunir y difundir oportunamente datos completos y precisos acerca de las actividades pesqueras, en particular sobre la posición de los buques, la captura de especies objeto de la pesca, las capturas accidentales y el nivel del esfuerzo de pesca, según lo estipulado en el Anexo I, así como información procedente de programas de investigación nacionales e internacionales;

k) Fomentar y realizar investigaciones científicas y desarrollar tecnologías apropiadas en apoyo de la conservación y ordenación de los recursos pesqueros; y

l) Poner en práctica y hacer cumplir las medidas de conservación y ordenación mediante sistemas eficaces de seguimiento, control y vigilancia.

Artículo 6

Aplicación del criterio de precaución

1. Los Estados aplicarán ampliamente el criterio de precaución a la conservación, ordenación y explotación de las poblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios a fin de proteger los recursos marinos vivos y preservar el medio marino.

2. Los Estados deberán ser especialmente prudentes cuando la información sea incierta, poco fiable o inadecuada. La falta de información científica adecuada no se aducirá como razón para aplazar la adopción de medidas de conservación y ordenación o para no adoptarlas.

3. Al aplicar el criterio de precaución, los Estados:

a) Mejorarán el proceso de adopción de decisiones sobre conservación y ordenación de los recursos pesqueros mediante la obtención y la difusión de la información científica más fidedigna de que se disponga y la aplicación de técnicas perfeccionadas para hacer frente al riesgo y la incertidumbre;

b) Aplicarán las directrices enunciadas en el Anexo II y, sobre la base de la información científica más fidedigna de que se disponga, determinarán niveles de referencia para cada población de peces, así como las medidas que han de tomarse cuando se rebasen estos niveles;

c) Tendrán en cuenta, entre otras cosas, los elementos de incertidumbre con respecto al tamaño y el ritmo de reproducción de las poblaciones, los niveles de referencia, la condición de las poblaciones en relación con estos niveles de referencia, el nivel y la distribución de la mortalidad ocasionada

por la pesca y los efectos de las actividades pesqueras sobre las especies capturadas accidentalmente y las especies asociadas o dependientes, así como sobre las condiciones oceánicas, medioambientales y socioeconómicas; y

d) Establecerán programas de obtención de datos y de investigación para evaluar los efectos de la pesca sobre las especies capturadas accidentalmente y las especies asociadas o dependientes, así como sobre su medio ambiente, y adoptarán los planes necesarios para asegurar la conservación de tales especies y proteger los hábitat que estén especialmente amenazados.

4. Los Estados tomarán medidas para asegurar que no se rebasen los niveles de referencia cuando estén cerca de ser alcanzados. En caso de que se rebasen esos niveles, los Estados adoptarán sin demora, con objeto de restablecer las poblaciones de peces, las medidas establecidas con arreglo al inciso b) del párrafo 3.

5. Cuando la situación de las poblaciones objeto de la pesca o de las especies capturadas accidentalmente o de las especies asociadas o dependientes sea preocupante, los Estados reforzarán el seguimiento de esas poblaciones o especies a fin de examinar su estado y la eficacia de las medidas de conservación y ordenación. Los Estados revisarán periódicamente tales medidas sobre la base de cualquier nueva información disponible.

6. En los casos de nuevas pesquerías o de pesquerías exploratorias, los Estados adoptarán, lo antes posible, medidas de conservación y ordenación precautorias que incluyan, entre otras cosas, la fijación de límites a las capturas y a los esfuerzos de pesca. Esas medidas permanecerán en vigor hasta que se disponga de datos suficientes para hacer una evaluación de los efectos de la actividad pesquera sobre la supervivencia a largo plazo de las poblaciones. A partir de ese momento, se aplicarán medidas de conservación y ordenación basadas en dicha evaluación. Estas medidas, cuando proceda, tendrán en cuenta el desarrollo gradual de las pesquerías.

7. Cuando un fenómeno natural tuviere importantes efectos perjudiciales para la situación de una o más poblaciones de peces transzonales o poblaciones de peces altamente migratorios, los Estados adoptarán medidas de conservación y ordenación de emergencia, a fin de que la actividad pesquera no agrave dichos efectos perjudiciales. Los Estados adoptarán también dichas medidas de emergencia cuando la actividad pesquera plantee una seria amenaza a la supervivencia de tales poblaciones. Las medidas de emergencia serán de carácter temporal y se basarán en los datos científicos más fidedignos de que se disponga.

Artículo 7

Compatibilidad de las medidas de conservación y de ordenación

1. Sin perjuicio de los derechos de soberanía que la Convención reconoce a los Estados ribereños con respecto a la exploración y explotación, la conservación y la ordenación de los recursos marinos vivos dentro de las zonas que se encuentran bajo su jurisdicción nacional, y del derecho de todos los Estados a

que sus nacionales se dediquen a la pesca en alta mar de conformidad con la Convención:

a) En lo que respecta a las poblaciones de peces transzonales, el Estado o los Estados ribereños correspondientes y los Estados cuyos nacionales pesquen esas poblaciones en el área de alta mar adyacente procurarán, directamente o por conducto de los mecanismos de cooperación apropiados establecidos en la Parte III, acordar las medidas necesarias para la conservación de esas poblaciones en el área de alta mar adyacente;

b) En lo que respecta a las poblaciones de peces altamente migratorios, el Estado o los Estados ribereños correspondientes y los demás Estados cuyos nacionales pesquen esas poblaciones en la región cooperarán, directamente o por conducto de los mecanismos de cooperación apropiados previstos en la Parte III, con miras a asegurar la conservación y promover el objetivo del aprovechamiento óptimo de esas poblaciones en toda la región, tanto dentro como fuera de las zonas que se encuentran bajo jurisdicción nacional.

2. Las medidas de conservación y ordenación que se establezcan para la alta mar y las que se adopten para las zonas que se encuentran bajo jurisdicción nacional habrán de ser compatibles, a fin de asegurar la conservación y ordenación de las poblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios en general. Con este fin, los Estados ribereños y los Estados que pesquen en alta mar tienen la obligación de cooperar para lograr medidas compatibles con respecto a dichas poblaciones. Al determinar las medidas de conservación y ordenación compatibles, los Estados:

a) Tendrán en cuenta las medidas de conservación y ordenación adoptadas y aplicadas, de conformidad con el artículo 61 de la Convención, respecto de las mismas poblaciones por los Estados ribereños en las zonas que se encuentran bajo su jurisdicción nacional, y se asegurarán de que las medidas establecidas para la alta mar con respecto a tales poblaciones no menoscaben la eficacia de dichas medidas;

b) Tendrán en cuenta las medidas previamente establecidas para la alta mar de conformidad con la Convención con respecto a la misma población por los Estados ribereños correspondientes y los Estados que pescan en alta mar;

c) Tendrán en cuenta las medidas previamente acordadas, establecidas y aplicadas con arreglo a la Convención respecto de las mismas poblaciones por una organización o arreglo subregional o regional de ordenación pesquera;

d) Tendrán en cuenta la unidad biológica y demás características biológicas de la población, y la relación entre la distribución de la población, las pesquerías y las particularidades geográficas de la región de que se trate, inclusive la medida en que esa población está presente y sea objeto de pesca en las zonas que se encuentran bajo jurisdicción nacional;

e) Tendrán en cuenta la medida en que el Estado ribereño y el Estado que pesquen en alta mar dependen, respectivamente, de la población de que se trata; y

f) Se asegurarán de que dichas medidas no causen efectos perjudiciales sobre el conjunto de los recursos marinos vivos.

3. Al dar cumplimiento a su obligación de cooperar, los Estados harán todo lo posible por convenir en medidas de conservación y ordenación compatibles en un plazo razonable.

4. Si no se llegare a un acuerdo en un plazo razonable, cualquiera de los Estados interesados podrá recurrir a los procedimientos de solución de controversias previstos en la Parte VIII.

5. En espera de que se llegue a un acuerdo sobre medidas compatibles de conservación y ordenación, los Estados interesados, en un espíritu de comprensión y cooperación, harán todo lo posible por concertar arreglos provisionales de orden práctico. En caso de que no logren concertar tales arreglos provisionales, cualquiera de ellos podrá someter la controversia, con objeto de que se adopten medidas provisionales, a una corte o tribunal, de conformidad con los procedimientos de solución de controversias previstos en la Parte VIII.

6. Los arreglos provisionales concertados o las medidas provisionales adoptadas de acuerdo con el párrafo 5 deberán ser compatibles con las disposiciones de esta Parte, tendrán debidamente en cuenta los derechos y obligaciones de todos los Estados interesados, no pondrán en peligro ni obstaculizarán el logro de acuerdo definitivo sobre medidas de conservación y de ordenación compatibles y no prejuzgarán el resultado definitivo de cualquier procedimiento de solución de controversias que pudiere haber sido incoado.

7. Los Estados ribereños informarán regularmente a los Estados que pescan en alta mar en la subregión o región, directamente o por conducto de las organizaciones o arreglos subregionales o regionales de ordenación pesquera apropiados, de las medidas que hayan adoptado con respecto a las poblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios en las zonas que se encuentran bajo su jurisdicción nacional.

8. Los Estados que pescan en alta mar informarán regularmente a los demás Estados interesados, directamente o por conducto de las correspondientes organizaciones o arreglos subregionales o regionales de ordenación pesquera, u otros medios apropiados, de las medidas que hayan adoptado para regular las actividades de los buques que enarbolen su pabellón y pesquen tales poblaciones en alta mar.

PARTE III

MECANISMOS DE COOPERACIÓN INTERNACIONAL CON RESPECTO A LAS POBLACIONES DE PECES TRANSZONALES Y LAS POBLACIONES DE PECES ALTAMENTE MIGRATORIOS

Artículo 8

Cooperación para la conservación y la ordenación

1. Los Estados ribereños y los Estados que pescan en alta mar cooperarán, de conformidad con la Convención, en lo relativo a las poblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios, directamente o por conducto de las organizaciones o los arreglos regionales o subregionales de ordenación pesquera competentes, teniendo en cuenta las características propias de la subregión o región, y a fin de asegurar una conservación y ordenación eficaces de esas poblaciones.

2. Los Estados celebrarán consultas de buena fe y sin demora, especialmente cuando haya indicios de que las poblaciones de peces transzonales o de peces altamente migratorios están amenazadas de un exceso de explotación o cuando se estén estableciendo nuevas pesquerías para esas poblaciones. Con este fin, se podrán iniciar consultas a petición de cualquier Estado interesado, con miras a adoptar los arreglos apropiados para garantizar la conservación y ordenación de las poblaciones. Hasta que se concierten esos arreglos, los Estados observarán las disposiciones del presente Acuerdo y actuarán de buena fe y teniendo debidamente en cuenta los derechos, intereses y obligaciones de los demás Estados.

3. En los casos en que una organización o un arreglo subregional o regional de ordenación pesquera tenga competencia para establecer medidas de conservación y ordenación respecto de determinadas poblaciones de peces transzonales o poblaciones de peces altamente migratorios, los Estados que pescan esas poblaciones en alta mar y los Estados ribereños correspondientes cumplirán su obligación de cooperar haciéndose miembros de la organización o participantes en el arreglo, o comprometiéndose a aplicar las medidas de conservación y ordenación establecidas por la organización o el arreglo. Los Estados que tengan un interés real en las pesquerías podrán hacerse miembros de dicha organización o participantes en ese arreglo. Las condiciones de participación en tal organización o arreglo no impedirán que dichos Estados adquieran la condición de miembros o participantes; ni se aplicarán de tal manera que se discrimine contra cualquier Estado o grupo de Estados que tenga un interés real en las pesquerías de que se trate.

4. Únicamente los Estados que sean miembros de dicha organización o participantes en dicho arreglo, o que se comprometan a aplicar las medidas de conservación y ordenación establecidas por la organización o el arreglo, tendrán acceso a los recursos de pesca a que sean aplicables dicha medidas.

5. En los casos en que no exista ninguna organización o arreglo subregional o regional de ordenación pesquera competente para establecer medidas de conservación y ordenación respecto de determinadas poblaciones de peces transzonales o poblaciones de peces altamente migratorios, los Estados ribereños

correspondientes y los Estados que pescan en alta mar esas poblaciones en la subregión o región cooperarán para establecer una organización de esa índole o concertarán otros arreglos apropiados para velar por la conservación y ordenación de esas poblaciones y participarán en la labor de dicha organización o arreglo.

6. Todo Estado que tenga intención de proponer a una organización intergubernamental competente respecto de recursos marinos vivos la adopción de medidas concretas, deberá, cuando tales medidas vayan a afectar considerablemente a otras medidas de conservación y ordenación adoptadas previamente por una organización o arreglo subregional o regional de ordenación pesquera competente, consultar, por conducto de dicha organización o arreglo, con sus miembros o participantes. En la medida en que sea posible, esa consulta se realizará antes de la presentación de la propuesta a la organización intergubernamental.

Artículo 9

Organizaciones y arreglos subregionales o regionales de ordenación pesquera

1. Al establecer organizaciones subregionales o regionales de ordenación pesquera, o al concertar arreglos subregionales o regionales de ordenación pesquera, para las poblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios, los Estados se pondrán de acuerdo, en particular, sobre lo siguiente:

a) La población a la que se aplicarán las medidas de conservación y ordenación, teniendo en cuenta las características biológicas de la población de que se trate y el tipo de pesca de que será objeto;

b) El ámbito de aplicación, teniendo en cuenta el párrafo 1 del artículo 7 y las características de la subregión o región, incluidos los factores socioeconómicos, geográficos y medioambientales;

c) La relación entre la labor de la nueva organización o el nuevo arreglo y el papel, los objetivos y las actividades de las organizaciones o arreglos de ordenación pesquera pertinentes ya existentes; y

d) Los mecanismos mediante los cuales la nueva organización o el nuevo arreglo obtendrán asesoramiento científico y revisarán la situación de la población de que se trate, lo que incluirá, cuando proceda, el establecimiento de un órgano consultivo científico.

2. Los Estados que cooperen en la formación de una organización o un arreglo subregional o regional de ordenación pesquera informarán acerca de dicha cooperación a aquellos otros Estados que les conste que tienen un interés real en los trabajos de la organización o el arreglo propuesto.

Artículo 10

Funciones de las organizaciones y los arreglos subregionales o regionales de ordenación pesquera

Los Estados, en cumplimiento de su obligación de cooperar por conducto de organizaciones o arreglos subregionales o regionales de ordenación pesquera:

a) Acordarán y aplicarán medidas de conservación y de ordenación para asegurar la supervivencia a largo plazo de las poblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios;

b) Acordarán, según proceda, los derechos de participación, como la asignación de cuotas de capturas permisibles o de niveles de esfuerzo de pesca;

c) Adoptarán y aplicarán los estándares mínimos internacionales generalmente recomendados para la práctica responsable de las operaciones de pesca;

d) Obtendrán asesoramiento científico y lo evaluarán, examinarán la situación de la población y analizarán los efectos de la pesca sobre las especies capturadas accidentalmente y las especies asociadas o dependientes;

e) Convendrán en normas para la reunión, la presentación, la verificación y el intercambio de datos sobre pesca respecto de la población o poblaciones de que se trate;

f) Compilarán y difundirán datos estadísticos precisos y completos, con arreglo al Anexo I, a fin de que se disponga de los datos científicos más fidedignos, manteniendo cuando proceda el carácter confidencial de la información;

g) Fomentarán y realizarán evaluaciones científicas de las poblaciones y de las investigaciones pertinentes, y difundirán los resultados obtenidos;

h) Establecerán mecanismos de cooperación adecuados para realizar una labor eficaz de seguimiento, control, vigilancia y ejecución;

i) Convendrán en medios para tener en cuenta los intereses pesqueros de los nuevos miembros de la organización o los nuevos participantes en el arreglo;

j) Convendrán en procedimientos de toma de decisiones que faciliten la adopción oportuna y eficaz de medidas de conservación y de ordenación;

k) Promoverán la solución pacífica de controversias, de conformidad con la Parte VIII;

l) Velarán por que sus organismos nacionales competentes y sus industrias cooperen plenamente en la aplicación de las recomendaciones y decisiones de la organización o el arreglo subregional o regional de ordenación pesquera; y

m) Darán la debida publicidad a las medidas de conservación y de ordenación establecidas por la organización o el arreglo.

Artículo 11

Nuevos miembros o participantes

Los Estados, al determinar la naturaleza y el alcance de los derechos de participación de los nuevos miembros de una organización subregional o regional de ordenación pesquera o de los nuevos participantes en un arreglo subregional o regional de ordenación pesquera, tendrán en cuenta entre otras cosas:

a) La situación de las poblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios y el nivel actual del esfuerzo de pesca;

b) Los intereses, modalidades de pesca y prácticas pesqueras de los miembros o participantes nuevos y de los ya existentes;

c) La respectiva contribución de los miembros o participantes nuevos y de los ya existentes a los esfuerzos de conservación y ordenación de las poblaciones, a la obtención y la difusión de datos precisos y a la realización de investigaciones científicas sobre las poblaciones;

d) Las necesidades de las comunidades pesqueras ribereñas que dependan principalmente de la pesca de las poblaciones de que se trate;

e) Las necesidades de los Estados ribereños cuyas economías dependan en gran medida de la explotación de los recursos marinos vivos; y

f) Los intereses de los Estados en desarrollo de la región o subregión en cuyas zonas de jurisdicción nacional también estén presentes las poblaciones.

Artículo 12

Transparencia de las actividades de las organizaciones o arreglos subregionales o regionales de ordenación pesquera

1. Los Estados asegurarán la transparencia en el proceso de toma de decisiones y demás actividades de las organizaciones o los arreglos subregionales y regionales de ordenación pesquera.

2. Los representantes de otras organizaciones intergubernamentales y de organizaciones no gubernamentales interesadas en las poblaciones de peces transzonales y en las poblaciones de peces altamente migratorios, tendrán la oportunidad de participar en las reuniones de las organizaciones y arreglos subregionales o regionales de ordenación pesquera en calidad de observadores o en otra capacidad, según proceda y de acuerdo a las normas de procedimiento de dichas organizaciones o arreglos. Dichos procedimientos no serán indebidamente restrictivos a este respecto. Tales organizaciones intergubernamentales y las organizaciones no gubernamentales tendrán acceso oportuno a los registros e informes de esas organizaciones o arreglos, de conformidad con las normas de procedimiento aplicables al acceso a esa información.

Artículo 13

Fortalecimiento de las organizaciones y los arreglos existentes

Los Estados cooperarán para fortalecer las organizaciones y los arreglos subregionales y regionales de ordenación pesquera ya existentes, a fin de que sean más eficaces al establecer y aplicar medidas de conservación y ordenación respecto de las poblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios.

Artículo 14

Reunión y suministro de información y cooperación en materia de investigación científica

1. Los Estados velarán por que los buques pesqueros que enarbolen su pabellón suministren la información que sea necesaria para cumplir las obligaciones que les impone el presente Acuerdo. A este fin, los Estados, de conformidad con el Anexo I:

a) Reunirán e intercambiarán datos científicos, técnicos y estadísticos con respecto a la pesca de poblaciones de peces transzonales y poblaciones de peces altamente migratorios;

b) Velarán por que los datos sean suficientemente detallados para facilitar la evaluación eficaz de las poblaciones y se comuniquen a tiempo para poder responder a las necesidades de las organizaciones o los arreglos subregionales o regionales de ordenación pesquera; y

c) Adoptarán las medidas apropiadas para verificar la exactitud de tales datos.

2. Los Estados cooperarán, directamente o por conducto de las organizaciones o los arreglos subregionales o regionales de ordenación pesquera, con objeto de:

a) Ponerse de acuerdo sobre la especificación de los datos y sobre el formato en que se habrán de suministrar a tales organizaciones o arreglos, teniendo en cuenta la naturaleza de las poblaciones y el método de pesca de que serán objeto; y

b) Desarrollar y dar a conocer técnicas de análisis y metodologías de evaluación de las poblaciones con el objeto de mejorar las medidas de conservación y ordenación de las poblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios.

3. De acuerdo con la Parte XIII de la Convención, los Estados cooperarán, directamente o por conducto de las organizaciones internacionales competentes, con miras a fortalecer la capacidad de investigación científica en materia de pesca y a fomentar la investigación científica vinculada con la conservación y ordenación de las poblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios en beneficio de todos. A este fin, el Estado o la organización internacional competente que realice esa investigación fuera de las

zonas sometidas a jurisdicción nacional promoverá activamente la publicación y difusión a todo Estado interesado de los resultados de dicha investigación, así como de información relativa a sus objetivos y métodos, y, en la medida de lo posible, facilitará la participación de científicos de esos Estados en la investigación.

Artículo 15

Mares cerrados o semicerrados

Los Estados, al aplicar el presente Acuerdo en un mar cerrado o semicerrado tendrán en cuenta las características naturales de ese mar y actuarán también en forma acorde con lo dispuesto en la Parte IX de la Convención y demás disposiciones pertinentes de ésta.

Artículo 16

Áreas de la alta mar totalmente rodeadas de una zona que se encuentra bajo la jurisdicción nacional de un solo Estado

1. Los Estados que pescan poblaciones de peces transzonales y poblaciones de peces altamente migratorios en un área de la alta mar que esté totalmente rodeada de una zona que se encuentra bajo la jurisdicción nacional de un solo Estado cooperarán con este último Estado con el objeto de establecer medidas de conservación y de ordenación en alta mar respecto de esas poblaciones. Los Estados, teniendo en cuenta las características naturales del área, prestarán especial atención, de conformidad con el artículo 7, a establecer respecto de esas poblaciones medidas de conservación y de ordenación compatibles. Las medidas establecidas respecto de la alta mar tendrán en cuenta los derechos, obligaciones e intereses del Estado ribereño de conformidad con la Convención, se basarán en los datos científicos más fidedignos de que se disponga y tendrán también en cuenta las medidas de conservación y de ordenación adoptadas y aplicadas con respecto a las mismas poblaciones, de conformidad con el artículo 61 de la Convención, por el Estado ribereño en la zona que se encuentra bajo jurisdicción nacional. Los Estados también acordarán medidas de seguimiento, control, vigilancia y ejecución a fin de hacer cumplir las medidas de conservación y ordenación con respecto a la alta mar.

2. De conformidad con el artículo 8, los Estados actuarán de buena fe y harán todo lo posible por llegar a un acuerdo sobre las medidas de conservación y ordenación que han de aplicarse a las operaciones de pesca en el área a que se hace referencia en el párrafo 1. Si, transcurrido un plazo razonable, los Estados que pescan y el Estado ribereño no pudiesen llegar a un acuerdo acerca de tales medidas, aplicarán, teniendo en cuenta el párrafo 1, los párrafos 4, 5 y 6 del artículo 7 relativos a los arreglos o medidas provisionales. En espera del establecimiento de tales arreglos o medidas provisionales, los Estados interesados tomarán medidas respecto de los buques que enarbolen su pabellón para impedir que lleven a cabo operaciones de pesca que puedan perjudicar a las poblaciones de que se trata.

PARTE IV

ESTADOS NO MIEMBROS Y ESTADOS NO PARTICIPANTES

Artículo 17

Estados no miembros de organizaciones y Estados no participantes en arreglos

1. El Estado que no sea miembro de una organización o participante en un arreglo subregional o regional de ordenación pesquera y que no acepte, por cualquier otro concepto, aplicar las medidas de conservación y ordenación adoptadas por dicha organización o arreglo, no estará exento de la obligación de cooperar, de conformidad con la Convención y el presente Acuerdo, en la conservación y ordenación de las poblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios de que se trate.

2. Dicho Estado no autorizará a los buques que enarbolen su pabellón a realizar operaciones de pesca respecto de poblaciones de peces transzonales o poblaciones de peces altamente migratorios que estén sujetas a las medidas de conservación y ordenación establecidas por tal organización o arreglo.

3. Los Estados que sean miembros de una organización o participantes en un arreglo subregional o regional de ordenación pesquera pedirán individual o colectivamente a las entidades pesqueras a que se refiere el párrafo 3 del artículo 1, cuando éstas tengan barcos pescando en la zona de que se trate, que cooperen plenamente con la organización o arreglo en la aplicación de las medidas de conservación y ordenación establecidas por tal organización o arreglo con el fin de que esas medidas sean aplicadas de facto lo más ampliamente posible a las actividades pesqueras en la zona de que se trate. Dichas entidades pesqueras gozarán de los beneficios derivados de la participación en las pesquerías en forma proporcional a su compromiso de cumplir las medidas de conservación y ordenación respecto de las poblaciones.

4. Los Estados que sean miembros de una organización o participantes en un arreglo subregional o regional de ordenación pesquera intercambiarán información con respecto a las actividades de los buques pesqueros que enarbolen los pabellones de Estados que no sean miembros de la organización o participantes en el arreglo y que lleven a cabo actividades de pesca respecto de las poblaciones de que se trate. Adoptarán medidas compatibles con el presente Acuerdo y el derecho internacional para disuadir a esos buques de realizar actividades que menoscaben la eficacia de las medidas de conservación y ordenación subregionales o regionales.

PARTE V

DEBERES DEL ESTADO DEL PABELLÓN

Artículo 18

Deberes del Estado del pabellón

1. Todo Estado cuyos buques pesquen en alta mar adoptará las medidas que sean necesarias para que los buques que enarbolen su pabellón cumplan las medidas subregionales y regionales de conservación y ordenación y para que esos buques no realicen actividad alguna que pueda ir en detrimento de la eficacia de esas medidas.

2. Todo Estado autorizará a los buques que enarbolen su pabellón a pescar en alta mar sólo en los casos en que pueda asumir eficazmente sus responsabilidades con respecto a tales buques en virtud de la Convención y del presente Acuerdo.

3. Todo Estado adoptará, en particular, respecto de los buques que enarbolen su pabellón las medidas siguientes:

a) El control de dichos buques en alta mar mediante la expedición de licencias, autorizaciones o permisos de pesca, de conformidad con los procedimientos aplicables convenidos en los planos subregional, regional o mundial, si los hubiere;

b) La promulgación de reglamentos con el fin de:

i) Incluir condiciones en la licencia, autorización o permiso que sean suficientes para dar cumplimiento a las obligaciones que incumban al Estado del pabellón en los planos subregional, regional o mundial;

ii) Prohibir la pesca en alta mar a los buques que no tengan la licencia o autorización debidas o que pesquen de manera distinta a la establecida en los términos y condiciones de la licencia, autorización o permiso;

iii) Exigir que los buques que pesquen en alta mar lleven a bordo en todo momento la licencia, autorización o permiso y los presenten para su inspección a toda persona debidamente autorizada; y

iv) Asegurar que los buques que enarbolen su pabellón no pesquen sin autorización dentro de zonas que se encuentran bajo la jurisdicción nacional de otros Estados;

c) El establecimiento de un registro nacional de buques pesqueros autorizados para pescar en alta mar y el otorgamiento de acceso a la información contenida en dicho registro a los Estados directamente interesados que la soliciten, teniendo en cuenta la legislación nacional pertinente del Estado del pabellón sobre la comunicación de esa información;

d) La adopción de reglas para la marca de buques y aparejos de pesca a los efectos de su identificación de conformidad con sistemas uniformes e internacionalmente reconocidos, como las Especificaciones Uniformes para el

marcado e identificación de las embarcaciones pesqueras, establecidas por la Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación;

e) El establecimiento de reglas sobre registro y comunicación oportuna de la posición del buque, la captura de especies objeto de la pesca y las capturas accidentales, el esfuerzo de pesca y demás datos pertinentes concernientes a la pesca de conformidad con las normas subregionales, regionales y mundiales para la obtención de tales datos;

f) El establecimiento de reglas para la verificación de la captura de especies objeto de la pesca y de las capturas accidentales por medio de programas de observación, planes de inspección, informes sobre descarga, supervisión del trasbordo y control de las capturas descargadas y las estadísticas de mercado;

g) El seguimiento, el control y la vigilancia de tales buques, y de sus operaciones pesqueras y actividades conexas, en particular mediante:

i) La puesta en práctica de mecanismos de inspección nacionales y mecanismos subregionales y regionales de cooperación en la ejecución con arreglo a los artículos 21 y 22, que incluyan la obligación para dichos buques de autorizar el acceso a bordo de inspectores debidamente autorizados de otros Estados;

ii) La puesta en práctica de programas de observación nacionales, subregionales y regionales en los que participe el Estado del pabellón, que incluyan la obligación para dichos buques de autorizar el acceso a bordo de observadores de otros Estados para que cumplan las funciones convenidas en virtud del programa; y

iii) La elaboración y puesta en práctica de sistemas de vigilancia de buques, que incluyan, cuando sea adecuado, sistemas de transmisión por satélite, de conformidad con los programas nacionales y los que se hubiesen acordado en los planos subregional, regional y mundial entre los Estados interesados;

h) La reglamentación del trasbordo en alta mar a fin de asegurar que no se menoscabe la eficacia de las medidas de conservación y ordenación; e

i) La reglamentación de las actividades pesqueras a fin de asegurar el cumplimiento de las medidas subregionales, regionales o mundiales, incluidas las medidas para minimizar las capturas accidentales.

4. En los casos en que esté en vigor un sistema subregional, regional o mundial de seguimiento, control y vigilancia, los Estados se asegurarán de que las medidas que imponen a los buques que enarbolan su pabellón sean compatibles con ese sistema.

PARTE VI

CUMPLIMIENTO Y EJECUCIÓN

Artículo 19

Cumplimiento y ejecución por el Estado del pabellón

1. Todo Estado velará por que los buques que enarbolen su pabellón cumplan las medidas, subregionales y regionales de conservación y ordenación de las poblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios. A este fin, el Estado del pabellón:

a) Hará cumplir tales medidas independientemente del lugar en que se produzcan las infracciones;

b) Investigará de inmediato y a fondo toda presunta infracción de las medidas subregionales o regionales de conservación y ordenación, lo que puede incluir la inspección física del buque de que se trate, e informará sin demora al Estado que denuncie la infracción y a la organización o el arreglo subregional o regional correspondiente acerca de la marcha y los resultados de la investigación;

c) Exigirá a todo buque que enarbole su pabellón que suministre información a la autoridad investigadora acerca de la posición del buque, las capturas realizadas, los aparejos de pesca, las operaciones de pesca y las actividades conexas en el área en que se haya cometido la presunta infracción;

d) Si le consta que existen pruebas suficientes con respecto a la presunta infracción, remitirá el caso a las autoridades nacionales competentes con miras a iniciar inmediatamente un procedimiento de conformidad con su legislación y, cuando corresponda, procederá a retener el buque de que se trate; y

e) Velará por que todo buque, respecto del cual se haya establecido con arreglo a su legislación que ha estado involucrado en una infracción grave de tales medidas, no realice operaciones de pesca en alta mar hasta que se hayan cumplido todas las sanciones pendientes impuestas por el Estado del pabellón con motivo de dicha infracción.

2. Todas las investigaciones y procedimientos judiciales se llevarán a cabo sin demora. Las sanciones aplicables con respecto a las infracciones serán suficientemente severas como para asegurar el cumplimiento de las medidas de conservación y ordenación y desalentar las infracciones dondequiera que se produzcan, y privarán a los infractores de los beneficios resultantes de sus actividades ilícitas. Las medidas aplicables a los capitanes y otros oficiales de los buques pesqueros incluirán disposiciones que autoricen, entre otras cosas, a denegar, revocar o suspender la autorización para ejercer las funciones de capitán u oficial en esos buques.

Artículo 20

Cooperación internacional con fines de ejecución

1. Los Estados cooperarán, directamente o por conducto de organizaciones o arreglos subregionales o regionales de ordenación pesquera, para asegurar el cumplimiento y la ejecución de las medidas subregionales o regionales de conservación y ordenación de las poblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios.

2. El Estado del pabellón que investigue una presunta infracción de las medidas de conservación y de ordenación de las poblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios podrá solicitar la asistencia de cualquier otro Estado cuya cooperación pueda ser útil para aclarar las circunstancias del caso. Todos los Estados procurarán atender las peticiones razonables que formule el Estado del pabellón en relación con esas investigaciones.

3. El Estado del pabellón podrá llevar a cabo tales investigaciones directamente, en cooperación con otro Estado interesado o por conducto de la organización o el arreglo subregional o regional de ordenación pesquera que corresponda. Se suministrará información acerca de la marcha y el resultado de las investigaciones a todos los Estados interesados o afectados por la presunta infracción.

4. Los Estados se prestarán asistencia recíproca para la identificación de los buques que podrían haber estado involucrados en actividades que menoscaban la eficacia de las medidas subregionales, regionales o mundiales de conservación y ordenación.

5. Los Estados, en la medida en que lo permitan las leyes y los reglamentos nacionales, harán arreglos para poner a disposición de las autoridades judiciales de otros Estados las pruebas relativas a presuntas infracciones de dichas medidas.

6. Cuando existan motivos fundados para suponer que un buque en alta mar ha pescado sin autorización en una zona sometida a la jurisdicción de un Estado ribereño, el Estado del pabellón de ese buque, a petición del Estado ribereño de que se trate, procederá inmediatamente a investigar a fondo el asunto. El Estado del pabellón cooperará con el Estado ribereño en la adopción de medidas de ejecución apropiadas en esos casos y podrá autorizar a las autoridades pertinentes del Estado ribereño para subir a bordo e inspeccionar el buque en alta mar. El presente párrafo se entenderá sin perjuicio de lo dispuesto en el artículo 111 de la Convención.

7. Los Estados Partes que sean miembros de una organización o participantes en un arreglo subregional o regional de ordenación pesquera podrán tomar medidas de conformidad con el derecho internacional, incluido el recurso a los procedimientos subregionales o regionales establecidos al respecto, para disuadir a los buques que hayan incurrido en actividades que menoscaben la eficacia de las medidas de conservación y ordenación establecidas por esa organización o arreglo, o constituyan de otro modo una violación de dichas

medidas, para que no pesquen en alta mar en la subregión o región hasta que el Estado del pabellón adopte las medidas apropiadas.

Artículo 21

Cooperación subregional y regional con fines de ejecución

1. En las zonas de alta mar abarcadas por una organización o un arreglo subregional o regional de ordenación pesquera, los inspectores debidamente autorizados de un Estado Parte, que sea miembro de la organización o participante en el arreglo, podrán, de conformidad con el párrafo 2, subir a bordo e inspeccionar los buques pesqueros que enarbolen el pabellón de otro Estado Parte en el presente Acuerdo, sea o no miembro de dicha organización o participante en ese arreglo, a los efectos de asegurar el cumplimiento de las medidas de conservación y ordenación de las poblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios establecidas por esa organización o arreglo.

2. Los Estados, por conducto de organizaciones o arreglos subregionales o regionales de ordenación pesquera, establecerán procedimientos para realizar la visita e inspección con arreglo al párrafo 1, además de procedimientos para aplicar otras disposiciones del presente artículo. Dichos procedimientos serán compatibles con el presente artículo y con los procedimientos básicos indicados en el artículo 22 y no discriminarán contra no miembros de la organización o no participantes en el arreglo. La visita y la inspección, al igual que las demás medidas de ejecución subsiguientes, se llevarán a cabo de conformidad con dichos procedimientos. Los Estados darán la debida publicidad a los procedimientos establecidos de conformidad con el presente párrafo.

3. Si transcurridos dos años desde la adopción del presente Acuerdo una organización o arreglo no ha establecido dichos procedimientos, la visita e inspección previstas en el párrafo 1, al igual que las demás medidas de ejecución subsiguientes, se llevarán a cabo, en espera del establecimiento de dichos procedimientos, de conformidad con el presente artículo y los procedimientos básicos indicados en el artículo 22.

4. Antes de iniciar medida alguna en virtud del presente artículo, los Estados que realizan la inspección, directamente o por conducto de la organización o arreglo subregional o regional de ordenación pesquera pertinente, informarán a todos los Estados cuyos buques pesquen en alta mar en la subregión o región de que se trate acerca del tipo de identificación expedida a sus inspectores debidamente autorizados. Los buques autorizados para realizar la visita e inspección llevarán signos claros y serán identificables como buques al servicio de un gobierno. Al hacerse Parte en el presente Acuerdo, el Estado designará a la autoridad competente para recibir notificaciones enviadas de conformidad con el presente artículo y dará la debida publicidad a dicha designación por conducto de las organizaciones o arreglos subregionales o regionales de ordenación pesquera pertinentes.

5. Cuando, después de subir a bordo y realizar una inspección, haya motivos claros para creer que el buque ha incurrido en una actividad contraria a las medidas de conservación y ordenación a que se hace referencia en el párrafo 1,

el Estado que realiza la inspección reunirá pruebas, cuando proceda, y notificará prontamente la presunta infracción al Estado del pabellón.

6. El Estado del pabellón responderá a la notificación a que se hace referencia en el párrafo 5 dentro de los tres días hábiles siguientes a la fecha en que la reciba, o en cualquier otro plazo que pueda fijarse en virtud de procedimientos establecidos de conformidad con el párrafo 2, y:

a) Cumplirá sin demora sus obligaciones con arreglo al artículo 19 de proceder a una investigación y, si hubiese pruebas que lo justificaran, adoptar medidas de ejecución con respecto al buque, en cuyo caso comunicará prontamente al Estado que ha realizado la inspección los resultados de la investigación y las medidas de ejecución adoptadas; o

b) Autorizará al Estado que realiza la inspección a llevar a cabo una investigación.

7. Cuando el Estado del pabellón autorice al Estado que realiza la inspección a investigar una presunta infracción, el Estado que realiza la inspección comunicará sin demora al Estado del pabellón los resultados de esa investigación. El Estado del pabellón, si hubiese pruebas que lo justificaran, cumplirá su obligación de adoptar medidas de ejecución con respecto al buque. Alternativamente, el Estado del pabellón podrá autorizar al Estado que realiza la inspección a tomar las medidas de ejecución que el Estado del pabellón pueda especificar con respecto al buque, de conformidad con los derechos y obligaciones del Estado del pabellón en virtud del presente Acuerdo.

8. Cuando, después de subir a bordo y realizar la inspección, haya motivos claros para creer que un buque ha cometido una infracción grave, y el Estado del pabellón no ha enviado su respuesta ni ha adoptado medidas como se requiere en virtud de los párrafos 6 ó 7, los inspectores podrán permanecer a bordo y reunir pruebas, y podrán exigir al capitán que ayude a proseguir la investigación, incluso, cuando proceda, dirigiendo al buque sin demora al puerto más cercano que corresponda, o a cualquier otro puerto que pueda especificarse en procedimientos establecidos de conformidad con el párrafo 2. El Estado que realiza la inspección informará inmediatamente al Estado del pabellón del nombre del puerto al que se dirigirá el buque. El Estado que realiza la inspección y el Estado del pabellón y, cuando proceda, el Estado del puerto tomarán todas las medidas necesarias para garantizar el bienestar de la tripulación del buque, independientemente de su nacionalidad.

9. El Estado que realiza la inspección comunicará al Estado del pabellón y a la organización pertinente o a los participantes en el arreglo pertinente acerca de los resultados de toda investigación ulterior.

10. El Estado que realiza la inspección requerirá a sus inspectores que observen los reglamentos, procedimientos y prácticas internacionales generalmente aceptados relativos a la seguridad del buque y de la tripulación, que traten de perturbar lo menos posible las operaciones de pesca y, en la medida de lo factible, que eviten las actividades que afectarían de manera adversa a la calidad de la captura que se encuentre a bordo. Los Estados que realizan la inspección velarán por que la visita e inspección no se lleven a

cabo de una manera que pudiere constituir un hostigamiento para cualquier buque pesquero.

11. A los efectos del presente artículo, por infracción grave se entiende:

a) Pescar sin licencia, autorización o permiso válido expedido por el Estado del pabellón de acuerdo con el inciso a) del párrafo 3 del artículo 18;

b) La falta de mantenimiento de registros precisos de datos sobre las capturas y actividades relacionadas, según lo exigido por la organización o el arreglo subregional o regional de ordenación pesquera pertinente, o proporcionar información considerablemente inexacta sobre la captura, en contravención de los requisitos sobre declaración de la captura vigentes en dicha organización o arreglo;

c) Pescar en un área cerrada, pescar durante el cierre de la temporada de pesca o pescar sin cuota o después de alcanzar la cuota establecida por la organización o arreglo subregional o regional de ordenación pesquera pertinente;

d) La pesca dirigida a una población sujeta a moratoria o cuya pesca ha sido prohibida;

e) Utilizar aparejos de pesca prohibidos;

f) Falsificar u ocultar las marcas, la identidad o el registro de un buque pesquero;

g) Ocultar, manipular o destruir pruebas relacionadas con una investigación;

h) Cometer violaciones múltiples que, en su conjunto, constituyen una inobservancia grave de las medidas de conservación y de ordenación; o

i) Cualquier otra violación que pueda especificarse en procedimientos establecidos por la organización o el arreglo subregional o regional de ordenación pesquera pertinente.

12. No obstante las demás disposiciones del presente artículo, el Estado del pabellón podrá, en cualquier momento, tomar medidas para cumplir sus obligaciones en virtud del artículo 19 con respecto a una presunta infracción. Cuando el buque esté bajo la dirección del Estado que realiza la inspección, este Estado, a petición del Estado del pabellón, entregará el buque al Estado del pabellón junto con toda la información de que disponga sobre la marcha y los resultados de su investigación.

13. El presente artículo se entenderá sin perjuicio del derecho del Estado del pabellón a adoptar cualquier medida, incluida la de incoar un procedimiento para imponer sanciones, con arreglo a su legislación.

14. Este artículo se aplicará mutatis mutandis a la visita e inspección por un Estado Parte que es miembro de una organización o participante en un arreglo subregional o regional de ordenación pesquera y que tenga motivos claros para creer que un buque pesquero que enarbola el pabellón de otro Estado Parte ha

realizado alguna actividad contraria a las medidas de conservación y de ordenación pertinentes a que se hace referencia en el párrafo 1 en la zona de alta mar abarcada por dicha organización o arreglo, y dicho buque ha penetrado subsiguientemente, durante el mismo viaje de pesca, en un área que se encuentra bajo la jurisdicción nacional del Estado que realiza la inspección.

15. Cuando una organización o arreglo subregional o regional de ordenación pesquera haya establecido un mecanismo alternativo que cumple efectivamente la obligación, que en virtud del presente Acuerdo incumbe a sus miembros o participantes, de asegurar el cumplimiento de las medidas de conservación y de ordenación establecidas por la organización o el arreglo, los miembros de dicha organización o los participantes en dicho arreglo podrán convenir en limitar la aplicación del párrafo 1 entre ellos con respecto a las medidas de conservación y ordenación que hayan sido establecidas en la zona pertinente de la alta mar.

16. Las medidas adoptadas por Estados, que no sean el Estado del pabellón, respecto de buques que hayan incurrido en actividades contrarias a las medidas subregionales o regionales de conservación y de ordenación serán proporcionales a la gravedad de la infracción.

17. Cuando existan motivos fundados para sospechar que un buque pesquero que se encuentre en alta mar carece de nacionalidad, un Estado podrá subir a bordo e inspeccionar el buque. Cuando haya pruebas que así lo justifiquen, el Estado podrá tomar las medidas que sean apropiadas de conformidad con el derecho internacional.

18. Los Estados serán responsables por los daños o perjuicios que les sean imputables como consecuencia de las medidas adoptadas de conformidad con el presente artículo cuando dichas medidas sean ilícitas o, a la luz de la información disponible, excedan las medidas razonablemente necesarias para aplicar las disposiciones del presente artículo.

Artículo 22

Procedimientos básicos para la visita y la inspección con arreglo al artículo 21

1. El Estado que realiza la inspección velará por que sus inspectores debidamente autorizados:

a) Presenten sus credenciales al capitán del buque, y muestren el texto de las medidas o leyes y reglamentos de conservación y ordenación pertinentes que estén en vigor en la zona de la alta mar de que se trate, de conformidad con dichas medidas;

b) Notifiquen al Estado del pabellón en el momento de la visita e inspección;

c) No pongan obstáculos a que el capitán se comunique con las autoridades del Estado del pabellón durante la visita e inspección;

d) Proporcionen una copia del informe de la visita y la inspección al capitán y a las autoridades del Estado del pabellón, incluida cualquier objeción o declaración que el capitán desee hacer constar en el informe;

e) Abandonen prontamente el buque tras completar la inspección, si no hallan pruebas de infracción grave; y

f) Eviten el uso de la fuerza, salvo cuando y en la medida en que ello sea necesario para garantizar la seguridad de los inspectores y cuando se obstaculiza a los inspectores en el cumplimiento de sus funciones. El grado de fuerza empleado no excederá el que razonablemente exijan las circunstancias.

2. Los inspectores debidamente autorizados del Estado que realiza la inspección tendrán autoridad para inspeccionar el buque, su licencia, aparejos, equipo, registros, instalaciones, pescado y productos derivados y cualquier otro documento que sea necesario para verificar el cumplimiento de las medidas de conservación y de ordenación pertinentes.

3. El Estado del pabellón velará por que los capitanes de los buques:

a) Acepten y faciliten, de manera pronta y segura, el acceso a bordo de los inspectores;

b) Cooperen y presten su asistencia en la inspección del buque que se lleve a cabo con arreglo a estos procedimientos;

c) No interpongan obstáculos ni traten de intimidar a los inspectores, y no interfieran en el cumplimiento de sus deberes;

d) Permitan a los inspectores comunicarse con las autoridades del Estado del pabellón y del Estado que realiza la inspección durante la visita y la inspección;

e) Proporcionen facilidades razonables a los inspectores, inclusive, cuando sea apropiado, alimentos y alojamiento; y

f) Faciliten el desembarco de los inspectores en condiciones seguras.

4. En caso de que el capitán de un buque se niegue a aceptar la visita e inspección previstas en el presente artículo y en el artículo 21, el Estado del pabellón, excepto en las circunstancias en que, de conformidad con los reglamentos, procedimientos y prácticas internacionales generalmente aceptados relativos a la seguridad en la mar sea necesario demorar la visita e inspección, impartirá instrucciones al capitán del buque para que se someta inmediatamente a la visita e inspección y, si el capitán no cumple dichas instrucciones, suspenderá la autorización de pesca del buque y ordenará al buque que regrese inmediatamente al puerto. El Estado del pabellón comunicará al Estado que realiza la inspección las medidas que ha adoptado cuando se den las circunstancias a que se hace referencia en el presente párrafo.

Artículo 23

Adopción de medidas por el Estado del puerto

1. El Estado del puerto tendrá el derecho y el deber de adoptar medidas, con arreglo al derecho internacional, para fomentar la eficacia de las medidas subregionales, regionales y mundiales de conservación y ordenación. Al adoptar tales medidas, el Estado del puerto no discriminará, ni en la forma ni en la práctica, contra los buques de ningún Estado.

2. El Estado del puerto podrá, entre otras cosas, inspeccionar los documentos, los aparejos de pesca y la captura de los buques pesqueros que se encuentren voluntariamente en sus puertos y en sus terminales frente a la costa.

3. Los Estados podrán adoptar reglamentos que faculten a las autoridades nacionales competentes a prohibir desembarcos y transbordos cuando se hubiera demostrado que la captura se ha obtenido de una manera que menoscaba la eficacia de las medidas subregionales, regionales o mundiales de conservación y ordenación en alta mar.

4. Nada de lo dispuesto en el presente artículo se entenderá en perjuicio de la soberanía que ejercen los Estados sobre los puertos situados en su territorio con arreglo al derecho internacional.

PARTE VII

NECESIDADES DE LOS ESTADOS EN DESARROLLO

Artículo 24

Reconocimiento de las necesidades especiales de los Estados en desarrollo

1. Los Estados reconocerán plenamente las necesidades especiales de los Estados en desarrollo en relación con la conservación y ordenación de poblaciones de peces transzonales y poblaciones de peces altamente migratorios y el desarrollo de pesquerías para tales especies. Con este fin, los Estados proporcionarán asistencia a los Estados en desarrollo, directamente o por conducto del Programa de las Naciones Unidas para el Desarrollo, la Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación y otros organismos especializados, el Fondo para el Medio Ambiente Mundial, la Comisión sobre el Desarrollo Sostenible y otras organizaciones y órganos internacionales y regionales competentes.

2. Los Estados, al dar cumplimiento a su obligación de cooperar para el establecimiento de medidas de conservación y ordenación de las poblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios, tendrán en cuenta las necesidades especiales de los Estados en desarrollo, en particular:

a) La vulnerabilidad de los Estados en desarrollo que dependen de la explotación de los recursos marinos vivos, inclusive para satisfacer las necesidades nutricionales de toda su población o parte de ella;

b) La necesidad de evitar efectos perjudiciales y asegurar el acceso a esos recursos a los pescadores que se dedican a la pesca de subsistencia, la pesca en pequeña escala y la pesca artesanal, así como a las mujeres pescadoras y a las poblaciones autóctonas de los Estados en desarrollo, especialmente en los pequeños Estados insulares en desarrollo; y

c) La necesidad de asegurarse de que tales medidas no transfieren, directa o indirectamente, una parte desproporcionada del esfuerzo de conservación a los Estados en desarrollo.

Artículo 25

Formas de cooperación con los Estados en desarrollo

1. Los Estados, directamente o por conducto de las organizaciones subregionales, regionales o mundiales, cooperarán a fin de:

a) Aumentar la capacidad de los Estados en desarrollo, especialmente la de los Estados menos adelantados y la de los pequeños Estados insulares en desarrollo, para conservar y ordenar las poblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios y desarrollar sus propias pesquerías nacionales respecto de tales poblaciones;

b) Prestar asistencia a los Estados en desarrollo, especialmente a los menos adelantados y a los pequeños Estados insulares en desarrollo, con objeto de que puedan participar en la pesca de dichas poblaciones en alta mar, lo que incluye facilitarles el acceso a tales pesquerías, con sujeción a los artículos 5 y 11; y

c) Facilitar la participación de los Estados en desarrollo en organizaciones y arreglos subregionales y regionales de ordenación pesquera.

2. La cooperación con los Estados en desarrollo a los efectos indicados en el presente artículo incluirá asistencia financiera, asistencia para el desarrollo de los recursos humanos, asistencia técnica, transferencia de tecnología, incluida la creación de empresas mixtas, y servicios de asesoramiento y consulta.

3. En particular, esta asistencia se centrará específicamente en las actividades siguientes:

a) La mejora de la conservación y ordenación de las poblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios mediante la obtención, la difusión, la verificación, el intercambio y el análisis de datos sobre pesquerías y demás información conexa;

b) La evaluación e investigación científica de las poblaciones; y

c) El seguimiento, el control, la vigilancia, el cumplimiento y la ejecución, inclusive la formación y el aumento de la capacidad a nivel local, la elaboración y la financiación de programas nacionales y regionales de observadores y el acceso a tecnologías y equipos.

Artículo 26

Asistencia especial para la aplicación del presente Acuerdo

1. Los Estados cooperarán en la creación de fondos especiales con objeto de asistir a los Estados en desarrollo en la aplicación del presente Acuerdo, lo que incluirá asistencia a estos Estados para sufragar los gastos derivados de su participación en los procedimientos de solución de controversias.

2. Los Estados y las organizaciones internacionales deberían prestar asistencia a los Estados en desarrollo en el establecimiento de nuevas organizaciones o arreglos subregionales o regionales de ordenación pesquera, así como en el fortalecimiento de las organizaciones o arreglos ya existentes, a fines de la conservación y ordenación de las poblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios.

PARTE VIII

SOLUCIÓN PACÍFICA DE CONTROVERSIAS

Artículo 27

Obligación de solucionar las controversias por medios pacíficos

Los Estados tienen la obligación de solucionar sus controversias mediante la negociación, la investigación, la mediación, la conciliación, el arbitraje, el arreglo judicial, el recurso a organismos o acuerdos regionales u otros medios pacíficos de su elección.

Artículo 28

Prevención de controversias

Los Estados cooperarán a fin de prevenir controversias. Con tal fin, convendrán en procedimientos eficientes y rápidos de toma de decisiones en el seno de las organizaciones y los arreglos subregionales y regionales de ordenación pesquera y fortalecerán, en caso necesario, los procedimientos de toma de decisiones existentes.

Artículo 29

Controversias de índole técnica

Cuando una controversia se refiera a una cuestión de índole técnica, los Estados interesados podrán remitirla a un grupo especial de expertos establecido por dichos Estados. El grupo consultará con los Estados interesados y procurará resolver la controversia sin demora, sin recurrir a procedimientos obligatorios de solución de controversias.

Artículo 30

Procedimientos de solución de controversias

1. Las disposiciones relativas a la solución de controversias estipuladas en la Parte XV de la Convención se aplicarán mutatis mutandis a toda controversia entre los Estados Partes en el presente Acuerdo respecto de la interpretación o la aplicación del presente Acuerdo, independientemente de que sean o no Partes en la Convención.

2. Las disposiciones relativas a la solución de controversias estipuladas en la Parte XV de la Convención se aplicarán también mutatis mutandis a toda controversia entre los Estados Partes en el presente Acuerdo relativa a la interpretación o aplicación de un acuerdo subregional, regional o mundial de ordenación pesquera sobre poblaciones de peces transzonales o poblaciones de peces altamente migratorios en que participen, incluidas las controversias relativas a la conservación y ordenación de esas poblaciones, independientemente de que dichos Estados sean o no Partes en la Convención.

3. Todo procedimiento aceptado por un Estado Parte en el presente Acuerdo y en la Convención conforme al artículo 287 de la Convención se aplicará también a la solución de controversias con arreglo a esta Parte, a no ser que ese Estado Parte, al firmar o ratificar el presente Acuerdo o al adherirse a él, o en cualquier momento ulterior, haya aceptado otro procedimiento de conformidad con el artículo 287 para la solución de controversias con arreglo a esta Parte.

4. Un Estado Parte en el presente Acuerdo que no sea Parte en la Convención, al firmar o ratificar el presente Acuerdo o al adherirse a él, o en cualquier momento ulterior, podrá elegir libremente, mediante una declaración escrita, uno o varios de los medios estipulados en el párrafo 1 del artículo 287 de la Convención para la solución de controversias con arreglo a esta Parte. El artículo 287 se aplicará a dicha declaración, al igual que a cualquier controversia en la que dicho Estado sea Parte y no esté cubierta por una declaración en vigor. A los efectos de la conciliación y el arbitraje, de conformidad con los Anexos V, VII y VIII de la Convención, dicho Estado tendrá derecho a designar árbitros y expertos para incluir en las listas a que hace referencia el artículo 2 del Anexo V, el artículo 2 del Anexo VII y el artículo 2 del Anexo VIII para la solución de controversias con arreglo a esta Parte.

5. Cualquier corte o tribunal al cual se hubiere sometido una controversia con arreglo a esta Parte aplicará las disposiciones pertinentes de la Convención, del presente Acuerdo y de todo acuerdo subregional, regional o mundial de ordenación pesquera que sea pertinente, así como también los estándares generalmente aceptados para la conservación y ordenación de los recursos marinos vivos y demás normas del derecho internacional que no sean incompatibles con la Convención, con miras a velar por la conservación de las poblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios de que se trate.

Artículo 31

Medidas provisionales

1. A la espera de que se solucione una controversia de conformidad con esta Parte, las Partes en la controversia harán todo lo posible por concertar arreglos provisionales de orden práctico.

2. Sin perjuicio del artículo 290 de la Convención, la corte o el tribunal a que se haya sometido la controversia con arreglo a esta Parte podrá decretar las medidas provisionales que considere adecuadas, en vista de las circunstancias, para preservar los respectivos derechos de las Partes en la controversia o para prevenir cualquier daño a la población de que se trate, así como en las circunstancias a que se hace referencia en el párrafo 5 del artículo 7 y el párrafo 2 del artículo 16.

3. Un Estado Parte en el presente Acuerdo que no sea Parte en la Convención podrá declarar que, no obstante el párrafo 5 del artículo 290 de la Convención, el Tribunal Internacional del Derecho del Mar no podrá decretar, modificar o revocar medidas provisionales sin el consentimiento de dicho Estado.

Artículo 32

Limitaciones a la aplicabilidad de los procedimientos de solución de controversias

El párrafo 3 del artículo 297 de la Convención será también aplicable al presente Acuerdo.

PARTE IX

ESTADOS NO PARTES EN EL PRESENTE ACUERDO

Artículo 33

Estados no partes en el presente Acuerdo

1. Los Estados Partes alentarán a los demás Estados que no lo sean a que se hagan Partes en el presente Acuerdo y a que aprueben leyes y reglamentos compatibles con sus disposiciones.

2. Los Estados Partes tomarán, de conformidad con el presente Acuerdo y el derecho internacional, medidas para disuadir a los buques que enarbolan el pabellón de Estados no partes de realizar actividades que menoscaben la aplicación eficaz del presente Acuerdo.

PARTE X

BUENA FE Y ABUSO DE DERECHO

Artículo 34

Buena fe y abuso de derecho

Los Estados Partes cumplirán de buena fe las obligaciones contraídas de conformidad con el presente Acuerdo y ejercerán los derechos reconocidos en él de manera que no constituya un abuso de derecho.

PARTE XI

RESPONSABILIDAD

Artículo 35

Responsabilidad

Los Estados Partes serán responsables de conformidad con el derecho internacional por los daños y perjuicios que les sean imputables en relación con el presente Acuerdo.

PARTE XII

CONFERENCIA DE REVISIÓN

Artículo 36

Conferencia de revisión

1. Cuatro años después de la fecha de entrada en vigor del presente Acuerdo, el Secretario General de las Naciones Unidas convocará una conferencia con miras a evaluar la eficacia del presente Acuerdo a los efectos de asegurar la conservación y ordenación de las poblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios. El Secretario General invitará a participar en la conferencia a todos los Estados Partes y a los demás Estados y entidades que tengan derecho a ser Partes en el presente Acuerdo, así como a las organizaciones intergubernamentales y las organizaciones no gubernamentales que tengan derecho a participar en calidad de observadores.

2. La conferencia examinará y evaluará la idoneidad de las disposiciones del presente Acuerdo y, en caso necesario, propondrá medidas para reforzar el contenido y los métodos de puesta en práctica de dichas disposiciones con el fin de encarar mejor los problemas persistentes en la conservación y la ordenación de las poblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios.

PARTE XIII

DISPOSICIONES FINALES

Artículo 37

Firma

El presente Acuerdo estará abierto a la firma de los Estados y las entidades mencionadas en el inciso b) del párrafo 2 del artículo 1 y permanecerá abierto a la firma en la Sede de las Naciones Unidas durante un período de doce meses a partir del cuatro de diciembre de 1995.

Artículo 38

Ratificación

El presente Acuerdo está sujeto a la ratificación de los Estados y demás entidades mencionadas en el inciso b) del párrafo 2 del artículo 1. Los instrumentos de ratificación se depositarán en poder del Secretario General de las Naciones Unidas.

Artículo 39

Adhesión

El presente Acuerdo estará abierto a la adhesión de los Estados y demás entidades mencionadas en el inciso b) del párrafo 2 del artículo 1. Los instrumentos de adhesión se depositarán en poder del Secretario General de las Naciones Unidas.

Artículo 40

Entrada en vigor

1. El presente Acuerdo entrará en vigor 30 días después de la fecha en que se haya depositado el trigésimo instrumento de ratificación o de adhesión.

2. Respecto de cada Estado o entidad que ratifique este Acuerdo o se adhiera a él después de haberse depositado el trigésimo instrumento de ratificación o de adhesión, el presente Acuerdo entrará en vigor al trigésimo día siguiente a la fecha en que se haya depositado su instrumento de ratificación o de adhesión.

Artículo 41

Aplicación provisional

1. El presente Acuerdo será aplicado provisionalmente por los Estados y las entidades que notifiquen por escrito al depositario su consentimiento en aplicar

provisionalmente el presente Acuerdo. Dicha aplicación provisional entrará en vigor a partir de la fecha de recibo de la notificación.

2. La aplicación provisional por un Estado terminará en la fecha en que entre en vigor el presente Acuerdo para ese Estado o en el momento en que dicho Estado notifique por escrito al depositario su intención de terminar la aplicación provisional.

Artículo 42

Reservas y excepciones

No se podrán formular reservas ni excepciones al presente Acuerdo.

Artículo 43

Declaraciones y comunicaciones

El artículo 42 no impedirá que un Estado, al firmar o ratificar el presente Acuerdo o adherirse a él, haga declaraciones o manifestaciones, cualquiera que sea su enunciado o denominación, particularmente con miras a armonizar su derecho interno con las disposiciones del presente Acuerdo, siempre que tales declaraciones o manifestaciones no tengan por objeto excluir o modificar los efectos jurídicos de las disposiciones del presente Acuerdo en su aplicación a ese Estado.

Artículo 44

Relación con otros acuerdos

1. El presente Acuerdo no modificará los derechos ni las obligaciones de los Estados Partes dimanantes de otros acuerdos compatibles con él y que no afecten al disfrute de los derechos ni al cumplimiento de las obligaciones que a los demás Estados Partes correspondan en virtud del presente Acuerdo.

2. Dos o más Estados Partes podrán celebrar acuerdos, aplicables únicamente en sus relaciones mutuas, por los que se modifiquen disposiciones del presente Acuerdo o se suspenda su aplicación, siempre que tales acuerdos no se refieran a ninguna disposición cuya modificación sea incompatible con la consecución efectiva de su objeto y de su fin, y siempre que tales acuerdos no afecten a la aplicación de los principios básicos enunciados en el presente Acuerdo y que las disposiciones de tales acuerdos no afecten al disfrute de los derechos ni al cumplimiento de las obligaciones que a los demás Estados Partes correspondan en virtud del presente Acuerdo.

3. Los Estados Partes que se propongan concertar un acuerdo de los mencionados en el párrafo 2 notificarán a los demás Estados Partes, por conducto del depositario del presente Acuerdo, su intención de concertar el acuerdo y la modificación o suspensión que éste estipula.

Artículo 45

Enmienda

1. Un Estado Parte podrá, mediante comunicación escrita dirigida al Secretario General de las Naciones Unidas, proponer enmiendas al presente Acuerdo y solicitar la convocación de una conferencia para examinar esa propuesta de enmienda. El Secretario General distribuirá dicha comunicación a todos los Estados Partes. Si, transcurridos seis meses desde la fecha de la distribución de la comunicación, la mitad de los Estados Partes al menos hubiere respondido favorablemente a la solicitud, el Secretario General convocará la conferencia.

2. El procedimiento de toma de decisiones de la conferencia que haya de examinar la propuesta de enmienda, convocada con arreglo al párrafo 1, será el mismo que el de la Conferencia de las Naciones Unidas sobre las poblaciones de peces cuyos territorios se encuentran dentro y fuera de las zonas económicas exclusivas (poblaciones de peces transzonales) y las poblaciones de peces altamente migratorios, a menos que la conferencia decida otra cosa. La conferencia hará todo lo posible por llegar a un acuerdo sobre las enmiendas mediante consenso y no las someterá a votación hasta que se hayan agotado todos los esfuerzos por lograr un consenso.

3. Las enmiendas al presente Acuerdo, una vez aprobadas, estarán abiertas a la firma de los Estados Partes durante los doce meses siguientes a la fecha de su aprobación en la Sede de las Naciones Unidas en Nueva York, a menos que en la propia enmienda se disponga otra cosa.

4. Los artículos 38, 39, 47 y 50 serán aplicables a todas las enmiendas al presente Acuerdo.

5. Las enmiendas al presente Acuerdo entrarán en vigor respecto de los Estados Partes que las ratifiquen o se adhieran a ellas el trigésimo día siguiente a la fecha en que dos tercios de los Estados Partes hayan depositado sus instrumentos de ratificación o de adhesión. De allí en adelante, respecto de cada Estado Parte que ratifique una enmienda o se adhiera a ella después de haber sido depositado el número requerido de tales instrumentos, esta enmienda entrará en vigor el trigésimo día siguiente a la fecha en que se haya depositado su instrumento de ratificación o de adhesión.

6. Toda enmienda podrá prever para su entrada en vigor un número de ratificaciones o de adhesiones mayor o menor que el requerido por este artículo.

7. Todo Estado que llegue a ser Parte en este Acuerdo después de la entrada en vigor de enmiendas conforme al párrafo 5, si ese Estado no manifiesta otra cosa:

a) Será considerado Parte en el presente Acuerdo así enmendado; y

b) Será considerado Parte en el Acuerdo no enmendado en relación con cualquier Estado que no esté obligado por la enmienda.

Artículo 46

Denuncia

1. Todo Estado Parte podrá denunciar este Acuerdo mediante notificación escrita dirigida al Secretario General, indicando las razones en que funde la denuncia. La omisión de esas razones no afectará a la validez de la denuncia. La denuncia surtirá efecto un año después de la fecha en que haya sido recibida la notificación, a menos que en ésta se señale una fecha ulterior.

2. La denuncia no afectará en nada al deber del Estado Parte de cumplir toda obligación enunciada en el presente Acuerdo a la que esté sometido en virtud del derecho internacional independientemente del Acuerdo.

Artículo 47

Participación de organizaciones internacionales

1. En los casos en que una organización internacional a que se hace referencia en el artículo 1 del Anexo IX de la Convención no tenga competencia sobre todas las materias regidas por el presente Acuerdo, el Anexo IX de la Convención se aplicará mutatis mutandis a la participación de esa organización internacional en el presente Acuerdo, salvo que no se aplicarán las disposiciones siguientes de ese Anexo:

a) Artículo 2, primera oración; y

b) Artículo 3, párrafo 1.

2. En los casos en que dicha organización internacional a que se hace referencia en el artículo 1 del Anexo IX de la Convención tenga competencia sobre todas las materias regidas por el presente Acuerdo, las siguientes disposiciones se aplicarán a la participación de dicha organización internacional en el presente Acuerdo:

a) En el momento de la firma o de la adhesión, dicha organización internacional hará una declaración en la que manifieste:

i) Que es competente en todas las materias regidas por el presente Acuerdo;

ii) Que, por esta razón, sus Estados miembros no se convertirán en Estados Partes, salvo en relación con sus territorios respecto de los cuales la organización internacional no tiene responsabilidad; y

iii) Que acepta los derechos y obligaciones de los Estados en virtud del presente Acuerdo;

b) La participación de dicha organización internacional en ningún caso conferirá derecho alguno en virtud del presente Acuerdo a los Estados miembros de la organización internacional;

c) En caso de conflicto entre las obligaciones de una organización internacional con arreglo al presente Acuerdo y las derivadas de su instrumento constitutivo o de cualesquiera actos relacionados con él, prevalecerán las obligaciones previstas en el presente Acuerdo.

Artículo 48

Anexos

1. Los Anexos son parte integrante del presente Acuerdo y, salvo que se disponga expresamente otra cosa, toda referencia al Acuerdo o a alguna de sus partes constituye asimismo una referencia a los Anexos correspondientes.

2. Los Estados Partes podrán revisar los Anexos periódicamente. Las revisiones obedecerán a consideraciones científicas y técnicas. No obstante lo dispuesto en el artículo 45, la revisión de un Anexo que sea aprobada por consenso en una reunión de los Estados Partes será incorporada al presente Acuerdo y entrará en vigor en la fecha en que sea aprobada o en la fecha que se especifique en la revisión. En caso de que la revisión de un Anexo no sea aprobada por consenso en dicha reunión, serán aplicables los procedimientos de enmienda enunciados en el artículo 45.

Artículo 49

Depositario

El Secretario General de las Naciones Unidas será el depositario del presente Acuerdo y de las enmiendas o revisiones que en él se introduzcan.

Artículo 50

Textos auténticos

Los textos en árabe, chino, español, francés, inglés y ruso del presente Acuerdo son igualmente auténticos.

EN TESTIMONIO DE LO CUAL los plenipotenciarios infrascritos, debidamente autorizados para ello, han firmado el presente Acuerdo.

ABIERTO A LA FIRMA en Nueva York, el cuatro de diciembre de mil novecientos noventa y cinco, en un solo original en los idiomas árabe, chino, español, francés, inglés y ruso.

ANEXO I

NORMAS UNIFORMES PARA OBTENER Y COMPARTIR DATOS

Artículo 1

Principios generales

1. La obtención, la compilación y el análisis oportunos de los datos revisten importancia fundamental para la conservación y ordenación efectivas de las poblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios. Con este fin, los datos de la pesca de estas poblaciones de peces en alta mar y en las zonas que se encuentran bajo jurisdicción nacional deberían reunirse y compilarse de tal forma que permitan un análisis estadísticamente significativo para la conservación y ordenación de los recursos pesqueros. Estos datos deben incluir estadísticas sobre las capturas y esfuerzos de pesca y demás información relacionada con la pesca, como la relativa a los buques y otros datos para uniformar el esfuerzo de pesca. Los datos que se reúnan deberían incluir también información sobre especies capturadas accidentalmente y especies asociadas o dependientes. Todos los datos deberían verificarse para garantizar su exactitud y se debería preservar el carácter confidencial de los datos no agregados. La comunicación de dichos datos estará sujeta a los términos en que se hayan facilitado.

2. Se prestará asistencia a los Estados en desarrollo, incluida asistencia para la capacitación y asistencia financiera y técnica, a fin de aumentar su capacidad en materia de conservación y ordenación de los recursos marinos vivos. La asistencia debería centrarse en reforzar su capacidad para llevar a cabo la obtención y verificación de datos, programas de observación, análisis de datos y proyectos de investigación para la evaluación de las poblaciones de peces. Debería promoverse la máxima participación posible de científicos y expertos en ordenación de los Estados en desarrollo en las tareas de conservación y ordenación de las poblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios.

Artículo 2

Principios relativos a la obtención, la compilación y el intercambio de datos

Al definir los parámetros para la obtención, la compilación y el intercambio de datos relativos a las poblaciones de peces transzonales y poblaciones de peces altamente migratorios, habría que tener en cuenta los siguientes principios generales:

a) Los Estados deberían cerciorarse de que se reúnan datos de los buques que enarbolen su pabellón sobre las faenas pesqueras de acuerdo con las características operacionales de cada método de pesca (por ejemplo, red de arrastre para pesca con palangres, pesca por cardúmenes en el caso de líneas de caña y redes de cerco de jareta, o pesca por día en el caso de la pesca a la cacea), y con un grado de detalle suficiente para facilitar una evaluación efectiva de las poblaciones de peces;

b) Los Estados deberían asegurarse de que los datos sobre pesquerías se verifiquen mediante un sistema adecuado;

c) Los Estados deberían compilar datos relacionados con la pesca y otros datos científicos de apoyo y proporcionarlos oportunamente y con arreglo a un formato convenido a las organizaciones o arreglos de pesca subregionales o regionales competentes, si los hubiere. De no ser así, los Estados deberían cooperar para intercambiar los datos directamente o mediante cualquier otro mecanismo de cooperación que puedan acordar entre ellos;

d) Los Estados deberían convenir, en el marco de las organizaciones o arreglos subregionales o regionales de ordenación pesquera, las especificaciones de los datos y el formato en que han de facilitarse, de conformidad con el presente Anexo y teniendo en cuenta la naturaleza y la explotación de las poblaciones de peces en la región. Dichas organizaciones o arreglos deberían solicitar a los no miembros o no participantes que faciliten datos sobre las faenas pertinentes realizadas por los buques que enarbolen su pabellón;

e) Dichas organizaciones o arreglos compilarán los datos y los difundirán de modo oportuno y en un formato convenido a todos los Estados interesados con arreglo a las condiciones estipuladas por la organización o el arreglo; y

f) Los científicos del Estado del pabellón y de la organización o el arreglo subregional o regional de ordenación pesquera competente deberían analizar esos datos en forma separada o conjunta, según proceda.

Artículo 3

Datos básicos de pesca

1. Los Estados reunirán y pondrán a disposición de la organización o el arreglo subregional o regional de ordenación pesquera que corresponda los siguientes tipos de datos, con un grado de detalle suficiente para facilitar una evaluación efectiva de las poblaciones de conformidad con procedimientos convenidos:

a) Series cronológicas de las estadísticas de captura y esfuerzo de pesca, por pesquería y flota;

b) Captura total expresada en número o peso nominal, o ambos, desglosada por especies (tanto objeto de la pesca como capturadas accidentalmente), por pesquería. [El peso nominal lo define la Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación como el peso vivo equivalente de los desembarcos];

c) Estadísticas de capturas desechadas, con inclusión de estimaciones cuando sea necesario, consignadas en número o peso nominal por especies, por pesquería;

d) Estadísticas del esfuerzo que correspondan a cada método de pesca; y

e) Lugar, fecha y hora de la pesca y demás estadísticas sobre las faenas de pesca pertinentes.

2. Los Estados deben también, en caso necesario, obtener y suministrar a las organizaciones o los arreglos subregionales o regionales de organización pesquera, a fin de apoyar la evaluación de las poblaciones, datos científicos, en particular:

a) La composición de la captura por talla, peso y sexo;

b) Otros aspectos biológicos que permitan evaluar las poblaciones, como la edad, el crecimiento, la renovación, la distribución y la identidad de las poblaciones; y

c) Otros resultados de investigación pertinentes, incluidos estudios de abundancia, estudios de biomasa, prospecciones hidroacústicas, investigación sobre factores ambientales que afecten a la abundancia de las poblaciones y datos oceanográficos y ecológicos.

Artículo 4

Datos e información sobre buques

1. Los Estados deberían reunir los siguientes tipos de datos relacionados con los buques a fin de normalizar la composición de las flotas y la capacidad de pesca de los buques y para convertir los resultados obtenidos por medidas diferentes en el análisis de las capturas y del esfuerzo de pesca:

a) Identificación, pabellón y puerto de registro del buque;

b) Tipo de buque;

c) Especificaciones del buque (por ejemplo, material de construcción, fecha de construcción, eslora de registro, tonelaje bruto de registro, potencia del motor principal, capacidad de carga y métodos de almacenamiento de la captura); y

d) Descripción de los aparejos de pesca (por ejemplo, tipos, especificaciones y cantidad).

2. El Estado del pabellón reunirá la información siguiente:

a) Instrumentos de navegación y para la fijación de la posición;

b) Equipo de comunicación y señal internacional de llamada por radio; y

c) Número de tripulantes.

Artículo 5

Notificación de datos

El Estado se cerciorará de que los buques que enarbolen su pabellón envíen a sus servicios nacionales de pesca o, cuando se convenga en ello, a la organización o el arreglo subregional o regional de ordenación pesquera que corresponda datos de los cuadernos de bitácora sobre la captura y el esfuerzo de pesca, con inclusión de datos sobre las faenas en alta mar, con la periodicidad suficiente para atender las necesidades nacionales y cumplir las obligaciones regionales e internacionales. Cuando sea necesario, los datos serán transmitidos por radio, télex, facsímile, satélite u otros medios.

Artículo 6

Verificación de los datos

Los Estados o, en caso necesario, las organizaciones o arreglos subregionales o regionales de ordenación de la pesca deberían establecer mecanismos de verificación de los datos de pesca, como los siguientes:

a) Verificación de posición mediante sistemas de seguimiento de buques;

b) Programas de observación científica para controlar la captura, el esfuerzo de pesca, la composición de la captura (objeto de la pesca y accidental) y otros detalles de las faenas;

c) Informes de ruta, de desembarco y de transbordo; y

d) Muestreo en puerto.

Artículo 7

Intercambio de datos

1. Los datos reunidos por el Estado del pabellón deben ser compartidos con otros Estados del pabellón y con los Estados ribereños que corresponda por conducto de las organizaciones o arreglos subregionales o regionales de ordenación pesquera competentes. Estas organizaciones o arreglos compilarán datos y los pondrán oportunamente a disposición de todos los Estados interesados con arreglo a un formato convenido y en las condiciones que establezca la organización o el arreglo, manteniendo al mismo tiempo el carácter confidencial de los datos no agregados; en la medida de lo posible, deberían establecer sistemas de bases de datos que facilitaran un acceso eficiente a los datos.

2. En el plano mundial, la reunión y la difusión de datos deberían efectuarse por conducto de la Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación; cuando no existiese una organización o arreglo subregional o regional de ordenación pesquera dicha organización podría hacer lo propio en ese plano previo acuerdo con los Estados interesados.

ANEXO II

DIRECTRICES PARA APLICAR NIVELES DE REFERENCIA QUE DEBEN RESPETARSE A TÍTULO DE PREVENCIÓN EN LA CONSERVACIÓN Y LA ORDENACIÓN DE LAS POBLACIONES DE PECES TRANSZONALES Y LAS POBLACIONES DE PECES ALTAMENTE MIGRATORIOS

1. El nivel de referencia es un valor estimado obtenido mediante un procedimiento científico convenido que corresponde a la situación del recurso y de la pesquería y que puede utilizarse como orientación para la ordenación de las pesquerías.

2. Deberían utilizarse dos tipos de niveles de referencia: de conservación o límite y de ordenación u objetivo. Los niveles de referencia de límite establecen fronteras destinadas a circunscribir las capturas dentro de unos límites biológicos que puedan asegurar el rendimiento máximo sostenible de las poblaciones. Los niveles de referencia de objetivo responden a objetivos de ordenación.

3. Convendría fijar niveles de referencia para cada población de peces, a fin de tener en cuenta, entre otras cosas, la capacidad reproductiva, la resistencia de cada población y las características de la explotación de esa población, así como otras causas de mortalidad y las principales fuentes de incertidumbre.

4. Las estrategias de ordenación deberán tratar de mantener o restablecer las poblaciones de especies capturadas y, en caso necesario, las especies asociadas o dependientes a niveles compatibles con los niveles de referencia previamente convenidos. Estos niveles de referencia deben utilizarse como señal para iniciar las medidas de conservación y ordenación previamente convenidas. Las estrategias de ordenación incluirán medidas que puedan aplicarse cuando se esté a punto de llegar a los niveles de referencia.

5. Las estrategias de ordenación de las pesquerías deben concebirse de manera tal que el riesgo de exceder los niveles de referencia de límite sea muy pequeño. Si una población desciende o está a punto de descender por debajo del nivel de referencia de límite, deberían iniciarse las medidas de conservación y de ordenación a fin de facilitar la renovación de las poblaciones. Las estrategias de ordenación deben garantizar que, de manera general, no se excedan los niveles de referencia de objetivo.

6. Cuando la información para determinar los niveles de referencia para una pesquería sea escasa o inexistente, se establecerán niveles de referencia provisionales. Estos niveles de referencia provisionales podrán establecerse por analogía a poblaciones similares y mejor conocidas. En tal caso, se someterá a la pesquería a una mayor vigilancia a fin de poder revisar los niveles de referencia provisionales cuando se disponga de información suficiente.

7. El índice de mortalidad debido a la pesca que permita asegurar el rendimiento máximo sostenible debería considerarse como la norma mínima para los niveles de referencia de límite. Para las poblaciones que no sean objeto de sobreexplotación, las estrategias de ordenación de las pesquerías deben garantizar que la mortalidad debida a la pesca no sea mayor que la que permita asegurar el rendimiento máximo sostenible, y que la biomasa no descienda por debajo de un límite preestablecido. Para las poblaciones que sean objeto de sobreexplotación, la biomasa que produzca un rendimiento máximo sostenible puede servir como objetivo de recuperación.

DECLARATIONS MADE UPON RATIFICATION AND ACCESSION

DÉCLARATIONS FAITES LORS DE LA RATIFICATION ET L'ADHÉSION

CANADA — CANADA

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

"Pursuant to article 30, paragraph 4 of the Agreement, the Government of Canada declares that it chooses an arbitral tribunal constituted in accordance with Annex VII of the United Nations Convention on the Law of the Sea of 10 December 1982 as the means for the settlement of disputes under Part VIII of the Agreement. In light of article 30, paragraph 1 of the Agreement, the Government of Canada also declares that it does not accept any of the procedures provided for in section 2 of Part XV of the Convention with respect to disputes referred to in article 298, paragraph 1 of the Convention.

According to article 42 of the Agreement, no reservations or exceptions may be made to the Agreement. A declaration or statement pursuant to article 43 of the Agreement cannot purport to exclude or modify the legal effect of the provisions of the Agreement in their application to the State or entity making it. Consequently, the Government of Canada declares that it does not consider itself bound by declarations or statements pursuant to article 43 of the Agreement that have been made or will be made by other States or by entities described in article 2 (b) of the Agreement and that exclude or modify the legal effect of the provisions of the Agreement in their application to the State or entity making it. Lack of response by the Government of Canada to any declaration or statement shall not be interpreted as tacit acceptance of that declaration or statement. The Government of Canada reserves the right at any time to take a position on any declaration or statement in the manner deemed appropriate."

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

"En vertu de l'article 30, paragraphe 4 de l'Accord, le Gouvernement du Canada déclare qu'il choisit un tribunal arbitral constitué conformément à l'annexe VII de la Convention des Nations Unies sur le droit de la mer du 10 décembre 1982, comme moyen de règlement des différends relevant de la partie VIII de l'Accord. Étant donné l'article 30, paragraphe 1 de l'Accord, le Gouvernement du Canada déclare également qu'il n'accepte aucune des procédures prévues à la section 2 de la partie XV de la Convention concernant les différends mentionnés dans l'article 298, paragraphe 1 de la Convention.

En vertu de l'article 42 de l'Accord, l'Accord n'admet ni réserves ni exceptions. Toute déclaration faite par un État ou par une entité en vertu de l'article 43 de l'Accord ne peut viser à exclure ou à modifier l'effet juridique des dispositions de l'Accord dans leur application à cet État ou cette entité. Par conséquent, le Gouvernement du Canada déclare qu'il ne se considère pas lié par des déclarations qui ont été faites ou qui seront faites en vertu de l'article 43 de l'Accord par d'autres États ou par des entités décrites à l'article 2 b) de l'Accord et qui excluent ou modifient l'effet juridique des dispositions de l'Accord dans leur application à l'État ou l'entité qui les fait. Le fait pour le Gouvernement du Canada de ne pas réagir à une déclaration ne pourra être interprété comme une aceeptation tacite de cette déclaration. Le Gouvernement du Canada se réserve le droit, à tout moment, de prendre position, de la manière jugée appropriée, à l'égard de toute déclaration."

RUSSIAN FEDERATION — FÉDÉRATION DE RUSSIE

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

The Russian Federation states that it considers that the procedures for the settlement of disputes set forth in article 30 of the Agreement for the implementation of the Provisions of the United Nations Convention on the Law of the Sea of 10 December 1982 relating to the Conservation and Management of Straddling Fish Stocks and Highly Migratory Fish Stocks include all the Provisions of part XV of the United Nations Convention on the Law of the Sea that are applicable to the consideration of disputes between States Parties to the Agreement.

The Russian Federation states that, taking into account articles 42 and 43 of the Agreement, it objects to all declarations and statements which were made in the past and which may be made in the future when signing, ratifying or acceding to the Agreement or on any other occasion in connection with the Agreement and which are not in accordance with article 43 of the Agreement. It is the position of the Russian Federation that such declarations and statements, in whatever form they may be made and however they may be named, cannot exclude or modify the legal force of the provisions of the Agreement in their application to a Party to the Agreement that has made such a declaration or statement, and therefore will not be taken into consideration by the Russian Federation in its relations with that Party to the Agreement.

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

La Fédération de Russie déclare qu'elle considère que les procédures de règlement des différends mentionnées au paragraphe 30 de l'Accord aux fins de l'application des dispositions de la Convention sur le droit de la mer du 10 décembre 1982 relatives à la conservation et à la gestion des stocks de poissons dont les déplacements s'effectuent tant à l'intérieur qu'au-delà de zones économiques exclusives (stocks chevauchants) et des stocks de poissons grands migrateurs englobent toutes les dispositions énoncées dans la partie XV de la Convention des Nations Unies sur le droit de la mer s'appliquant à l'examen des différends entre les États parties à l'Accord.

S'agissant des articles 42 et 43, la Fédération de Russie s'élève contre toutes les déclarations déjà faites ou susceptibles d'être faites lors de la signature ou de la ratification de l'Accord, au de l'adhésion à celui-ci, ou pour tout autre motif en relation avec l'Accord, qui ne seraient pas conformes aux dispositions de l'article 43 de l'Accord. La Fédération de Russie part du principe que les déclarations, quels qu'en soient le libellé ou la dénomination, ne peuvent exclure ou modifier l'effet juridique des dispositions de l'Accord à l'égard des parties à l'Accord qui auraient fait de telles déclarations, et elle n'en tiendra donc pas compte dans ses relations avec ces parties.

MALTA — MALTA

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

"... in terms of article 43 of the Agreement, the Government of Malta, enters the following declaration:

1. In the view of the Malta Government, the requirements of implementing the 1995 Agreement must be in conformity with the 1982 Convention on the Law of the Sea.

2. Malta understands that the terms "geographical particularities", specific characteristics of the sub-region", "socio-economic geographical and environmental factors", "natural characteristics of that sea" or any other similar terms employed in reference to a geographical region do not prejudice the rights and duties of States under international law.

3. Malta understands that no Provision of this Agreement may be interpreted in such a way as to conflict with the principle of freedom of the high seas, and of flag state exclusive jurisdiction over its vessels on the high seas as recognised by international law.

4. Malta understands that the term "States whose nationals fish on the high seas" shall not provide any new grounds for jurisdiction based on the nationality of persons involved in fishing on the high seas rather than on the principle of flag State jurisdiction.

5. The Agreement does not grant any State the right to maintain or apply unilateral measures during the transitional period as referred to in article 21 (3). Thereafter, if no agreement has been reached, States shall act only in accordance with the provisions provided for in articles 21 and 22 of the Agreement.

6. Regarding the application of article 21, Malta understands that, when a flag State declares that it intends to exercise its authority, in accordance with the provisions in article 19, over a fishing vessel flying its flag, the authorities of the inspecting State shall not purport to exercise any

other authority under the provisions of article 21 over such vessel.

Any dispute related to this issue shall be settled in accordance with the procedures provided for in Part VIII of the Agreement. No State may invoke this type of dispute to remain in control of a vessel, which does not fly its flag.

In addition, Malta considers that the word "unlawful" in article 21, para. 18 of the Agreement should be interpreted in the light of the whole Agreement, and in particular, articles 4 and 35 thereof.

7. Malta reiterates that all States shall refrain in their relations from the threat or use of force in accordance with general principles of international law, the United Nations Convention on the Law of the Sea.

Furthermore, Malta considers that the relevant terms and conditions for boarding and inspection should be further elaborated in accordancc with the relevant principles of international law in the framework of the appropriate regional and sub-regional fisheries management organisations and arrangements.

8. Malta understands that in the application of the provisions of article 21 paragraphs 6, 7 and 8, the flag State may rely on the requirements of its legal system under which the prosecuting authorities enjoy a discretion to decide whether or not to prosecute in the light of all the facts of a case. Decisions of the flag State based on such requirements shall not be interpreted as failure to respond or to take action.

9. Malta hereby declares that the provisions of article 21 and 22 apply only to maritime fishing.

10. These provisions cannot be regarded as capable of being extended to cover vessels engaged in maritime transport under another international instrument, or of being transferred to any instrument not dealing directly with the conservation and management of fisheries resources

covered by the Agreement.

11. The Agreement does not grant any State the right to maintain or apply unilateral measures during the transitional period as referred to in article 21 (3). Thereafter, if no agreement has been reached; States shall act only in accordance with the provisions provided for in article 21 and 22 of the Agreement.

12. Malta does not consider itself bound by any of the declarations which other States may have made, or will make, upon signing or ratifying the Agreement, reserving the right, as necessary, to determine its position with regard to each of them at the appropriate time, in particular, ratification of the Agreement does not imply automatic recognition of maritime or territorial claims by any signatory or ratifying State

13. Note is taken of the statement by the European Community made at the time of signature of the Agreement regarding the fact that its Member States have transferred competence to it with regard to certain aspects of the Agreement. In view of Malta's application to join the European Community, it is understood that this will also become applicable to Malta on membership.

Furthermore, the Government of Malta would like to state that should Malta accede to the European Union, it reserves the right to submit a further Declaration in line with future declarations by the European Union."

[TRANSLATION - TRADUCTION]

... au fin de l'article 43 de l'Accord, le Gouvernement maltais fait la déclaration suivante :

1. De l'avis du Gouvernement maltais, les conditions gouvernant l'application de l'Accord de 1995 doivent être conformes aux dispositions de la Convention sur le droit de la mer de 1982.

2. Selon l'interprétation maltaise, les expressions "particularités géographiques", "caractéristiques particulières de la sous-région", "facteurs socio-économiques, géographiques et écologiques", "caractéristiques naturelles de ladite mer" ou toutes autres expressions similaires employées relativement à une région géographique donnée sont sans préjudice des droits et obligations des États au regard du droit international.

3. Selon Malte, aucune disposition du présent Accord ne peut être interprétée d'une manière contraire au principe de la liberté de la haute mer et de la compétence exclusive reconnue par le droit international à l'État du pavillon à l'égard de ses navires en haute mer.

4. Selon Malte, l'expression "États dont les ressortissants exploitent ... en haute mer" ne crée aucun nouveau chef de compétence fondé sur la nationalité des personnes qui pratiquent la pêche en haute mer autre que celui tiré du principe de la compétence de l'État du pavillon.

5. L'Accord ne confère à aucun État le droit d'entretenir ou d'appliquer des mesures unilatérales pendant la période de transition visée au paragraphe 3 de l'article 21. Si postérieurement à cette période il n'est conclu aucun accord, les États agiront conformément aux seules dispositions des articles 21 et 22 de l'Accord.

6. Pour ce qui est de l'application de l'article 21, selon Malte, lorsque l'État du pavillon signifie son intention d'exercer, conformément à l'article 19, son autorité sur un navire de pêche battant son pavillon, les autorités de l'État procédant à l'inspection ne pourront prétendre exercer vis-à-vis dudit navire aucune autre autorité sous l'empire des dispositions de l'article 21.

Tout différend ayant trait à cette matière sera réglé conformément à la procédure prévue dans la partie VIII de l'Accord. Aucun État ne pourra se prévaloir d'un différend

de cette nature pour conserver le contrôle d'un navire ne battant pas son pavillon.

En outre, Malte considère que l'adjectif "illicite" employé au paragraphe 18 de l'article 21 de l'Accord doit être interprété au regard de l'ensemble de l'Accord notamment en ses articles 4 et 35.

7. Malte réitère que tous les États doivent s'abstenir dans leurs relations d'user de la menace ou de l'emploi de la force conformément aux principes généraux du droit international, de la Convention des Nations Unies sur le droit de la mer.

De plus, Malte considère que les conditions d'arraisonnement et d'inspection doivent être mieux définies encore conformément aux principes du droit international régissant la matière dans le cadre des organisations ou arrangements de gestion des pêcheries régionaux ou sous-régionaux intéressés.

8. Selon Malte, en faisant application des dispositions des paragraphes 6, 7 et 8 de l'article 21, l'État du pavillon doit se fonder sur les règles de son système de droit selon lesquelles les autorités de poursuite apprécient souverainement l'opportunité des poursuites compte tenu de l'ensemble des faits de la cause. Toute décision de l'État du pavillon fondée sur ces règles ne sera interprétée comme constitutive de défaut de réagir ou de prendre des mesures.

9. Malte déclare que les dispositions des articles 21 et 22 s'appliquent à la pêche maritime uniquement.

10. Ces dispositions ne sauraient être considérées comme susceptibles d'être étendues aux navires qui se livrent au transport maritime en vertu d'un autre instrument international ou d'être transposées dans un autre instrument ne traitant pas directement de la conservation et de la gestion des ressources halieutiques visées par l'Accord.

11. L'Accord ne confère à aucun État le droit d'entretenir ou d'appliquer des mesures unilatérales pendant la période de transition visée au paragraphe 3 de l'article 21. Si postérieurement à cette période il n'est conclu aucun accord, les États agiront conformément aux seules dispositions des articles 21 et 22 de l'Accord.

12. Malte ne se considère liée par aucune des déclarations que d'autres États ont pu faire ou feront en signant ou en ratifiant l'Accord, se réservant le droit, le cas

échéant, d'arrêter sa position vis-à-vis de toute déclaration le moment venu et précisant en particulier que la ratification de l'Accord n'emporte pas reconnaissance de sa part des revendications maritimes ou territoriales de tout État ayant signé ou ratifié l'Accord.

13. Malte prend acte de la déclaration faite par la Communauté européenne en signant l'Accord à l'effet que ses États membres lui ont cédé compétence vis-à-vis de certains aspects de l'Accord. Ayant demandé à être admise à la Communauté européenne, Malte considère qu'il en ira de même pour elle à son admission.

Au surplus, le Gouvernement maltais tient à déclarer que pour le cas où elle adhérerait à l'Union européenne, Malte se réserve le droit de déposer une nouvelle déclaration dans le sens de celles que l'Union européenne fera dans l'avenir.

MAURITIUS — MAURICE

[ENGLISH TEXT - TEXTE ANGLAIS]

"The Republic of Mauritius rejects the inclusion of and any reference to the so-called British Indian Ocean Territory by the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland as territories on whose behalf it could sign the said Agreement, and reaffirms its sovereignty over these islands, namely the Chagos Archipelago which form an integral part of the national territory of Mauritius and over their surrounding maritime spaces."

[TRANSLATION - TRADUCTION]

La République de Maurice s'oppose à l'insertion par le Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord de toute référence au prétendu Territoire britannique de l'océan Indien comme territoire au nom duquel il pourraît signer ledit Accord et réaffirme sa souveraineté sur ces îles, notamment l'archipel des Chagos qui font partie intégrante du territoire national de Maurice et sur les espaces maritimes environnants.

NORWAY — NORVÈGE

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

"Declaration pursuant to article 43 of the Agreement: According to article 42 of the Agreement, no reservations or exceptions may be made to the Agreement. A declaration pursuant to its article 43 cannot have the effect of an exception or reservation for the State making it. Consequently, the Government of the Kingdom of Norway declares that it does not consider itself bound by declarations pursuant to article 43 of the Agreement that are or will be made by other States or international organizations. Passivity with respect to such declarations shall be interpreted neither as acceptance nor rejection of such declarations. The Government reserves Norway's right at any time to take a position on such declarations in the manner deemed appropriate.

Declaration pursuant to article 30 of the Agreement:

The Government of the Kingdom of Norway declares pursuant to article 30 of the Agreement, cf. article 298 of the United Nations Convention on the Law of the Sea, that it does not accept an arbitral tribunal constituted in accordance with Annex VII of the United Nations Convention on the Law of the Sea for disputes concerning law enforcement activities in regard to the exercise of sovereign rights or jurisdiction excluded from the jurisdiction of a court or tribunal under article 297, paragraph 3, of the United Nations Convention on the Law of the Sea, in the event that such disputes might be considered to be covered by this Agreement."

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

Déclaration faite en vertu de l'article 43 de l'Accord :

Conformément à l'article 42 de l'Accord, ce dernier n'admet ni réserves ni exceptions. Toute déclaration faite en vertu de l'article 43 ne peut avoir l'effet d'une exception ou d'une réserve pour l'État qui en est l'auteur. Par conséquent, le Gouvernement du Royaume de Norvège déclare qu'il ne se considère pas lié par les déclarations qui sont ou seront faites par d'autres États ou organisations internationales en vertu de l'article 43 de l'Accord. L'absence de prise de position sur ces déclarations ne sera interprétée ni comme une acceptation ni comme un rejet desdites déclarations. Le Gouvernement norvégien se réserve le droit de prendre position sur ces déclarations à tout moment et de la manière qu'il jugera appropriée.

Déclaration faite en vertu de l'article 30 de l'Accord

Le Gouvernement du Royaume de Norvège déclare, en vertu de l'article 30 de l'Accord (voir art. 296 de la Convention des Nations Unies sur le droit de la mer), qu'il n'accepte pas l'autorité de tout tribunal arbitral constitué conformément à l'annexe VII de la Convention des Nations Unies sur le droit de la mer s'agissant des différends relatifs aux activités destinées à assurer le respect des lois pour ce qui est de l'exercice de droits souverains ou de la juridiction ne relevant pas d'une cour ou d'un tribunal au titre du paragraphe 3 de l'article 297 de la Convention des Nations Unies sur le droit de la mer, dans l'hypothèse où ces différends seraient considérés comme couverts par ledit Accord.

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

UNITED KINGDOM — ROYAUME-UNI

"1.The United Kingdom understands that the terms 'geographical particularities', 'specific 'characteristics of the sub-region or region', socio-economic geographical and environmental factors', 'natural characteristics of that sea' or any other similar terms employed in reference to a geographical region do not prejudice the rights and duties of States under international law.

2. The United Kingdom understands that no provision of this Agreement may be interpreted in such a way as to conflict with the principle of freedom of the high seas, recognized by international law.

3. The United Kingdom understands that the term 'States whose nationals fish on the high seas' shall not provide any new grounds for jurisdiction based on the nationality of persons involved in fishing on the high seas rather than on the principle of flag State jurisdiction.

4. The Agreement does not grant any State the right to maintain or apply unilateral measures during the transitional period as referred to in article 21 (3). Thereafter, if no agreement has been reached, States shall act only in accordance with the provisions provided for in articles 21 and 22 of the Agreement."

[TRANSLATION - TRADUCTION]

1.Le Royaume-Uni considère que les termes "particularités géographiques", "caractéristiques de la région ou de la sous-région", "facteurs socioéconomiques, géographiques et environnementaux", "caractéristiques naturelles de ladite mer" ou tous autres termes semblables employés faisant référence à une région géographique ne préjugent pas des droits et des obligations des États en vertu du droit international.
2.Le Royaume-Uni considère qu'aucune disposition du présent Accord ne peut être
interprété de telle manière qu'elle aille à l'encontre du principe de la liberté de la haute mer reconnu par le droit international.
3.Le Royaume-Uni considère l'expression "États dont des ressortissants pêchent dans une zone de la haute mer" ne crée pas de nouveaux motifs de compétence fondés sur la nationalité des personnes qui se livrent à des activités de pêche en haute mer plutôt que sur le principe de la juridiction de l'État du pavillon.
4.L'Accord ne confère à aucun État le droit de maintenir ou appliquer des mesures unilatérales pendant la période de transition visé à l'article 21 paragraphe 3. À l'issue de cette période, si aucun accord n'a été obtenu, les États agiront uniquement conformément aux dispositions prévues aux articles 21 et 22 de l'Accord.

URUGUAY — URUGUAY

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

1. El Acuerdo, de conformidad con el objetivo señalado en el artículo 2, persigue el establecimiento de un marco jurídico suficiente y un sistema de medidas completo y eficaz para la conservación y ordenación de las peblaciones de peces transzonales y las poblaciones de peces altamente migratorios.

2. La efectividad del régimen instaurado depende, entre otras cosas, de que las medidas de conservación y ordenación que se aplican fuera de la jurisdicción nacional tengan debidametne en cuenta y sean compatibles con las que hayan adoptado los correspondientes Estados ribereños para las mismas poblaciones en sus zonas de jurisdicción nacional, tal como lo establece el artículo 7.

3. Dentro de las características biológicas de una población como factor que debe tenerse especialmente en cuenta al determinar las medidas da conservación y ordenación compatibles, conforme al literal d) del párrafo 2 del artículo 7, el Uruguay le asigna particular impertancia al período de reproducción de la población de que se trate, a los efectos de un cabel y equilibrado enfoque proteccionista.

4. Asimismo, la plena efectividad del mencionado régimen implica, de conformidad con el objeto y fin del Acuerdo, la adopción de medidas de conservación y ordenación de emergencia, en los términos del párrafo 7 del artículo 6, teda vez que se plantea una seria amenaza a la supervivencia de una o más poblaciones de pecas, transzonales o poblaciones de peces altamente migratorios sea por efecto de un fenómeno natural o cemo consecuencia de la actividad del hombre.

5. El Uruguay estima, que si, de la inspección que el Estado del puerto efectúa respecto de un buque pesquero que se encuentra voluntariamente en uno de sus puertos, surja que haya motivos evidentes para creer que dicho buque pesquero ha incurrido en una actividad contraria a las medidas subregionales, o regionales de conservación y ordenación en alta mar, es procedente que el Estado del puerto, en ejercicio del derecho y del deber de cooperar de conformidad con el artículo 23 del Acuerdo, informe al Estado del pabellón y le pida que se haga cargo del buque a los efectos de exigir al cumplimiento de aquellas medidas.

[TRANSLATION - TRADUCTION]

1. The objective of the Agreement, as set out in article 2, is to establish an appropriate legal framework and a comprehensive and effective set of measures for the conservation ans management of straddling fish stocks and highly migratory fish stocks.

2 The effectiveness of the regime established will depend, *inter alia,* on whether the conservation and management measures that are applied in areas beyond national jurisdiction take duly into account and are compatible with, those adopted by the relevant coastal States with respect to the same stocks in areas under their national jurisdiction, as provided for in article 7.

3. Among the biological characteristics of a fish stock as a factor of which special account must be taken in determining compatible conservation and management measures, in accordance with article 7, paragraph 2(d), Uruguay attaches particular importance to the rcproduction period of the fish stock in question, in order to ensure a sound and balanced approach to protection.

4. Moreover, in order for the above-mentioned regime to be fully effeetive, in aecordance with the objective and purpose of the Agreement, it is necessary to adopt emergency conservation and management measures, as stated in article 6, paragraph 7, where a serious threat exists to the survival of one or more straddling fish stocks or highly migratory fish stocks as a result of a natural phenomenon or human activity.

5. Uruguay is of the view that, if an inspection carried out by a port State on a fishing vessel which is voluntarily present in one of its ports reveals that there are evident grounds for believing that the said fishing vessel has been involved in an activity that is contrary to the sub-regional or regional conservation and management measures on the high seas, then, in exercise of its right and duty to cooperate in conformity with article 23 of the Agreement, the port State should so inform the flag State and request that it take over responsibility for the vessel for the purpose of ensuring compliance with the said measures.

[TRANSLATION - TRADUCTION]

1. L'Accord, conformément à l'objectif énoncé à l'article 2, a pour but la mise en place d'un cadre juridique et l'adoption d'un système de mesures complet et efficace permettant la conservation et la gestion des stocks de poissons chevauchants et des stocks de poissons grands migrateurs.

2. L'éfficacité du régime instauré dépend notamment de la due prise en compte des mesures de conservation et de gestion appliquées en dehors de la juridiction nationale et de leur compatibilité avec celles que les États côtiers concernés ont adoptées pour les mêmes stocks dans les zones relevant de leur juridiction nationale, conformément à l'article 7.

3. Pour ce qui est des caractéristiques biologiques d'un stock en tant que facteur dont il convient de tenir tout spécialement compte pour déterminer les mesures de conservation et de gestion compatibles, conformément à l'alinéa d) du paragraphe 2 de l'article 7, l'Uruguay accorde une importance particulière à la période de reproduction du stock don't il s'agit, dans une optique protectionniste globale et équilibrée.

4. De même, la pleine efficacité du régime susmentionné implique, conformément à l'objet et au but de l'Accord et aux termes du paragraphe 7 de l'article 6, l'adoption d'urgence de mesures de conservation et de gestion chaque fois qu'un phénomène naturel ou l'activité humaine menace sérieusement la durabilité d'un ou de plusieurs stocks de poissons chevauchants ou grands migrateurs.

5. L'Uruguay estime que s'il ressort de l'inspection que l'État du port effectue à bord d'un navire de pêche se trouvant volontairement dans un de ses ports qu'il existe des raisons évidentes de croire que ledit navire s'est livré à une activité contraire aux mesures sous-régionales ou régionales de conservation et de gestion en haute mer, il convient que l'État du port dans l'exercice de son droit et de son devoir de coopération conformément à l'article 23 de l'Accord, en informe que l'État don't le navire bat pavillon et lui demande de prendre en charge le navire afin d'en exiger qu'il respecte lesdites mesures.

UNITED STATES — ÉTATS-UNIS

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

"In accordance with Article 30 (4) of the Agreement, the Government of the United States of America declares that it chooses a special arbitral tribunal to be constituted in accordance with Annex VIII of the United Nations Convention on the Law of the Sea of 10 December 1982 for the settlement of disputes pursuant to Part VIII of the Agreement."

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

Conformément au paragraphe 4 de l'article 30, de l'Accord, le Gouvernement des Etats-Unis d'Amérique déclare par la présente qu'il choisit, aux fins du règlement des différends relevant de la Partie VIII du présent Accord, un tribunal arbitral spécial devant être constitué conformément à l'annexe VIII de la Convention des Nations Unies sur le droit de la mer du 10 décembre 1982.